الموضح في التجويد

تأليف

الشيخ الإمام أبي القاسم عبد الوهاب بن محمد
الأنصاري القرطبي المغربي
المتوفى ٤٦١ هـ

ضبطه ووضع حواشيه
أحمد فريد المزيدي

Title: AL-MUWAḌḌIḤ FĪ AL-TAJWĪD
(A book in the intonation
of the Holy Qur'ān's recitation)
Author: 'Abdul-Wahhāb Ben Muḥammad Al-Qurṭubi
Editor: Aḥmad Farīd Al-Miziyadi
Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah
Pages: 160
Year: 2006
Printed in: Lebanon
Edition: 1st

الكتاب: الموضح في التجويد
المؤلف: عبد الوهاب بن محمد القرطبي
المحقق: أحمد فريد المزيدي
الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت
عدد الصفحات: 160
سنة الطباعة: 2006 م
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
Copyright
All rights reserved
Tous droits réservés ©

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon
No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban
Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

الطبعة الأولى
٢٠٠٦ م. ١٤٢٧ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

هاتف: ١٢ / ١١ / ٥٨٠٤٨١٠ +٩٦١ ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
فاكس: ٥٨٠٤٨١٣ +٩٦١ رياض الصلح - بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

ISBN 2-7451-5050-2
90000 >
9 782745 150509

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه المقربين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد ...:

لما كان تعلم القرآن له منزلته العظيمة، اهتم أهل العلم، بتعلمه وتعليمه، فقاموا بوضع أسس تلاوته، وقواعد أدائه تحت علم "القراءات والتجويد".

وقد ذهب البعض إلى وجوب تعلم التجويد، وكان أهل القرآن هم العالمون به، والعاملون بما فيه، وقد حثهم الله على ترتيله وتدبر معانيه، ليصبحوا بذلك من أشرف الأمة وخواصها، وحرصًا منا على ذلك، قمنا بتحقيق هذا الكتاب العظيم بعد ثلاث سنوات من تحقيقنا لكتاب المفتاح في القراءات السبع للمصنف نفسه وكان ذلك لأول مرة إخراجه إلى عالم المطبوعات.

وكتاب الموضح كتاب نفيس جدًا حيث شموله ووضوحه، فقد حوى الكثير ممن سبقه مع التلخيص الوافي، وقد استفاد منه من بعده لوضوحه الشافي والكافي وأصل الكتاب: ونسخة رضا رامبور بالهند، ونسخة برلين، ونسخة الأوقاف العامة بالموصل، وكذلك المطبوعتين للكتاب.

وإليك الكتاب في ثوبه الجديد، سائلاً الله أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أبو الحسن أحمد فريد المزيدي

كلية أصول الدين - شعبة الحديث

التعريف بالمصنف [1]

هو الشيخ العلامة القارئ: أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد القدوس الأنصاري القرطبي المغربي خطيب وقارئ جامع قرطبة.

ولد سنة ٤٠٣هـ، وتوفي سنة ٤٦١هـ، وقيل ٤٦٢هـ، ودفن بمقبرة ابن عباس في قرطبة.

من شيوخه: أبو الحسن بن السمسار، وأبو الحسن أحمد بن محمد القنطري المكي، وأحمد بن سعيد بن أحمد، أبو العباس المصري بن نفيس، والحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي والحسن بن علي الأهوازي الدمشقي، وغيرهم.

ومن تلامذته: أبو علي الحسن بن عبيد الله الحضرمي القرطبي، وأبو الحسن علي بن أحمد بن كرز الأنصاري الغرناطي، وأبو الحسن يحيى بن إبراهيم بن البياز، وأبو الوليد أحمد بن عبد الله القرطبي، وغيرهم.

من مصنفاته:

١- المفتاح في اختلاف القراء السبع - طُبع لأول مرة بتحقيقنا - دار الكتب العلمية بيروت.

٢- الوجيز في القراءات.

٣- المفيد في القراءات.

٤- الموضح في التجويد وهو كتابنا هذا.

---

(١) وانظر في ترجمته: الصلة لابن بشكوال (٢/ ٣٨) ومعرفة القراء الكبار للذهبي (٣٦٦/١)، ونفح الطيب للمقري (٢/ ٦٣٧)، غاية النهاية لابن الجزري (١/ ٤٨٢)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٣٨٢)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٦/ ٢٢٩).

الموضح في التجويد

تأليف

الشيخ الإمام أبي القاسم عبد الوهاب بن محمد
الأنصاري القرطبي المغربي
المتوفى ٤٦١ هـ

ضبطه ووضع حواشيه
أحمد فريد المزيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

[خطبة المؤلف]

نحمد الله على ما هدانا للكتاب المبين، المعجز المستمر على مر الشهور والسنين، المفصح بفصاحة النظم المتين، وعلو شأنه في غرابة الأفانين، عن رفعة شأن القائل فوق العالمين. ونصلي على نبيه الأمي الأمين، محمد المبعوث إلى كافة الأمم من العالمين، المنعوت بكمال البلاغة وسماحة الدين، الذي اختص بخير معجزاته؛ لأنه خير المرسلين، وعلى آله وأصحابه وأحبابه أجمعين، ما تشرف بتلاوة كلامه ألسنة القارئين.

ونسأله أن يجعلنا في اقتفائهم من التوفيق في كل حال وحين، والعصمة عما يبعدنا ويشين، إنه بذلك جدير وعليه قدير /١٤٤و.

وبعد..:

فإن من حق التأليفات أن تكون مسوقة على حسب إدراك زمانها، وبمقتضى ما تدعوهم إليه الحاجة منها. فمتى كانت الخواطر ثاقبة، والأفهام للمراد من كثب متناولة، قام الاختصار لها مقام الإكثار، وغنيت بالتلويح عن التصريح. فأما إذا كانت البصائر قد صدئت، والهمم عن نيل الفضائل قد ونت، فلابد من كشف وبيان وإيضاح وبرهان، ينبه الذاهل ويستفز الجاهل.

ولما رأيت الناشئين من قرأة هذا الزمان وكثيرًا من منتهيهم قد أغفلوا اصطلاح ألفاظهم من شوائب اللحن الخفي، وأهملوا تصفيتها من كدره

وتخلصها من درنه، حتى مرنت على الفساد ألسنتهم، وارتاضت عليه طباعهم، وصار لهم عادة، بل تمكن منهم تمكن الغريزة. وناسبوا بذلك زمانهم الذي أعدى أبناءه بغباوته. وفوقهم در لؤمه وشرته، يئس الطامع من استصلاحهم، ونفض يده من تثقيفهم وهدايتهم، وغير بدع ولا عجيب، فقد قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: الناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم.

رأيت لفرط الحاجة إلى ذلك وعظم الغناء والفائدة به أن اقتضب فيه مقالاً يهز عطف الفاتر، ويضمن غرض الماهر، ويسعف أمل الراغب، ويؤنس وسادة العالم، أذكر فيه معنى اللحن في موضوع اللغة، وحده وحقيقته في العرف والمواضع، والسبب الذي من أجله علق بالألسنة وفشا من كلام العرب، وأبين ما المقصود بالتنبيه عليه والمراد من الإعلان بالتحذير منه، وما الفائدة الحاصلة بذلك والثمرة المجتناة عنه. ثم أشفع ذلك بالكلام عليه من جهة التفصيل والتقسيم، وأبعث على تجويد القراءة بذكر ما يستقبح منها ويستحسن ويختار منها ويستهجن، بقدر الطاقة (١٤٤ظ) ومنتهى الوسع والإمكان.

ولعلي أشرك المهتدي به في مرجو الثواب، ومأمول الأجر، فقد قال رسول الله ﷺ: «**العالم والمتعلم شريكان في الخير**»[1] والله أسأل أن يرزقني إرشادًا وتسديدًا، ويوسعني عصمة وتأييدًا بمنه وقدرته.

---

(١) رواه ابن ماجه [١/ ٨٣]

فصل
في بيان معنى اللحن في موضوع اللغة

اللحن يستعمل في الكلام على أربعة معان: يستعمل بمعنى اللغة، ويقال من ذلك: لحن الرجل بلحنه، إذا تكلم بلغته. ولحنت أنا له ألحن، إذا قلت له ما يفهمه عني ويخفى على غيره، وقد لحنه عني يلحنه لحنًا، إذا فهمه. وألحنته أنا إياه إلحانًا.

واللحن: الفطنة، ويقال منه: رجل لحن، أي فطن. وقد لحن يلحن، إذا صرف الكلام عن وجهه، ويقال منه: عرفت ذلك في لحن قوله، أي فيما دل عليه كلامه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ﴾ [محمد: ٣٠] يقال، والله أعلم، إن رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية كان يعرف المنافقين إذا سمع كلامهم، يستدل على أحدهم بما يظهر له من لحنه، أي من ميله في كلامه[1].

ومنه الحديث عن رسول الله ﷺ: «**لعل بعضكم ألحن بحجته من بعض**»[2] أي أفطن لها وأشد انتزاعًا.

واللحن الضرب من الأصوات الموضوعة، وهو مضاهاة التطريب والتغريد، كأنه لاحن بصوته أي شبهه به. ويقال منه: لحن في قراءته إذا طرب فيها وقرأ بألحان.

واللحن الخطأ ومخالفة الصواب، وبه سمي الذي يأتي بالقراءة على ضد الإعراب لحانًا، وسمي فعله اللحن؛ لأنه كالمائل في كلامه عن جهة الصواب

---

(١) انظر تفسير الطبري [٢٦/ ٣٨]، والقرطبي [١٣/ ٢٥٢].

(٢) رواه البخاري [٣/ ١٦٢]، [٨/ ٦٢، ١١٢]، ومسلم [٣/ ١٣٣٧].

والعادل عن قصد الاستقامة، وقال الشاعر[١]:

فزت بقدحي معرب لم يلحن

وهذا هو المعنى الذي قصدنا الإبانة عنه. وبالله التوفيق [١٤٥و] والعصمة.

فصل
في حد اللحن وحقيقته في العرف والمواضعة
وذكر السبب الموجب لانتشاره واستمراره

نقول وبالله التوفيق: إن اللحن على ضربين: لحن جلي ولحن خفي، ولكل واحد منهما حد يخصه وحقيقة بها يمتاز عن صاحبه. فاللحن الجلي هو خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالمعنى والعرف، واللحن الخفي يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف الجالب للرونق والحسن، فهما متفقان في أن كل واحد منهما خلل يطرأ على الألفاظ فيخل، إلا أن الجلي يخل بالمعنى والعرف، الخفي لا يخل بالمعنى وإنما يخل بالعرف.

بيان ذلك أن اللحن الجلي هو تغيير كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم بإعراب غيره. أو تحريف المبني عما قسم له من حركته أو سكونه، كقولنا: قام زيد أو ما أشبه ذلك من تغيير الإعراب والبناء. ولا فرق بين المعرب والمبني في وجود الإخلال بالمعنى والعرف فيه عند طروء الخلل عليه.

أما وجه الإخلال في المعربات فهو أن الإعراب على ما أجمع عليه أئمة

---

(١) هو رؤبة بن العجاج، كما في المحكم [٣/ ٢٥٨]، ولسان العرب [١٧/ ٢٦٣]، ومجموع أشعار العرب [٣/ ١٦٤].

العربية إنما وضع علمًا للتفرقة بين المعاني[1]، ولهذا قالوا: إن الأسماء هي المستحقة له؛ لأنها هي التي تعتقب عليها المعاني المختلفة الموجبة لتغيير الحركات في أواخرها بكونها تارة فاعلة وتارة مفعولة وتارة مضافة.

وقالوا: إن الفعل المضارع إنما أعرب لشبه له بالأسماء ومساواة في بعض الأحكام. فلو غير مغير هذا الإعراب الذي تواضع عليه أهل اللسان وتعارفوه، وهو كون الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا، إلى غير ذلك، لدخل الخلل على المعاني التي جعل الإعراب دليلاً عليها؛ ولم يفهم الغرض المقصود بها. مثال ذلك أن قارئًا لو قرأ ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ ﴾ [البقرة: ١٢٤]، برفع إبراهيم ونصب اسم الرب سبحانه وتعالى لاستحال المعنى المراد [١٤٥ظ] من كونه تعالى اختبر إبراهيم بالكلمات وصار الابتلاء موجودًا من إبراهيم في حق الرب تعالى، وذلك ضد المعنى المقصود.

ومن ذلك ما روي أن أعرابيًا قدم المدينة في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ فقال: من يقرئني مما أنزل الله تعالى على محمد ﷺ، فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة: ٣] فقال الأعرابي: ويحك أيبرأ الله من رسوله؟ إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر ﷺ مقالة الأعرابي، فدعا به. فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله ﷺ ؟ فقال الأعرابي: يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن،

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش [١/ ٧١].

فسألت من يقرئني، فأقرأني هذا سورة براءة، فقال: إن الله بريء من المشركين ورسوله. فقال أوقد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه. فقال عمر ﷺ ليس هكذا يا أعرابي، قال: فكيف هي؟ قال: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾. فقال الأعرابي: وأنا أبرأ ممن برئ الله منه ورسوله. فأمر عمر ﷺ أن لا يقرئ الناس إلا عالم بالعربية[1].

فانظر إلى الأعرابي لما حمل المعنى على ما أدل عليه لفظ القارئ، وهو اجتماع الرسول ﷺ والمشركين بحكم خفضه له وعطفه إياه عليهم في براءة الله تعالى، أنكر ذلك منه ونقمه عليه.

وأما وجه الإخلال في المبنيات فهو أن ما بني من الكلم على حركة أو سكون فإنما ذلك لعلة اقتضته ومعنى أوجبه وعرف تعارفته العرب فيه ولاق عندها بها، ومتى غير عن حركته أو سكونه فقد علق عليه غير ما يقتضيه [١٤٦و] وذلك المعنى المتعارف، ألا ترى أن (من) و (كم) و (كيف) بنيت لتضمنها معنى الحرف، وهو ألف الاستفهام، و(ذلك) ملازم لها لا يفارقها وتحرك بعدها لالتقاء الساكنين وذلك ملازم له في جميع الأحوال، واختص بحركة خاصة وهي الفتح لمعنى، وهو استثقال الكسرة بعد الياء، وذلك المعنى أيضًا مساوق له لا يفارقه وسكن ما سكن منها لمعنى، وهو إبقاؤه على الأصل.

وهذا المعنى ملازم له لا ينفصل. وهذا معلوم عند من ثقب فهمه في العربية وغمض نظره فيها. وإنما الفرق بينهما أن الإعراب يزول والبناء لا

---

(١) نقله ابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء [١/ ٣٨، ٣٩].

يزول، وأن المعنى في المعرب يتغير بتغير الإعراب، وفي المبني يثبت بثبات البناء وملازمته.

وإذا ثبت أن ما بني من الكلم على حركة أو سكون إنما بني لعلة ومعنى، كما أن ما أعرب منها إنما أعرب لعلة ومعنى صارت حركات البناء وسكونه أثر تلك العلة، فدلالتها على العلة دلالة الأثر على المؤثر، ومتى تغير الأثر اقتضى تغيره تغير المؤثر، فصح أن طروء الخلل على كل واحد من المعرب والمبني مخل بالمعنى والعرف. وهذا الضرب من اللحن، وهو من اللحن الجلي، يعرفه النحوي والقارئ وكل من شدا شيئًا من العربية.

كما يتغير المعنى في قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة: ١٢٤] إذا قرئ: وإذ ابتلى إبراهيمُ ربَّهُ، فرفع المنصوب ونصب المرفوع، وإنما الخلل الداخل به على اللفظ فساد رونقه وذهاب حينه وطلاوته، من حيث إنه جار مجرى اللثغة والحبسة والرتة[1].

وهذا الضرب من اللحن، وهو الخفي لا يعرفه إلا القارئ المتقن والضابط المجود الذي أخذ عن أفواه الأئمة ولقن من ألفاظ العلماء الذين ترتضي تلاوتهم ويوثق بعربيتهم، فأعطى كل حرف حقه ونزله منزلته وحده.

فأما السبب الذي من أجله فشا اللحن الخفي في الكلام وعلق بالألسنة حتى عسر استخلاصها منه، واحتيج إلى تكلف الفصاحة والتعمل لها والاحتيال عليها - فهو السبب الذي من أجله انتشر اللحن الجلي حتى خالط الطباع وامتزج بالألفاظ ويئس من إصلاحه وتلافيه إلا بعد قراءة وتدرب،

(١) الرتة: العجمة في اللسان، واللثغة: تحول اللسان من حرف إلى حرف.

وذلك أن العرب لما كانت دارها لها جامعة ومواطنها بها مستقرة لم يختلط بها غيرها من الأمم ولا مازجها سواه، كانت العربية مشربة طباعها مضبوطة بألسنتها، كما روي عن عثمان ﷺ أنه لما عرض عليه المصحف قال: إني أرى فيه لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها[1] وهذا اللحن عند من أثبت صحة الخبر هو الذي اصطلح عليه الكتاب مما يخالف هجاء.

أما اللحن الخفي فإنه وإن وافق الجلي في طروء الخلل على اللفظ به إلا أن طروءه غير مخل بالمعنى ولا مقصر باللفظ على الدلالة على ما كان يدل عليه من قبل، لأن اللحن الخفي هو مثل تكرير الراءات وتطنين النونات وتغليظ اللامات وأسمائها وتشريبها الغنة، إلى غير ذلك من إخفاء المظهر وإظهار المخفي وتشديد الملين وتليين المشدد، مما سنستوفي ذكره فيما يستقبل من هذا الكتاب. وذلك غير مخل بالمعنى ولا مقصر باللفظ عن الدلالة عليه. ألا ترى أن قارئًا لو قرأ ﴿ قُلۡ مَن كَانَ ﴾ [البقرة: ٩٧] والواجب أن يقرأ ﴿ مَن كَانَ ﴾ لم يتغير المعنى [١٤٦ظ] المراد بوضع الإظهار موضع الإخفاء، الألفاظ من الزيادة و النقصان، فذكر أن العرب بما جبلت عليه طباعها تقيم ذلك ولا تعبأ بالمكتوب فيه وروى محمد بن أبان عن عبد الملك بن عمير أن رجلاً قال له: ما أراك تلحن؟ فقال: إني سبقت اللحن.

فإن قال قائل: فقد ورد في لغة العرب [١٤٧و] من الألفاظ الفارسية

---

(١) رواه ابن أبي داود في المصاحف [ص ٣٢]، وأبو عمرو الداني في المصاحف [ص ٨٠].

كالسندس والإستبرق، ومن الرومية كالفردوس والقسطاس. ومن غيرهما كالمشكاة، ما يدل على أن الأمر بخلاف ما ذكر، وعارض بذلك أيضًا قوله ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

فالجواب أن العرب تكلمت بهذه الألفاظ منذ جاورت أوليتها هذه الأمم، واللسان حينئذ صحيح، لم يدخل، لأنهم لما شاهدوا بسبب المجاورة هذه المسميات التي لم تعرفها العرب، فتسميها بأسماء تشتق من معان فيها، واضطروا إلى تسميتها بسبب الحاجة الداعية إلى التخاطب بما يدل عليه وافقوهم فيها، وبقوها على حالها، لقلة جريانها على ألسنتهم، فمنها ما عرب كالإستبرق، والأصل فيه استبره، عرب بإبدال القاف من الهاء.

ومنها ما ترك على حاله كالسندس والقسطاس. ثم نزل القرآن وهذه الألفاظ دائرة بين الأمتين على حد سواء، فمنزلتها منزلة سواها من خالص اللغة العربية، بدليل ما قدمنا.

فلما اتسعت ممالك العرب، ونزعوا إلى الأرياف واستوطنوا القرى والأمصار ومازجوا غيرهم من النبط والأعاجم بدا في اللغة الفساد، وصار إلى لسان القريب العهد بالولادة بينهم أسرع وبطبع أعلق، حتى احتيج من أجله إلى نقط المصاحف بعد الإنكار لذلك والتوقف على الإقدام عليه، وخبر أبي الأسود الدؤلي في ذلك المشهور.

وروى أبو عكرمة عن العتبي، قال: كتب معاوية إلى زياد يطلب عبيد الله ابنه، فلما قدم عليه كلمة فوجده يلحن فرده إلى زياد، وكتب إليه كتابًا يلومه فيه، ويقول: أمثل عبيد الله يضيع؟ فبعث زياد إلى أبي الأسود، فقال:

إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت شيئًا [١٤٧ظ] يصلح الناس به كلامهم ويعربون به كتاب الله تعالى، فأبى ذلك أبو الأسود وكره إجابة زياد إليه، فبعث زياد رجلاً، فقال اجلس لأبي الأسود بمرصد، فإن مر بك فاقرأ شيئاً من القرآن، وتعمد اللحن فيه، ففعل.

(فلما) مر به أبو الأسود رفع صوته يقرأ: {أن الله بريء من المشركين ورسولِه}، فأكبر أبو الأسود ذلك، وقال عز وجه الله أن يبرأ من رسوله، ثم رجع من فوره إلى زياد، فقال: يا هذا قد أجبت إلى ما سألت ورأيت أن أبدأ بإعراب كتاب الله تعالى، فابعث إلي ثلاثين رجلاً، فأحضرهم زياد فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثم لم يزل يختار حتى أبقى رجلاً منهم من عبد القيس، فقال: خذ المصحف وصبغًا يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، فإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، فإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن اتبعت شيئًا من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين، فابتدأ المصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك.

قال أبو حاتم: وزعموا أن أبا الأسود ولد في الجاهلية، وأنه أخذ النحو عن علي بن أبي طالب ﷺ.

وروى عمر بن شبة قال: دخل الشعبي مسجد الكوفة وعدة من الموالي يعلمون العربية، فقال: نعم، أصلحوا لسانهم فأنتم أفسدتموه.

فلما انقرض القرن الناقلون من أرض العرب إلى الأمصار، ولم يبق إلا أولادهم أو أولاد أولادهم ممن لا عهد لهم بالعربية، ولم يسمعوا إلا من

يحرف اللسان (ويغير اللغة فسدت حينئذ الطباع ودخل اللسان) واحتيج إلى الرجوع في صحته [١٤٨و] إلى المقيمين بالبوادي، والنائين عن الأمصار، وأخذ اللغة عنهم، وتخليدها في الكتب بألفاظهم، وتقييدها بالضبط والشكل والنقط.

ثم صار الأمر يضمحل ويضعف شيئًا فشيئًا وهلم جرًا إلى زماننا هذا، حتى إن كثيرًا من أكابر أهله إذا وقف على الكتب المدونة فيها المستقصى نقطها وشكلها وضبطها لم يتخلص من تصحيف ولا سلم من تغيير وتحريف.

فاللحن الجلي واللحن الخفي في استمرارهما على الألسنة متفقان بهذا السبب.

فصل
في بيان المراد بالتنبيه على اللحن الخفي
والمقصود بالحض على اجتناب الألفاظ المستهجنة

اعلم أن المقصود من ذلك هو تحصيل الفصاحة والبلاغة هل هما مختلفتان أو متفقتان؟ فإن القول الذي اعتمد عليه جلتهم أن البلاغة تقال فيما يرجع إلى اختيار الألفاظ، والفصاحة تقال فيما يرجع إلى اختيار النطق بالألفاظ، وإن وضعت إحداهما موضع الأخرى فعلى طريق المجاز، فهما متراسلتان نفيًا وإثباتًا وعمادًا، فكما أن البلاغة ليست إفهام المعنى؛ لأن المعنى قد يفهمه متكلمان أحدهما بليغ والآخر عيي، وليس أيضًا تحقيق اللفظ على المعنى؛ لأن اللفظ قد يحقق على معنى وهو غث مستكره ونافر

متكلف، وإنما هي إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ، فكذلك الفصاحة أيضًا ليست اقتضاب الألفاظ على ما يسمح به عفو الطباع الرذيلة، وتسبق إليه الألسنة المدخولة مما يخالف عرف العرب ووضعها، وإنما الفصاحة إيصال اللفظ إلى السمع في أحسن صورة من النطق.

وكما أن البلاغة أيضًا عمادها الإيجاز والتشبيه والاستعارة والمبالغة والتلاؤم [١٤٨ظ] والتجانس وحسن البيان وغير ذلك مما هو مستوعب في الكتب المفردة له، كذلك الفصاحة أيضًا عمادها معرفة مخارج الحروف من مواضعها وأحوازها لتأتي عند النطق بها على كمال اللفظ، وأن يستعلم إظهار ما يجب إظهاره من غير تشديد، وأن تقطع الحروف بعضها من بعض بحسن التخليص، ويخرج الهمز بلا لكز ولا دفع إخراجًا حسنًا وسطًا، ويشدد المضاعف من غير تعد ولا إسراف ولا تليين، وأن يفخم ما يجب تفخيمه من غير مبالغة، وأن ترقق الراء في الموضع الذي يقتضي الترقيق وتغلظ في الموضع الذي يقتضي التغليظ، وتصفى السين، وتنعم الشين وتعقد الواو على ذنبها، وتظهر الهاء وتخرج من الصدر، ويزلزل بالزاي يجتنب الهرهرة بالراء، إلى غير ذلك مما سنستقصي تعداده فيما بعد إن شاء الله.

ثم الدليل على المغايرة بين الفصاحة والبلاغة أمران: اللغة والحقيقة.

أما اللغة فإن العرب تقول: أفصح العجمي وفصح اللحان، يراد بذلك اصطلاح النطق منهما وتيسره لهما، ويقال: صار فلان بليغًا بعد أن كان عييًا فيما يرجع إلى حسن تأليف الكلام.

وأما الحقيقة: فهي أن القرآن -باتفاق- في الطبقة العليا من البلاغة،ثم القارئون له على ضربين: منهم من قراءته فصيحة مرضية، ومنهم من قراءته مستهجنة منفية، والبلاغة موجودة في كلتا الحالتين.

وكذلك متى اعتبرت ما قلناه في غيره من الكلام الذي ليس بليغ وكان من ينطق به تارة يكون فصيحًا وتارة أعجم وجدت الأمر على ما ذكرناه، فثبت أن البلاغة قد توجد وإن فقدت الفصاحة وكذلك الفصاحة تحصل مع عدم البلاغة، فدل على أنهما غيران.

فأما إذا أضاف القارئ إلى بلاغة القرآن فصاحة اللسان فقرأه [١٤٩ و] بتدبر وتفهم وتثبت وتحفظ، وزين قراءته بلسانه وحسنها بصوته إذ القرآن بلغة العرب نزل، فهو بألفاظها يحسن ومنطقها يزين فقد خرج عن عهده الأمر في قوله تعالى: ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً ﴾ [المزمل: ٤] واستحق أعلى منازلة المقرئين، لقوله ﷺ: «**الذي يقرأ القرآن وهو به ماهر مع السفرة الكرام البررة**»[1] وصار جامعًا للأسماع النافرة على الإصغاء إليه، وجاذبًا للقلوب القاسية إلى تفهمه والاشتمال عليه، ومستضيفًا إلى الثواب الحاصل له بالتلاوة ثواب المستمع إليه والمنصت نحوه، وعمت الرحمة المرجوة بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] وكفى بذلك باعثًا على مزاولته وتعاطيه.

---

(١) رواه البخاري [٤٩٣٧] ومسلم [٧٩٨]، وأبو داود [١٤٥٤]، والترمذي [٢٩٠٤]، وابن ماجه [٣٧٧٩]، وأحمد في المسند [٦/ ٩٤، ٩٨، ١١٠، ١٧٠، ٢٦٦]، والدارمي [٢/ ٤٤٤].

فصل

في ما يستفاد بتهذيب الألفاظ

وماذا تكون الثمرة الحاصلة عند تثقيف اللسان

اعلم أن المستفاد بذلك حصول التدبر لمعاني كتاب الله تعالى والتفكر في غوامضه والتبحر في مقاصده ومرامزه، وتحقيق مراده جل اسمه من ذلك، فإنه تعالى قال: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [ص: ٢٩] وذلك أن الألفاظ إذا جليت على الأسماع في أحسن معارضها وأحلى جهات النطق بها حسبما بعث به الرسول ﷺ بقوله: **«زينوا القرآن بأصواتكم»**[1]، كان تلقي القلوب لها وإقبال النفوس عليها بمقتضى زيادتها في الحلاوة والحسن على ما [لم] يبلغ ذلك المبلغ منها، فيحصل حينئذ الامتثال لأوامره، والانتهاء عن مناهيه، والرغبة في وعده، والرهبة من وعيده، والطمع في ترغيبه، والانزجار بتخويفه، والتصديق بخبره، والحذر من إهماله واستدراجه، إلى غير [١٤٩ظ] ذلك من شريف الخلال والإحاطة بمعرفة الحرام والحلال.

وتلك فائدة جسيمة ونعمة لا يهمل ارتباطها إلا محروم، ولهذا المعنى شرع الإنصات إلى قراءة الإمام في الصلاة، وندب إلى الإصغاء إلى الخطبة في يوم الجمعة، وسقطت عن المأموم القراءة ما عدا الفاتحة، وإليه أشار الحسن ﷺ بقوله: إنما أنزل القرآن ليعمل به فاتخذ الناس تلاوته عملاً.

---

(١) رواه أبو داود [٢/ ٧٤]، والنسائي [٢/ ١٧٩]، وأحمد في المسند [٤/ ٢٨٣].

ومما ينخرط في هذا النظام قوله ﷺ: «**حسن الخط** [يزيد الحق وضوحًا» ليس إلا لأن حسن الخط] يسعف الأبصار ويقيدها بتأمله والتبحر فيه، فيؤدي ذلك إلى تدبر المراد والفكر في المكتوب، فيتضح ما كان مشتبهًا، ويدخل تحت الادراك ما كان منيعًا مستعصيًا. وهو المراد بقول علي ﷺ: «لا خير في عبادة لا ورع لها، وتلاوة لا تدبر فيها»[1].

ومن أجل ما ذكرناه دأب أئمة القراءة في السكوت على التام من الكلام، أو ما يستحسن الوقف عليه، دون ما عداهما لما في ذلك من سرعة وصول المعاني إلى الأفهام واشتمالها عليها بغير مقارعة للفكر ولا احتمال مشقة في التروي، لا فائدة فيه غير ما ذكرناه.

فهذه جمل أجرى بنا القول إليها، لما فيها من الحض على ما نحن بسبيله والبعث على الاستبصار بنوره، والاهتداء بدليله، والله الموفق للصواب.

فصل
في الكلام على اللحن الخفي والألفاظ المستكرهة من جهة التفصيل وعلى وجه التقسيم

قد بينا أن اللحن الخفي خلل يطرأ على الألفاظ، وإذ قد وضح ذلك فبنا حاجة إلى تبيين حقيقة ما تتركب منه الألفاظ بالحد، وإيضاحه بالقسمة والحصر، ليكون الخلل الطارئ عليها منقسمًا بانقسامها مستوعبًا باستيعابها.

---

(١) رواه ابن نصر المروزي في قيام الليل [ص ١٠٣]، وأبو نعيم في الحلية [١/ ٧٧] بنحوه.

[١٥٠و]

فنقول: الألفاظ بأسرها إنما تتركب من حروف وحركات وسكون، وهذه الأشياء ثلاثة لكل منطوق به كالمادة عنها يأتلف ومنها ينشأ، فالحروف هي مقاطع تعرض للصوت الخارج من النفس ممتدًا مستطيلاً فتمنعه عن اتصاله بغايته، حيث ما عرض ذلك المقطع سمي حرفًا[١] وسمي ما يسامته ويحاذيه من الحلق والفم واللسان والشفتين مخرجًا، ولذلك اختلف الصوت باختلاف المخارج واختلاف صفاتها، أعني به الجهر والهمس والشدة والرخاوة والانطباق، والانفتاح وغير ذلك. وهذا الاختلاف هو خاصية حكمة الله تعالى المودعة في هذا الشخص، إذ بها يحصل التفاهم، ولولا ذلك لكان الصوت واحدًا بمنزلة أصوات البهائم التي هي من مخرج واحد وعلى صفة واحدة، فلم يتميز الكلام ولا علم المراد فبالاختلاف يعلم وبالاتفاق يعدم.

ومتى أردت تحقيق المخرج جئت بالحرف ساكنًا لا متحركًا، لأن الحركة تزلزل الحرف عن مستقره وحده، وتأخذ به إلى الحرف الذي الحركة بعضه، ولذلك سميت الحركة [حركة].فإنها تقلق الحرف وتزعجه، فتجتلب من أجل ذلك همزة الوصل مكسورة، لأن الساكن لا يتأتى الابتداء به ولا يمكن، فنقول: اج اح اك اق، وكذلك جميعها.

وأما الحركات فهي أبعاض حروف المد واللين التي هي الألف، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، والواو والياء إذا كان ما قبلهما منهما. وإذا كانت

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني [١/ ٢٨] بتحقيقنا. طبع التوفيقية – القاهرة.

هذه الحروف ثلاثة وجب أن تكون الحركات التي هي أبعاض لها ثلاثًا، وهي الضمة والكسرة والفتحة. فالضمة بعض الواو، والكسرة بعض الياء، والفتحة بعض الألف. وهذا لا مزيد عليه في الوضوح، فإن الضمة إذا أشبعت [١٥٠ ظ] صارت واوًا، والكسرة إذا مكنت عادت ياء والفتحة إذ أمعن فيها تحولت ألفًا. ولأن حروف المد قد تقصر في بعض الأحوال، وتطول في بعضها، وذلك أنك تقول: يسير ويرود ويخاف، فتجد الصوت يمتد بهذه الحروف امتدادًا إلى حد ما، فإذا جاء بعد حرف من هذه الحروف همزة أو حرف ساكن امتد الصوت به مقدارًا أكثر من المد الأول، كقولك: يجيء ويسوء ويشاء، ودابة ويطيب بكر وثمود الثوب. وفي الكتاب العزيز: ﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾ [الزمر: ٦٤] تمد الواو لأجل التشديد[١].

فإذا تفوت مقدار هذه الحروف في المد والزيادة وخالفت بذلك غيرها من الحروف جاز أن تخالفها أيضًا في النقصان بأن يقال: إن الحركات أبعاضها، وإن لم يوجد ذلك في غيرها. وجاز أن تسمى الضمة الواو الصغير والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الألف الصغيرة، على ما ذهب إليه بعضهم[٢].

وأوضح من هذا أن الحركة يقدر تجزؤها في الإشمام والروم والإشارة إلى الضم والكسر، ونص سيبويه ﷺ في كتابه على الفرق بين الإشمام والروم بأن، الروم أظهر من الإشمام، وجعل علامة الإشمام نقطة بعد الحرف وعلامة

(١) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني [١/ ٣٥] بتحقيقنا.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب [١/٤٥] بتحقيقنا.

الروم مدة بعده، وبين النحويين ممن فسر الكتاب أن الإشمام لا يدرك إلا بالنظر والروم يدرك بالسمع والنظر، وإذا كان التجزؤ يقدر في الحركة فتقديره في الحرف أولى.

وأما السكون ما أمكن أن يتعقب على محله الحركات الثلاث، كقولنا في بكر: بَكْر و بَكُرٌ و بَكرٌ، ولو كان محله متحركًا لم يعقب على محله أكثر من حركتين لأن إن كان محله مضمومًا [١٥١و] وعاقبه الفتح والكسر، كقولنا في عَضُد عضَدٌ وعَضدٌ، وإن كان مكسورًا عاقَبَهُ الضّم والفتح، كقولنا في فخذ: فَخَذٌ و فَخُدٌ، وإن كان مفتوحًا عاقبه الضم والكسر، كقولنا في جمل: جَمل وجَمُل[1].

فهذا بيان حقيقة الساكن والمتحرك، وفرق ما بين الحركة والسكون.

واعلم أن الحركات المصاحبة للحروف لا تخلو إما أن تكون قبل الحرف المتحرك، والحرف مترتب بعدها أو تكون الحركة مقارنة وحادثة معه، أو تكون تالية له موجودة بعده.

لا يجوز أن تكون متقدمة عليه؛ لأن الحرف كالمحل لها؛ وهي محتاجة إلى قيامه بها، فلا يجوز وجودها قبل وجوده، ولأنها لو كانت قبل الحروف لامتنع الإدغام في الكلام أصلاً، ألا ترى أنك تقول: كسر، فتدغم السين الأولى في الثانية، ولو كانت حركة السين الثانية في الرتبة قبلها لحجزت بين السينين فامتنع الإدغام؛ لأن الحركة متى حجزت بين حرفين منعت الإدغام فجواز الإدغام في الكلام دليل على أن الحركة لا تتقدم على الحرف المتحرك .. تبقى أن تكون معه أو بعده، وفي الفرق بينهما إشكال ما،

(١) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني [٤٢/١] بتحقيقنا.

والذي يدل على أن الحركة بعد الحرف في الرتبة أنك تجدها فاصلة بين المثلين والمتقاربين إذا كان الأول منهما متحركًا، ومانعة من الإدغام نحو قصص ومضض وحضض وعدد ووتد، ولولا أنها بعده لما فصلت، ولو لم تفصل لوجب الإدغام. ثبت بهذا أن حركة الحرف بعده.

ودلالة أخرى وهي أن الحركة إذا أشبعت آلت إلى الحرف الذي منه تلك الحركة كقولك: ضرب، إذا أشبعت حركة الضاد تحول اللفظ إلى ضارب، وكذلك الضمة والكسرة إذا أشبعتا عادتا ياءً وواوًا. فكما أن الحروف التي نشأت [١٥١ظ] عن إشباع الحركات بعد الحروف المتحركة، فكذلك الحركات التي هي أبعاضها.

وذهب أبو علي الفارسي ﷺ إلى أن الحركة تحدث مع الحروف واستدل على ذلك بأن النون الساكنة تزول عن الخياشيم إلى الفم متى حركت، وكذلك تنقلب الألف همزة إذا تحركت، ولولا حدوثها معها لما زالت النون عن الخياشيم إلى الفم، ولما انقلبت الألف همزة. وهذا مذهب قوي لا زيادة عليه في القوة[1].

ومما يبينه أيضًا أن الحركات الثلاث إنما علمهن بالفم، فإذا ضممته حدث الضم، وإن كسرته حدث الكسر، ومتى فتحته حدث الفتح، وفي حال تحريك الحرف بالضم ويكون اللافظ به قاطعًا للصوت على مخرج الحرف ضامًا شفتيه معًا في حالة واحدة من غير أن يتخلل بينهما زمان محسوس. وكذلك في حالة الكسر الحرف يكون كاسرًا بفمه مع قطع الصوت على مخرج الحرف المكسور، وكذلك في حال الفتح يكون قاطعًا للصوت على مخرج الحرف مع فتح فمه من غيره فصل بينهما. وهذا دليل على أن

(١) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني [١/ ٤٦] بتحقيقنا. طبع التوفيقية – القاهرة.

الحركة تحدث مع الحرف المتحرك من غير تقدم عليه ولا تأخر عنه.

واعلم أن قول النحويين: إن الحركة تحل الحرف مجاز، لا على وجه الحقيقة، لأن الحرف عرض والحركة عرض، والنظر الصحيح يأبى أن يحل العرض العرض، إلا أن الحرف لما كان أقوى من الحركة بأن يوجد الحرف ولا حركة معه ولا يمكن وجود حركة ولا حرف صار كأنها قد حلته، وصار وهو كأنه قد تضمنها، مجازًا لا حقيقة[1].

وإذ قد وضح ما ذكرناه وبانت حقيقة الحروف والحركات والسكون وجب من أجل ذلك أن تكون قسمة [١٥٢و] ما نحن بصدده على وفقه وبمقتضاه وحسبه، فنجعل الكلام عليه من ثلاثة أوجه، نودع كل وجه منها بابًا، نتقضى فيه ذكر ما نضمنه إياه ونستوعب إيراد ما به.

فنستوفي في الباب الأول الكلام على بسيط الحروف، فنحقق مخارجها [ومدارجها] وما يتبع ذلك من أحكامها، وننبه على ما يطرأ عليه من الخلل المستكره فيها.

وفي الباب الثاني: الكلام على ما يلزم هذه الحروف عند الائتلاف وما يحدث فيها لذلك، مما يكره ويختار.

وفي الباب الثالث: الكلام على الحركات والسكون، وما الواجب معرفته من ذلك. والله الموفق للصواب بمنه وقدرته.

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني [١/ ٤٦] بتحقيقنا.

الباب الأول

في الكلام على بسط الحروف

والكلام على ذلك من وجهين:

أحدهما: تحقيق ذوات الحروف وذكر مخارجها وتبيين أحكامها الخاصة بها.

الثاني: التنبيه على ما يكره فيها ويسترذل من تحريفها.

أما تحقيق ذواتها وذكر مخارجها وتبيين أجناسها وذكر مراتبها في الاطراد فنذكره على ما ذكره سيبويه ﷺ ورتبه في نسخة أبي بكر مبرمان وتلاه أصحابه وغيرهم من المتأخرين عليه؛ لأنه المعتمد.

فأما غيرهم من الكوفيين فإنهم لم يعرضوا لما قسمه سيبويه وهذبه، وإنما قسم الفراء الحروف إلى مصوت وإلى أخرس، وكأنه أراد بالمصوت الرخو من الحروف، وأراد بالأخرس الشديد وسنبين هذا بأوضح بيان.

فنقول وبالله التوفيق: حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا: الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والجيم والشين والياء والضاد واللام والراء والنون والطاء والدال والتاء والصاد والسين والزاي والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو.

ولها ستة عشر مخرجًا[1]:

---

(١) هذا مذهب الفراهيدي، وسيبويه، والشاطبي الرعيني، حيث إنهم أسقطوا مخرج الحروف الجوفية، وجعلوا مخرج الألف أقصى الحلق والواو والياء الساكنين سكونًا مبينًا من مخرج المحركين، وقال يحيى بن منصور الأسلمي المعروف بالفراء: أربعة عشر، وتبعه جماعة، وجعلوا مخرج اللام والراء والنون واحدًا والصواب الأول أنها سبعة عشر [الصفاقسي ص ٢١، ٢٢].

فمن الحلق ثلاثة منها، أقصاها مخرجًا الهمزة والألف [١٥٢ظ] والهاء، إلا أن الألف لا متعمد لها، ومن وسط الحلق مخرج العين والحاء، ومما فوق ذلك دانيًا إلى الفم مخرج الغين والخاء.

ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك مخرج القاف.

ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً وأدنى إلى مقدم الفم وما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف.

ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء، إلا أن الياء تهوي في الحلق وتنقطع عند مخرج الألف.

ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد، وإن شئت أخرجتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الأيسر، وذكر سيبويه في ذلك مقالاً يأتي فيما بعد.

ومن حافة اللسان من أدناها إلى مستدق طرفه من بينها وبين ما يحاذيها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام، وهو الحرف المنحرف المشارك أكثر الحروف.

ومن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون.

ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء. ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعدًا إلى حنك مخرج الطاء والدال والتاء ومما بين طرف الثنايا السفلى وطرف اللسان مخرج الصاد والسين والزاي. ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا مخرج الظاء والذال والثاء.

ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء.

ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو، غير أن الشفتين تنطبقان في الميم والباء ولا تنطبقان في الواو.

ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة، ويقال الخفية، أي الساكنة.

وزعم الفراء وقطرب والجرمي وابن كيسان أن مخارج الحروف أربعة عشر. وجعلوا الراء واللام والنون من مخرج واحد، وهو طرف اللسان، وجعلها سيبويه من ثلاثة[1] وقد [١٥٣و] تقدم ذكره.

وقال الخليل بن أحمد الفرهودي[2] ﷺ حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا منها خمسة وعشرون حرفًا صحاح لها أحواز ومدارج، وأربعة أحرف جوف: الواو والياء والألف اللينة والهمزة. فأقصى الحروف كلها مخرجًا العين، وأرفع منه الحاء، ولولا بحة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من مخرجها، ثم الهاء، ولولا هتة في الهاء، وقال مرة ههة في الهاء لأشبهت الحاء لقرب مخرج الهاء من مخرجها، فهذه الثلاثة الأحرف في حيز واحد، بعضها أرفع من بعض.

ثم الخاء والغين، وهما في حيز واحد وهما حلقيتان إحداهما أرفع من الأخرى. ثم القاف والكاف وهما في حيز واحد وهما لهويتان. والكاف أرفع من القاف، ثم الجيم والشين والضاد ثلاثة أحرف شجرية في حيز واحد، بعضها أرفع من بعض، والشجر مخرج الفم. ثم الصاد والسين والزاي ثلاثة

(١) انظر: الكتاب لسيبويه [٤/ ٤٣١]

(٢) والأشهر الفراهيدي، الأزدي، صاحب كتاب العين المتوفى سنة ١٧٠هـ.

أحرف أسلية؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان، وهي مستدق طرفه في حيز واحد، بعضها أرفع من بعض، ثم الطاء والدال والتاء ثلاثة أحرف نطعية لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى.

ثم الظاء والذال والثاء لثوية؛ لأن مبدأها من اللثة. والراء واللام والنون ذلقية، لأن مبدأها من ذلق اللسان. وهو تحديد طرفه كذلق السنان، ويقال: ذلقية بضم الذال بالإضافة إلى جمع أذلق مثل أحمر وحمر. والفاء والباء والميم شفوية. وقال مرة شفهية؛ لأن مبدأها من الشفة. والياء والواو والألف والهمزة هوائية لأنها في الهواء لا يتعلق بها شيء[١].

وقد قيل إن هذا الترتيب فيه خطل واضطراب، والصواب ما رتبه سيبويه وتلاه أصحابه عليه، لأن التأمل والذوق يشهد بصحته، وهو على ما قيل[٢].

فهذه التسعة والعشرون حرفًا قد مضى ذكرها، ثم تصير خمسة وثلاثين حرفًا بحروف [١٥٣ظ] هي فروع وأصلها التسعة والعشرون حرفًا وهي كثيرة مستحسنة ويؤخذ بها في قراءة القرآن وهي النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، وألف التفخيم يعني ألف الإمالة والشين التي كالجيم والصاد التي كالزاي وألف التفخيم التي ينحى بها نحو الواو في لغة أهل الحجاز نحو: الزكاة والصلاة، وسنبين ما يحتاج من ذلك إلى إيضاح[٣].

---

(١) انظر: العين [١/ ٥٧].

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني [١/ ٧٣].

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه [٤/ ٤٣٢].

أما النون الخفيفة فإنها النون الساكنة التي مخرجها من الخيشوم نحو النون في منك وعنك ومن زيد، وهي صوت يجري في الخيشوم جريان حروف المد واللين في مواضعها. قال القاضي أبو سعيد السيرافي ﷺ وغيره من رواة الكتاب إن في حاشية كتاب أبي بكر مبرمان: الرواية: الخفيفة، وقد يجب أن تكون الخفية، لأن التفسير يدل عليه.

وإنما تكون هذه النون من الخيشوم مع خمسة عشر حرفًا من حروف الفم: القاف والكاف والجيم والشين والضاد والصاد والسين والزاي والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء والفاء، فهي متى سكنت وجاء بعدها حرف من هذه الحروف فمخرجها الخيشوم لا علاج على الفم في إخراجها. وذلك بين للسامع، ولو نطق بها ناطق وبعدها حرف من هذه الحروف وسد أنفه لبان اختلالها، ولو تكلف إخراجها من الفم مع هذه الخمسة عشر حرفًا لأمكن ولكن بعلاج وكلفة ومشقة، وهذا يبين بالمحنة.

وأما همزة بين بين فإن سيبويه عدها حرفًا واحدًا، وكان ينبغي على التحقيق أن تعد ثلاثة أحرف، وذلك لأن همزة بين بين هي الهمزة التي تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، فإذا كانت الهمزة مكسورة فجعلت بين بين فهي بين الهمزة وبين الياء [١٥٤و] كقولنا في سئم: سيم، بين بين. وإن كانت مضمومة فجعلت بين بين فهي بين الهمزة وبين الواو، كقولنا في [لؤم]: لوم، بين بين. وإذا كانت مفتوحة وجعلت كذلك فهي بين الهمزة والألف، كقولنا في سأل: سال.

ولما كان كل واحد من هذه الحروف الثلاثة غير الآخر وجب أن

يكون الحرف الذي بينه وبين الهمزة غير الحرف الذي بين الهمزة وبين الآخرين، وهذا كاف في مقصودنا.

وحقيقة البينية فيها أن يشار إليها بالصدر إن كانت مفتوحة، وإن كانت مكسورة جعلت كالياء المختلسة الكسرة، وإن كانت مضمومة جعلت كالواو المختلسة الضمة. وهذه الحركة المختلسة هي التي كانت مع الهمزة، إلا أنها مع الهمزة تكون أشبع منها مع الحرف المجعول خلفًا منها، وهي مخففة بزنتها محققة، إلا أنها بالتوهين والتضعيف تقرب من الساكن.

وأما ألف الترخيم التي يعني بها ألف الإمالة فإنما سماها ألف الترخيم لأن الترخيم تليين الصوت، وحقيقتها أن ينحى بالفتحة التي قبل الألف نحو الكسرة فتخرج الألف بين الألف وبين الياء، كقولنا في جاء: جاء، وفي أعمى: أعمى، وهي على ضربين: مشبع وغير مشبع، فالمشبع ما كان بين الكسر الذي يوجب القلب وبين الفتح الخفيف وغير المشبع ما كان بين الفتح وبين الإمالة.

وأما الشين التي كالجيم فقولك في أشدق: أجدق، لأن الدال حرف مجهور شديد، والجيم حرف مجهور شديد والشين مهموس رخو، فهو ضد الدال بالهمس والرخاوة، فقربوها من لفظ الجيم، لأن الجيم قريبة من مخرج الشين، وهي موافقة للدال في الجهر.

وأما الصاد التي كالزاي فقولك في مصدر والتصدير ويصدق: مصدر والتصدير ويصدق. ومن العرب من يخلصها زايًا فيقول: مزدر بالزاي والتزدير

ويزدق[١] وأما ألف التفخيم فهي ضد ألف الإمالة لأن الإمالة يؤخذ باللف فيها نحو الياء، والتفخيم [١٥٤ظ] يؤخذ بها فيه نحو الواو، وذلك بأن تنحى بالفتحة التي قبلها نحو الضمة فتخرج هي بين الواو وبين الألف. وزعموا أن كتبهم في المصحف الصلاة والزكاة ونحو ذلك بالواو على هذه اللغة.

فإن قال قائل: فما الألف المفتوحة الأصلية حينئذ؟ قلنا: الألف المفتوحة الأصلية هي التي يؤتى بها بين منزلتين، بين التفخيم الذي تقدم وبين الإمالة المشبعة التي تقدم ذكرها.

ومما يليق إيراده بهذا الموضوع الياء التي ينحى بالكسرة التي قبلها نحو الضمة فتخرج بين الياء وبين الواو في نحو قولنا: بيع وقيل، وما أشبه ذلك، لأنها من فروع الياء، كما أن الممال من فروع الألف.

وكذلك الواو التي ينحى بالضمة التي قبلها نحو الكسرة، مثل قولك في الإمالة: مررت بمذعور، وهذا ابن بور، فإنك لما شبت الضمة بالكسرة خرجت الواو بعدها مشوبة بروائح الياء.

وكذلك اللام المفخمة فرع على المرققة، لأن التفخيم يجب بسبب طارئ وكذلك الراء المراقة فرع على المغلظة؛ لأنها إنما ترق لعارض.

إلا أن سيبويه لم يذكر شيئًا من ذلك[٢].

قال: ثم تصير ثلاثة وأربعين بحروف ثمانية غير مسموعة في لغة من ترتضى عربيته ولا تحسن في قراءة قرآن ولا إنشاد شعر، وهي: الكاف التي

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١٠

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه [٤/ ٤٣٢].

بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والطاء التي كالتاء، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء[١].

قال سيبويه: إلا أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر، وهي أخف، لأنها من حافة اللسان، وإنما تخالط مخرج غيرها بعد خروجها فتستطيل حتى تخالط حروف اللسان، فسهل تحويلها إلى الأيسر، لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كان في الأيمن، ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان كما كان في الأيمن. [١٥٥و] وإنما قال: وهي أخف، لأن الجانب الأيمن قد اعتاد الضاد الصحيحة، وإخراج الضعيفة من موضع قد اعتاد الصحيحة أصعب من إخراجها من موضع لم يعتد الصحيحة[٢].

وأما الكاف التي بين الجيم والكاف، فذكر أبو بكر بن دريد أنها لغة في اليمن، يقولون في جمل كمل، وهي كثيرة. وقد يسمع من العوام من يقول: كمل وركل، في جمل ورجل. وهي عند أهل المعرفة معيبة مرذولة.

والجيم التي كالكاف مثل هذه، وهما جميعًا شيء واحد، إلا أن أصل إحداهما الجيم وأصل الأخرى الكاف.

والجيم التي كالشين تكثر في الجيم إذا سكنت وبعدها دال أو تاء، كقولنا: اجتمعوا والأجدر، يقال فيها: اشتمعوا والأشدر، فيقربون الجيم من

---

(١) انظر: الكتاب [٤/ ٤٣٢].

(٢) انظر: الكتاب [٤/ ٤٣٢].

الشين، لأنهما من مخرج واحد، والشين أسلس وألين وأفشى. فإذا كانت الجيم مع بعض الحروف المقاربة لها، ولا سيما إذا كانت ساكنة صعب إخراجها لشدة الجيم، ومال الطبع بالنطق إلى الأسهل.

وذكر سيبويه الشين التي كالجيم في تتمة الحروف الخمسة والثلاثين، وذلك عنده من الكثير المستحسن، وذكر الجيم التي كالشين في تتمة الثلاثة والأربعين حرفًا، وذلك عنده مما لا يستحسن[1]، والفرق بينهما أن الشين التي كالجيم في الأشدق ونحوه إنما قربت من الجيم بسبب الدال، لما بين الجيم والدال من الموافقة في الشدة والجهر، وكراهة اجتماع الشين والدال لما بينهما من التباين. وإذا كانت الجيم قبل الدال من (الأجدر) وقبل التاء (اجتمعوا)، فليس بين الجيم والدال وبين الجيم والتاء من التنافر والتباعد ما بين الشين والدال، فذلك حسن الشين التي كالجيم وضعف الجيم التي كالشين.

وأما الطاء التي كالتاء فإنها تسمع من عجم أهل المشرق، لأن الطاء في أصل لغتهم معدومة، فإذا احتاجوا إلى النطق بشيء من العربية فيه طاء تكلفوا ما ليس في لغتهم فضعف نطقهم بها.

وأما الضاد الضعيفة فإنها من لغة قوم ليس في لغتهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها [١٥٥ظ] من العربية اعتاصت عليهم، فربما أخرجوها ظاء، وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد، فلم يتأت لهم فتخرج بين الضاد والظاء. وفي

(١) انظر: الكتاب لسيبويه [٤/ ٤٣٢]

كتاب أبي بكر مبرمان الضاد الضعيفة يقولون في أثرد: اضرد، يقربون الثاء من الضاد.

والصاد التي كالسين كأنها كانت بالأصل صادًا فقر بها بعض من تكلم بها من السين لأن الصاد والسين من مخرج واحد.

والظاء التي كالثاء مثل الطاء التي كالتاء.

والباء التي كالفاء كثيرة في لغة الفرس وغيرهم من العجم، وهي على ضربين:

أحدهما: لفظ الباء أغلب عليه من لفظ الفاء.

والآخر: لفظ الفاء أغلب عليه من لفظ الباء.

وتجيء الحروف على قياس ما عده سيبويه أكثر من ثلاثة وأربعين، لأنه ذكر في باب قبيل آخر الكتاب السين التي كالزاي، والجيم التي كالزاي، ونرى اليوم من يتكلم بالقاف بين القاف والكاف، فيأتي بمثل لفظ الكاف التي بين الجيم والكاف فتصير الحروف على هذا وبمقتضى ما ذكرناه آنفًا اثنين وخمسين حرفًا. فهذا هذا.

واعلم أن هذه الحروف تختلف أحكامها من حيث إن بعضها يجري معه الصوت وبعضها يمتنع جريه معه، ومن حيث إن بعضها أشد حصرًا للصوت من بعض، ومن حيث إن بعضها يتغير بتغير الحركات قبله ويتسع مخرجه حتى لا يقتطع الصوت عن استمراره وامتداده فينفذ حتى يفضي حسيرًا إلى مخرج الهمزة فينقطع بالضرورة عندها حيث لم يجد منقطعًا.

ومن حيث جريان النفس مع بعضها وامتناعه مع البعض، وإشباع

الاعتماد مع بعضها وضعفه مع البعض، إلى غير ذلك من الأسباب فانقسمت انقسامات من الهمس والجهر والإشراب، والقلقلة والصحة والاعتلال والشدة والرخاوة والإطباق والانفتاح وغير ذلك. مما نستوفي [١٦٥و] ذكره تاليًا لما نحن فيه إن شاء الله.

أما انقسامها إلى الهمس والجهر فهي فيه على ضربين: مهموس ومجهور، فالمهموس عشرة أحرف: الهاء والحاء والخاء والكاف والشين والصاد والتاء والسين والثاء والفاء، ويجمعها في اللفظ ستشحثك خصفة، وقيل: سكت فحثه شخص وباقي الحروف وهي تسعة عشر حرفًا، مجهور.

ومعنى المجهور أنه حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت. غير أن الميم والنون من جملة الحروف المجهورة وقد يعتمد بها في الفم والخياشيم فيصير فيها غنة، حتى لو أمسكت بأنفك ثم لفظت بهما تبين لك الخلل فيهما فهذه صفة المجهور[1].

وأما المهموس فحرف ضعف الاعتماد عليه في موضعه حتى جرى معه النفس، وأنت تعتبر ذلك بأن تردد لك واحد من المهموس والمجهور، ولا يتأتى ذلك مع سكونه فتأتي به متحركًا أو تتبعه أحد حروف المد واللين، كقولك: سسس ككك، سا سا سا، كا كا كا، قق قق، قا قا قا قا، فتجد الصوت في المهموس يضعف لأجل جريان النفس معه، وفي المجهور يقوى لامتناع جريان النفس معه، ولهذا قيل: إن المهموس ما خفي، والمجهور ما

(١) انظر: الكتاب لسيبويه [٤/ ٤٣٤].

أعلن به[1].

وللحروف انقسام آخر إلى الشدة والرخاوة وبينهما، فالشديدة ثمانية أحرف، وهي الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والدال والتاء والباء، ويجمعها في اللفظ أجدت طبقك، وقيل: أجدك قطبت. والحروف التي بين الشديدة والرخوة ثمانية أيضًا وهي الألف والعين والراء واللام والياء والنون والميم والواو، ويجمعها في اللفظ لم يروعنا، وإن شئت: لم يروعنا، وما سوى هذه الحروف والتي قبلها هي الرخوة.

ومعنى الشديد أنه حرف لزم موضعه، فمنع الصوت أن يجري فيه، ألا ترى أنك لو قلت: الحق والشط والحج ثم رمت مد صوتك في القاف والطاء والجيم [١٥٦ظ] لكان ممتنعًا.

والرخو هو الذي يجري فيه الصوت ويمتد به ألا ترى أنك تقول: المس والرش والسح ونحو ذلك فتجد الصوت جاريًا مع السين والشين والحاء ولو قلت: الحج والشط والحق ثم مددت صوتك لم يتأت لك ذلك.

ومعنى بين الشديد والرخو أن يكون الحرف شديدًا ويجري الصوت فيه ويمتد به، وإنما يكون ذلك لاستطالة الحرف وتجافيه أو لشبه بغيره كالعين التي هي شبيهة بالحاء، وكاللام التي استطال موضعها فجرى فيها الصوت لا من موضعها ولكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك، وكالنون للغنة التي فيها، وكالراء لانحراف موضعها والتكرار الذي فيها، ولو لم تكرر لم يجر الصوت فيها، وفي الميم أيضًا غنة. والإخفاء باستطالة

(١) انظر الكتاب لسيبويه [٤/ ٤٣٤، ٤٣٥].

حروف المد واللين: الواو والياء والألف.

وللحروف انقسام آخر إلى الإطباق والانفتاح، فالمطبقة أربعة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء، وبعض هذه الحروف أقوى في الإطباق من بعض، فالطاء أقواها، والظاء أضعفها لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أصول الثنايا العلى، والصاد والضاد متوسطتان فيه، وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق.

والإطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقًا له، فينحصر الصوت فيما بين اللسان والحنك إلى مواضعهن، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً والصاد سينًا والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس من موضعها شيء غيرها، تزول الضاد إذا عدمت الإطباق البتة. والانفتاح أن لا تطبق ظهر لسانك برفعه إلى الحنك فلا ينحصر الصوت[1].

وللحروف انقسام آخر إلى الاستعلاء والانخفاض، فالمستعلية سبعة وهي: الخاء والغين والقاف والضاد والطاء والظاء والصاد، وما عداها من الحروف منخفض.

ومعنى الاستعلاء أن يتصعد الصوت بالحروف في الحنك الأعلى، ولذلك منعت الإمالة [١٥٧و] وهي على ضربين: ضرب يعلو فيه اللسان وينطبق. وذلك حروف الإطباق، وضرب يعلو فيه اللسان ولا ينطبق وهو الغين والقاف والخاء. ومعنى الانخفاض أن لا يتصعد الصوت بالحروف.

وللحروف قسمة أخرى إلى الصحة والاعتلال، فجميع الحروف

(١) انظر: الرعاية لتجويد القرآن لمكي بن أبي طالب [ص ٩٣].

صحيح إلا الألف والياء والواو، اللواتي هن حروف المد واللين، وقد ذكرناهن قبل، إلا أن الألف أشد امتدادًا وأوسع مخرجًا من الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع لسانك في الياء قبل الحنك.

وللحروف قسمة أخرى إلى الزيادة والأصل، فحروف الزيادة عشرة، وهي الهمزة والألف والياء والواو والميم والنون والسين والتاء واللام والهاء، وقد جمعت في كلمة ليسهل حفظها وهي (سألتمونيها)، وقيل (هويت السمان). وذكر أبو العباس المبرد قال: لقيت أبا عثمان المازني، فسألته عن الحروف الزوائد ما هي؟ وكم عدتها؟ فأنشدني:

هـــويت الـــسمان فـــشيبنني وما كـــنت قبل هويت السمانا [1]

فقلت: الجواب، فقال: أجبتك مرتين. وقيل: اليوم تنساه. وأخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة، وقال: إنما تأتي منفصلة لبيان الحركة والتأنيث [2].

فإن أخرجت من هذه الحروف السين واللام، وضمت إليها الطاء والدال والجيم صارت أحد عشر حرفًا تسمى حروف البدل، وليس البدل ههنا ما يحدث مع الإدغام.وإنما المراد البدل في غير إدغام، وقد جمعت في كلمات وهي: طال يوم أنجدته.

وهذه المزية التي لهذه الحروف، أعني بالمزية اختصاصها بالإبدال والزيادة لا تعلق لها باللفظ، فمن حقها أن لا تذكر ههنا إلا أنا أوردناها

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش [٩/ ١٤١].

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني [١/ ٩٥] بتحقيقنا.

لتكون القسمة شاملة حاصرة.

ومن الحروف المنحرف، وهو اللام لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت وتتجافى ناحيتا مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصوت من تينك الناحيتين ومما فويقهما [١].

ومنها المكرر، وهو الراء، وذلك أنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه [١٥٧ظ] من التكرار، ويرتعد لما هناك منه ولذلك احتسب في الإمالة بحرفين، وإليه أشار سيبويه ﷺ بقوله: والوقف يزيدها إيضاحًا.

واعلم أن في الحروف حروفًا تحفز في الوقف وتضغط من مواضعها، وهي حروف القلقلة، وهي القاف والجيم والطاء والدال والباء، لأنك لا تستطيع الوقف عليها إلا بصوت ينبو معه اللسان عن موضعه، وذلك لشدة الحفز والضغط، نحو: الحق، واذهب، واخلط، واخرج، واشدد. وبعض العرب أشد تصويتًا بها، ويجمعها قولك: طبق جد. وبعضهم يضيف الكاف إلى حروف القلقلة. ولا يُعَد منها إلا أن الكاف دون القاف في الحصر.

وهذه الحروف مع حروف نعقبها بذكرها تسمى الحروف المشوبة، ويقال المشربة، فمنها حروف يخرج معها عند الوقف عليها نحو النفخ، إلا أنها لم تضغط ضغط الأول. وهي الزاي والظاء والذال والضاد، لأن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انسل آخرها، فأما حروف الهمس فإن الذي يخرج معها نفس وليس من صوت الصدر، وإنما يخرج منسلاً وليس

(١) انظر: الكتاب لسيبويه [٤/ ٤٣٥].

كنفخ الزاي والظاء والذال والضاد، والراء مشبهة بالضاد.

ومن الحروف ما لا يسمع بعده شيء مما ذكرناه لأنه لم يضغط ولم يجد منفذًا وذلك الهمزة والعين والغين واللام والنون والميم. ومن الحروف المشربة النون المحركة ؛ لأن مخرجها من مخرج اللام وهي مشربة غنة من الخياشيم، فأما الخفيفة فإنها خالصة من الخياشيم، وإنما سميتا باسم واحد لاشتباه الصورتين، وإلا فهما مختلفتان.

وجميع هذه الحروف التي يسمع معها في الوقف صوت إنما يعرض ذلك فيها ما وقفت عليها، لأنك لا تنوي الأخذ في حرف غيرها فيتمكن الصوت حينئذ ويظهر. فأما إذا وصلتها وأدرجتها فإنك لا تحس شيئًا من ذلك، لأن أخذك في صوت [١٥٨و] آخر وتأهبك لحرف سوى الأول قد حال بينك وبين التلبث والاستراحة وشغلك عن اتباع الحرف الأول صوتًا، وذلك نحو خذها وجره واحفظه، إلا أنك لا تحصر الصوت عندها حصرك إياه مع الهمزة والعين والغين واللام والنون.

ومن الحروف المهتوت وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء. وقال بعضهم المهتوت الهمزة. وقال الخليل: مخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة فإذا رفه عنها لانت، فصارت الواو والياء والألف.

ومنها حروف الذلاقة، وهي ستة: اللام والراء والنون والفاء والباء والميم، وسميت مذلقة لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان، وهو منتهى صدره وطرفه وفي حروف الذلاقة سر ينتفع به في اللغة، وهو أنك متى رأيت اسمًا رباعيًا أو خماسيًا غير ذي زوائد فلابد فيه من حرف من هذه الستة أو

حرفين.

وربما كان ثلاثة، نحو جعفر فيه الفاء والراء، وقعنب فيه الباء ومتى لم تجد فيه بعض هذه الحروف فاقض بأنه دخيل في كلام العرب، ولهذا دفع الخليل وغيره الكشعشج والكشعطج [وعضابثج][1].

وقال: لا يجوز أن يكون من كلام العرب، وهي مولدات. وأنشد في كتاب العين:

ودعـــشوقة فـــيها نـــزيج وهيـــنم تعـــسفتها لـــيلا وتحـــتي جلامـــق

وقال: الدعشوقة والجلامق ليسا من كلام العرب مع ما في الجلامق من هذه الحروف وربما جاء بعض ذوات الأربعة معرى من هذه الحروف، وهو قليل جدًا: العسجد والعسطوس والدهدقة والزهزقة، على أن العين والقاف قد حسنتها الحال لنصاعة العين ولذاذة سمعها، وقوة القاف وصحة جرسها، ولا سيما وهناك الدال والسين[2].

وما عدا الحروف المذلقة تسمى المصمتة، لأنها صمت عنها أن تبنى كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلاقة.

وأما المتصل فالواو، وذلك أن الواو تهوي في الفم [١٥٨ظ] لما فيها من اللين حتى تتصل بمخرج الألف، وكذلك تكتب بعدها الألف[3].

وأما المتفشية، وتسمى المخالطة، لأنها تخالط [ما] يتصل بها في طرف اللسان فالشين والضاد وذلك أن الشين تتفشى في الفم حتى تتصل بمخرج

(١) انظر: كتاب العين للخليل [١/ ٥٣].

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه [٤/١٧٦].

الظاء، والضاد تتفشى حتى تتصل بمخرج اللام، ولذلك سميت الحرف المستطيل؛ لأنها استطالت من موضعها حتى خالطت بالإطباق الذي فيها الطاء والظاء والصاد.

وفي الفاء أيضًا تفش؛ لأن مخرجها يستطيل عائدًا حتى تتصل بمخرج الثاء، ولذلك تبدل منها في مثل جدث وجدف، ومعنى التفشي انتشار الصوت بها عند النطق.

وأما الجوف فأربعة أحرف: الهمزة مع حروف المد واللين، وسميت جوفًا لأن مخرجها لا معتمد له؛ وباقي الحروف صتم.

وأما الجرس فالألف الساكنة لا يكون إلا كذلك، ويقال لها أيضًا الهاوي لأن الفم ينفتح لها فتخرج بالنفس مستطيلة، وتهوي في الفم إلى ما بين الهمزة والهاء من الحلق[١].

وأما الخفية فالهاء والألف والياء والواو، وذلك لاتساع مخرجهن وأوسعهن مخرجًا الألف لأنه لا علاج على اللسان فيها كالنفس، ثم الهاء، ثم الياء، ثم الواو. ومما يشرك هذه الحروف في الخفاء: النون إذا سكنت في غير إظهار ولا إدغام ولا قلب، وقد تقدم بيان ذلك[٢].

وأما حروف الصفير فالصاد والسين والزاي، وسميت بذلك لشبه أجراسها بالصفير، وهي حروف تنسل انسلالاً.

وأما المستعينة فالعين، يستعين المتكلم عن لفظه بها بصوت الحاء

---

(١) انظر: الكتاب [٤/ ٤٣٥]

(٢) انظر: الكتاب [٤/ ١٦١]

والميم والنون المتحركة يستعان عليهما بصوت الخياشيم.

وأما الراجع فالميم، وذلك؛ لأنها ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة.

وأما أحرف الغنة فالنون ساكنة ومتحركة، والميم، إلا أن الميم أقوى من النون، لأن لفظها لا يزول ولفظ النون قد يزول، فلا يبقى منها إلا غنة. وكذلك لم تدغم الميم في النون[١][١٥٩ظ]

وأما حرف طرف اللسان: فالنون والراء واللام والدال والتاء، والصاد والسين والزاي والطاء والظاء والذال والثاء.

وأما المصوتة: فالألف والواو والياء، وإنما سميت مصوتة لأن النطق بهن بصوت أكثر من تصويته بغيرهن، لاتساع مخارجهن وامتداد الصوت بهن.

ومن الحروف خمسة يدغم فيها ما قاربها ولا تدغم هي فيما قاربها، وهي الراء والشين والضاد والفاء والميم[٢] ومن العلماء من يعدها ثمانية يضيف إليها السين والصاد والزاي، ومنهم من يخرج الضاد ويقول قد أدغمت في الطاء في اطجع، يريدون اضطجع، وذلك لغة شاذة. فأما قراءة أبي عمرو بن العلاء ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٣١] بإدغام الراء في اللام فهي على ما يرى فيها من البعد لأن تكرار الراء يذهب[٣].

وحروف الحلق لا يدغم منها شيء إلا ما تماثل في اللفظ دون ما

---

(١) انظر: الكتاب [٤/ ٤٣٥]

(٢) انظر:الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش الأنصاري [ص ٤٧] بتحقيقنا -طبع العلمية- بيروت.

(٣) قال ابن مجاهد: وكان يدغم الراء في اللام تحركت أو سكنت .. [السبعة ص ١٢].

تقارب، وذلك لقلتها.

وأما الحروف التي تدغم فيها لام المعرفة فهي ثلاثة عشر حرفًا الراء والنون والطاء والظاء والثاء والذال والتاء والدال والسين والزاي والصاد والضاد والشين، وما عدا ذلك فله حكم يستوفى فيما بعد إن شاء الله.

فهذا الباب قد أتى في ذكر بسيط الحروف على ما يراد من معرفة حقائقها ومخارجها ومدارجها وحدودها وأحوازها، وأصولها وفروعها، ما يستحسن منها ومالا يستحسن إلى سوى ذلك من أحكامها وألقابها الدالة على معان خاصة بها، كالهمس والجهر والشدة والرخاوة وبينهما والصحة والاعتلال والإطباق والانفتاح والاستعلاء والانخفاض والحركة والسكون والزيادة والنقصان والانحراف والتكرار والقلقلة والإشراب والغنة، والهت والضغط والذلاقة والاتصال والتفشي والخفاء والاستعانة والتصويت وغير ذلك مما قد مر ذكره مستقصى.

فمن كان ذو نفس سامية إلى التبحر في [١٥٩ ظ] هذا الفن والاتسام بهذا العلم فليرض نفسه في قصر كل حرف من الحروف الأصول على مخرجه وحده، وقطعه عن مزاحمه وضده، وليحط بمعرفة الحروف المتفرعة عنها ليؤدي المستحسن منها إن دعته حاجة إليه، ويجتنب المستقبح منها، فقد نبهناه عليها. وهنا نحن نوضح له طريق استعمال ذلك بأمثلته مضافًا إلى تبيان ما يسرع إلى الحروف من التحريف، ويأخذ بها إلى الاستكراه مما قد استمر على الألسنة ومازج الألفاظ.

على أن مثل هذا لا ينقاد إلا لمن استشف ألفاظ القراءة بأتم استقراء،

وصرف تأمله إلى معرفة منفيها ومستحبها في أفسح زمان، لأن الفساد يتولد، وعلى مر الجديدين يتجدد، لكنا نقيد من ذلك ما تصله الاستطاعة، ويسعف به الإمكان، مما حصلته العبرة ومنحته المحنة، راجين أن يزكو بإخلاص القصد فيه قليله، ويثمر دلالة على يسيره، فالأعمال بالنيات، فمن ذلك:

[الألف]

حرف خفي هاو مجهور، وإذا لم يكن بعدها همزة أو حرف ساكن مدغم أو غير مدغم بأن تكون حال القارئ فيها حال وقف، وبعدها حرف يسكت عليه فينبغي أن يقيمها القارئ ويقطعها ويسلك في اللفظ بها النمط الأوسط، فلا يهمل توفية التمكين حقه فتصغر وتصير فتحة ولا يبالغ في ذلك ويستقصي فتحول مدة، بل يوفر عليها من المد ما هو طبعها وصيغتها، وذلك مثل قوله: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ١، ٢]، ﴿ أُوذِينَا ﴾ [الأعراف: ١٢٩]، و﴿ وَأُوتِينَا ﴾ [النمل: ١٦]، و﴿ ٱلْعَادُونَ ﴾ [المؤمنون: ٧]، و﴿ عَالِينَ ﴾ [المؤمنون: ٤٦]، و﴿ مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦٨]، وما أشبه ذلك، لا سيما إذا كانت طرفًا ووقف عليها وكان قبلها حرف من حروف المد واللين، مثل ﴿ رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿ كُسَالَىٰ ﴾ [النساء: ١٤٢]، ﴿ قَدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٤]، ﴿ شَكُورًا ﴾ [الإسراء: ٣]، ﴿ غَفُورًا ﴾ [فاطر: ٤١]، ﴿ صِرَاطًا ﴾ [النساء: ٦٨]، ﴿ غُرَابًا ﴾ [المائدة: ٣١]، وما أشبه ذلك، فإن المد يسرع إلى لفظ القارئ بها. فليتعمل للاحتراز من ذلك، وليجعل

إشباعها بمقدار [١٦٠و] الإشباع في حرف اللين قبلها على السواء، وكثيرًا ما سمعت من يطبق شفتيه عقيبها في حال السكت كأنه يروم النطق بميم أو نون، فليتوق ذلك.

[الباء]:

حرف مجهور شديد في نفسه متقلقل، فينبغي أن يرفه عنه ويسرع اللفظ به مع إعطائه حقه من تمكن الشفة بإخراجه من غير أن يضغط في مخرجه، في مثل قوله تعالى، ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾، ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾، ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ١، ٥، ٧] وما أشبه ذلك.

وأشبه شيء به الميم ولولا الغنة التي في الميم وجريان الصوت بالغنة معها لكانت باء، لاجتماعهما في الشدة والجهر مع انطباق الشفتين بهما، فحاذر جريان الغنة معه وخروج الصوت من الخياشيم عقيبه لئلا ينقلب لذلك ميمًا، سيما إذا كان مشددًا في مثل ﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢] ، و﴿ رَبَّنَا ﴾ [البقرة: ١٢٧]، و ﴿ وَنَبِّئْهُمْ ﴾ [الحجر: ٥١]، و ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ ﴾ [الحديد: ١] وما أشبه ذلك. فإنه يكون إلى لفظ القارئ أسرع.

[التاء]

حرف مهموس شديد في نفسه، فينبغي أن يخفف ويبادر اللفظ به على نحو ما تقدم، وخاصة إذا كان مشددًا كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ ﴾ [النساء: ٤٣]، أو كان تاءً في استفعل وافتعل وجاوره سين في نحو ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿ وَٱسْتَكْبَرَ ﴾ [البقرة: ٣٤]، و﴿ ٱسْتَوَىٰ ﴾

[البقرة: ٢٩]، و﴿ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [المائدة: ٨٢]، و﴿ وَيَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٧٠]، و﴿ وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ ﴾ [يونس: ٥٣]، و﴿ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الأنعام: ٥]، و﴿ يَسْتَهْزِئُ ﴾ [البقرة: ١٥] لأن النفس يجري معه ههنا . ويتجنب أن يمازجه الطاء والدال لقرب المخرج، وستجيء مواضع ذلك منصوصًا عليها فيما يستقبل، ومما يسرع إليه أن شوائب الصفير قد تلحقه فيتصل به طرف من الزاي والسين، وهو على لسان بعض من يقوله أظهر منه على لسان البعض[1].

[الثاء]

حرف مهموس رخو يتوقى الإفراط جريان النفس معه، وكذلك كل ما كان من بابه كقوله تعالى: ﴿ ثَاقِبٌ ﴾ [الصافات: ١٠]، و﴿ ثُبُورًا ﴾ [الفرقان: ١٣، ١٤]، أو إهمال ذلك فيقرب من الذال في مثل قوله تعالى: ﴿ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ﴾ [الفلق: ٤].

وقد يجعل بعضهم الثاء فاء، فيقول في ثلاثة: فلافة، وهو لثغ قبيح فضلاً أن يقال: إنه لحن خفي. فأما ما ذكر أهل اللغة من أن بعض العرب يبدل الثاء فاء، فيقولون في جدث: جدف، وفي ثوم: فوم، فإن ذلك [١٦٠ ظ] غير مطرد، بل هو موجود في أحرف يسيرة خاصة، ومنقول فيها نقلاً

(١) انظر: الرعاية [ص: ١٨١]، ولطائف الإشارات [١/ ٢٣٠]، النشر لابن الجزري [٢/ ١١١].

يحفظ ولا يتجاوز، وقد تقدم بيانه [١].

[الجيم]

حرف شديد مجهور، يلحق بيانه بما تقدم، ويتوقى فيه من دخول الشين عليه واختلاطها به في مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ ﴾ [المطففين: ٢٩]، و﴿ جَآءَتْهُمْ ﴾ [المائدة: ٣٢]، و﴿ وَأُخْرِجُوا۟ ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وقد تطرأ عليه شائبة من الزاي والكاف، وقد تقدم ذكر ذلك فيجتنب [٢].

[الحاء والخاء:]

من حروف الحلق، ومن المهموس، وفي الخاء استعلاء. وجميع حروف الحلق يعاني عند النطق بها نوع مشقة، وهي قريبة المخارج، فيحترز من مخالطة بعضها لبعض بتخليص بيانها. والهاء أقرب إلى الحاء بالهمس، والغين أسرع إلى الخاء بالاستعلاء، فيعتمد الفرق بينهما بذلك.

[الدال:]

حرف مجهور شديد، يلحق بنظائره ويجتنب صيرورته تاء عند الجيم في مثل قوله تعالى: ﴿ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٧٩]، و﴿ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ﴾ [العلق: ١٩]، وعند الخاء في مثل قوله تعالى: ﴿ ٱدْخُلُوا۟ ﴾ [البقرة: ٥٨]، و﴿ أَدْخِلْنِى ﴾ [الإسراء: ٨٠]، وما أشبه ذلك.

---

(١) انظر: الرعاية لمكي [ص ١٩٧]، ولطائف الإشارة [١/ ٢٤١].

(٢) انظر: الرعاية [ص ١٥٠] واللطائف [١/ ٢٢٥]، والتحديد [١٠٢].

وربما صارت على بعض الألسنة طاءً، وربما لفظ به بعض الناس برأس لسانه لا بطرفه، فصار أدخل في اللهاة وهو خفي، ومن اغمض مما يطرأ عليه جريان الغنة قبله وخروج النفس من الخيشوم إذا شدد كقوله: ﴿ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤]، و﴿ ٱلْعَآدِّينَ ﴾ [المؤمنون: ١١٣] وما أشبه ذلك.

[الذال]:

من الحروف المجهورة الرخوة، فيوفر عليه هذان الحكمان ويحقق مخرجها لئلا تصير ثاء أو تقرب من الثاء في مثل: ﴿ ٱلْعَذَابِ ﴾ [البقرة: ٤٩]، و﴿ وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَكْبَرُ ﴾ [القلم: ٢٣]، وما أشبه ذلك. وقد يدخل عليها شائبة من الإطباق فتقرب بذلك من الظاء وأكثر ما يسمع ذلك في لفظ الأعاجم. ويحذر أيضًا من انقلابها إلى الضاد عند التشابه في مثل: ﴿ فَذَاقَتْ وَبَالَ ﴾ [الطلاق: ٩]، و﴿ ضَاقَت ﴾ [التوبة: ٢٥، ١١٨]، و﴿ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، و﴿ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ [الشرح: ٣]، و﴿ وَٱلْعَدِيَتِ ضَبْحًا ﴾ [العاديات: ١]،و﴿ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ ﴾ [الصافات: ١٠٢] وذلك لأن اللسان قد يعتاد أحد اللفظين فيسبق إليه، وليس بالداخل كثيرًا، فقس عليه ما كان من نوعه.

وربما دخل عليها [١٦١و] وعلى الظاء شائبة من الفاء في مثل قوله ﴿ ظَلَمُوٓاْ ﴾ و﴿ ٱلَّذَيْنِ ﴾ فتصير في منطق بعضهم: فلموا واللفين، بيسير إطباق يبقى معها يفرق بين ما إذا كانت شائبة ظاء أو شائبة ذال، فتأمل ذلك

لتصلحه إن عثرت عليه[1].

[الراء]

حرف مكرر منحرف، ومخرجه متسع على ما تقدم، فيتوقى الإفراط في تكراره مع حفظ نظامه وتوفية نصيبه منه، سواء كانت الراء ساكنة أو متحركة، كقوله تعالى: ﴿ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، و﴿ وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا ﴾ [النحل: ٧٧] مشددة كانت أو مخففة، كقوله تعالى: ﴿ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾ [ص: ٢٤]، و﴿ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ﴾ [الأعراف: ٢٩].

واعلمْ أن الراء يتغير اللفظ بها من حيث إنها ترق في حال وتغلظ في حال، وذلك تابع لحركتها وسكونها فإن كانت متحركة فلا تخلو من أن تكون مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة فإن كانت مكسورة رقت، وكان العمل فيها برأس اللسان، ومتعمدها أدخل إلى جهة الحلق في الحنك الأعلى يسيرًا وأخذ اللسان من الحنك أقل مما يأخذ مع المفخمة، فينخفض اللسان حينئذ فلا ينحصر الصوت بينه وبين الحنك فتجيء الرقة، كقوله تعالى: ﴿ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، و﴿ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ ﴾ [القصص: ٣٤]، فهذا صيغة الراء المكسورة في حال الوصل وفي حال الوقف، اللهم إلا أن تسكن للوقف ويتحرك ما قبلها بالضم أو الفتح نحو: ﴿ مِّن مَّطَرٍ ﴾ [النساء: ١٠٢]، و﴿ وَنَهَرٍ ﴾ [القمر: ٥٤]، و﴿ بِٱلنُّذُرِ ﴾ [القمر ٣٣]، و﴿ ٱلْعُمُرِ ﴾

---

(١) انظر: الرعاية لمكي [١٩٨]، ولطائف الإشارات [١/ ٢٣٧]، والتحديد [ص ١٠٥]

[النحل: ٧٠] فإنها تفخم حينئذ لخروجها عن بابها وانتقالها من الكسر إلى السكون[١].

وإن وقف عليها بالروم رقت كالوصل، لأن الروم بعض الحركة، فيصير حكم الموقوف عليه حكم المتحرك.

فإن كانت مضمومة أو مفتوحة فخمت وكان ما يأخذه طرف اللسان منها أكثر مما يأخذه مع الترقيق، وكان معتمد اللسان أخرج من الحنك الأعلى يسيرًا فيستبطن حينئذ اللسان وينحصر الصوت بينه وبين الحنك فيحدث التفخيم لذلك كقوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحجر: ٢]، و﴿ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ [الرحمن: ٦٨]، ﴿ وَخَرَّ رَاكِعًا ﴾ [ص: ٢٤]، و﴿ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة: ٢٣٩]، و﴿ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢١٨]، و﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢] ويصير ذلك طبيعتها وحقها حتى لو لفظ بها لفظ في ﴿ رَّحْمَةً ﴾ و ﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [١٦١ظ]، و﴿ رُكْبَانًا ﴾ و﴿ وَٱلرُّمَّانَ ﴾ كما يلفظ بها في ﴿ رِيبَةً ﴾ [التوبة: ١١٠]، و﴿ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢٦٤] لكان ناطقًا من أفواه العجم، وسواء وقفت على المضمومة بالروم أو الإشمام وهي مفخمة، وإن وقفت عليها بالسكون وقبلها كسرة رقت سواء كانت مفتوحة أو مضمومة، كقوله تعالى: ﴿ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ﴾ [الرعد: ٢٦]، و﴿ لَن نَّصْبِرَ ﴾ [البقرة: ٦١].

---

(١) انظر: الرعاية [١٦٩]، والتحديد [١٠٦]، واللطائف [١/ ٢٢٩].

فإن وقع قبل المفتوحة والمضمومة كسرة لازمة أو ياء ساكنة نحو ﴿ ٱلْآخِرَةَ ﴾ [القيامة: ٢١]، و﴿ فَاقِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٤]، و﴿ ٱلْمُعْصِرَٰتِ ﴾ [النبأ: ١٤]، و﴿ فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ ﴾ [النازعات: ٥]، و﴿ قَدِيرًا ﴾ [النساء: ١٣٣]، و﴿ بَصِيرًا ﴾ [النساء: ٥٨]، و﴿ يَعْتَذِرُونَ ﴾ [التوبة: ٩٤]، و﴿ يُسِرُّونَ ﴾ [البقرة: ٧٧]، و﴿ خَبِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، و﴿ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة: ٩٦]، و﴿ مُّنتَصِرٌ ﴾ [القمر: ٤٤]، و﴿ مُّسْتَمِرٌّ ﴾ [القمر: ٢]، و﴿ صِرٌّ ﴾ [آل عمران: ١١٧]، أو حال بين الكسرة والراء ساكن، نحو ﴿ إِكْرَاهَ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، و﴿ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿ ٱلسِّحْرُ ﴾ [يونس: ٨١]، و﴿ ٱلذِّكْرَ ﴾ [الحجر: ٩] وما أشبه ذلك، فهي مفخمة عند الجمهور ما خلا نافعًا، فإن ورشًا روي عنه أنه يرققها من أجل الكسرة والياء في الضربين جميعًا[1].

فإن كانت الكسرة الواقعة قبل الراء في حال ضمها وفتحها عرضة أو في حرف زائد ليس من نفس الكلمة أخلص تفخيمها من غير خلاف، نحو: ﴿ بِرَشِيدٍ ﴾ [هود: ٩٧]، و﴿ بِرَسُولٍ ﴾ [الصف: ٦]، و﴿ لِرَبِّكَ ﴾ [الكوثر: ٢]، و﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ ﴾ [النساء: ١٧٦]، وكذلك إن وقع بعدها حرف من حروف الاستعلاء، أو راء مكررة مفتوحة أو مضمومة، أو كان الاسم الذي

---

(١) انظر: الكشف [١/ ٢١٤]، والنشر [٢/ ٩٠]، والتحديد [ص ١٠٧]، والتيسير [ص: ٥٥].

هي فيه أعجميًا أو مؤنثًا، فهي مفخمة بإجماع، نحو: ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، و﴿ إِعۡرَاضًا ﴾ [النساء: ١٢٨]، و﴿ وَبِئۡسَ ٱلۡقَرَارُ ﴾ [إبراهيم: ٢٩]، و﴿ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿ عِمۡرَٰنَ ﴾ [آل عمران: ٣٣]، و﴿ إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ ﴾ [الفجر: ٧] وما أشبه ذلك.

فأما إذا سكنت ولم يقع قبلها كسرة لازمة من نفس الكلمة التي هي فيها، ووقع ضمة أو فتحة فهي مفخمة نحو: ﴿ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، و﴿ مَرۡجِعُكُمۡ ﴾ [آل عمران: ٥٥]، و﴿ تَرۡمِيهِم ﴾ [الفيل: ٤]، و﴿ أَرۡسَلۡنَا ﴾ [البقرة: ١٥١]، و﴿ يُرۡضُونَكُم ﴾ [التوبة: ٨]، و﴿ يَرۡتَعۡ ﴾ [يوسف: ١٢]، وما أشبه ذلك.

فإن اتصل بها حرف مكسور من نفس الكلمة فلا خلاف في ترقيقها، نحو: ﴿ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ﴾ [آل عمران: ٣١]، و﴿ وَٱصۡبِرۡ ﴾ [يونس: ١٠٩]، و﴿ مِرۡيَةٍ ﴾ [هود: ١٧]، و﴿ شِرۡعَةً ﴾ [المائدة: ٤٨]، و﴿ فِرۡعَوۡنَ ﴾ [البقرة: ٤٩] وما أشبه ذلك.

فإن كانت الكسرة عارضة أو وقع بعد الراء حرف استعلاء مفتوح نحو ﴿ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ ﴾ [النور: ٥٠]، و﴿ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ ﴾ [المائدة: ١٠٦]، و﴿ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، و﴿ يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا ﴾ [هود: ٤٢]، و﴿ فِي قِرۡطَاسٖ ﴾ [الأنعام: ٨]، و﴿ وَإِرۡصَادٗا ﴾ [التوبة: ١٠٧]، و﴿ لَبِٱلۡمِرۡصَادِ ﴾

[الفجر: ١٤]، و﴿ فِرْقَةٍ ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وما أشبه ذلك فلا خلاف في تفخيمها.

فقد تقرر بما رأيناه أن الراء يعتورها تكرار وتخفيف [١٦٢و] وترقيق وتفخيم، فميز كل واحد من ذلك بمعرفة موضعه الأشكل به تحظ بالصواب فيه.

فمتى تجاور راءان مضمومة ومكسورة، أو مفتوحة ومكسورة في مثل قوله تعالى: ﴿ بِشَرَرٍ كَٱلْقَصْرِ﴾ [المرسلات: ٣٢]، و﴿ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ ﴾ [الواقعة: ١٥] فالأولى مغلظة، والثانية مرققة، فيجب إخلاص التفخيم في المفخمة وإفراد المرققة بالترقيق، بخلاف ما إذا تجاورنا مضمومتين أو مفتوحتين في مثل قوله تعالى: ﴿ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ [عبس: ١٦]، و﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ﴾ [الغاشية: ١٣]، فإن التفخيم شأنهما، فأحسن الفرق فيهما.

وهذا حكم وافقت الراء فيه اللام فإنها ترق في حال وتفخم في أخرى، والمقتضى للرقة فيها الكسر حسب اقتضائه للترقيق في الراء وللإمالة في الألف، ووجهة إرادة المناسبة بين الحروف، والأصل في ذلك الألف وإنما اختصت الراء واللام بالترقيق والتفخيم دون غيرهما من الحروف لشبه بينهما وبين الألف. أما اللام فإنه انحرف واستطال حتى خالط أكثر الحروف ولهذا جعل علمًا للتعريف فأشبه الألف بذلك. وأما الراء فإنه استطال أيضًا بالتكرار واتسع حتى اعتد في الإمالة بمنزلة حرفين فشابه الألف بذلك أيضًا.

فصار التفخيم في كونه انحصار الصوت بين اللسان والحنك نظير

الاستعلاء والإطباق ولهذا أثر الاستعلاء في الإمالة والترقيق فمنعهما، لأنه ضد.

والفرق بين الاستعلاء والإطباق وبين الترقيق والتفخيم أن الاستعلاء يلزم حروفه فلا يزول عنها وكذلك الإطباق بخلاف الترقيق والتغليظ فإنهما يتعاقبان على الراء واللام كالإمالة والتفخيم في الألف، والفرق بين الألف وبين حروف الترقيق والتغليظ والاستعلاء والإطباق أن هذه الأشياء يتغير بها ذات الحرف بخلاف الألف فإنها تتغير بتغير الحركة قبلها، أعني في الإمالة والتفخيم.

وقد روي عن جماعة من أغمار القراء أنهم غلظوا أحرفًا غير ما ذكرناه من الراء واللام، وفخموها في موضع وردوها إلى أصلها في موضع ففخموا مثل قوله: ﴿ لَّا فَارِضٌ ﴾ [البقرة: ٦٨]، و﴿ فَاقِعٌ ﴾ [البقرة: ٦٩]، و﴿ وَٱلْكَٰظِمِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، و﴿ ٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾ [النساء: ٦١]، و﴿ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨]، و﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ﴾ [التوبة: ١١٢]، و﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ١٨]، و﴿ ٱثَّاقَلْتُمْ ﴾ [التوبة: ٣٨] [١٦٢ظ]، و﴿ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ [الفجر: ٢٦]، وكذلك: ﴿ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾ [الطلاق: ٣]، و﴿ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ ﴾ [الكهف: ٦]، و﴿ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، و﴿ وَرُمَّانٌ ﴾ [الرحمن: ٦٨]، ولا شيء أشنع في السمع من تغليظ الباء والميم وردوا ﴿ فائزين ﴾ و﴿ غَآئِبِينَ ﴾ [الأعراف: ٧]،

و﴿ فَٰكِهِينَ ﴾ [الدخان: ٢٧]، و﴿ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [آل عمران: ٦١] إلى أصلها وأجروها على الترقيق.

والذي يتعين اعتماده والأخذ به [أن] يجعل كل حرف من الحروف في حال وصله بالألف كما هو في حال فصله. يبقى المجهور على جهره، والمهموس على همسة، والمطبق على إطباقه، لا يزيده اتصاله بالألف شيئًا عما كان عليه، لأن هذه الحروف لا تقبل التفخيم، وإنما يكون التفخيم المحكي عن هؤلاء في الألف، وتفخيم الألف ليس بالمختار، على ما ذكرناه، فاعرف الاختيار في ذلك وأجر الجميع على منهاج واحد في الترقيق. ومما يطرأ على الراء أن أكثر الناس اليوم من أهل العراق وبعض أهل الشام يخرجها من مخرج الغين وهو كثير فاش، وأشنع من أن ينبه عليه. وبعضهم يغرغر بالراء أكثر من غرغرته بالغين. والجميع خطأ وربما قلبها بعضهم ياء أو بين الياء والكاف [1].

[الزاي والسين والصاد]

لها من أحكام ما قدمناه، أعني كون الجميع من حروف الصفير واشتراك السين والصاد في الهمس، وانفراد الزاي بالجهر وانفراد الصاد بالاستعلاء والإطباق.

وحال الصاد والسين والزاي كحال الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء لأن الصاد امتازت عن السين بالإطباق، ولولاه لكانت الصاد سينًا، وكذلك السين امتازت عن الزاي بالهمس. ولولاه لكانت زايًا، ويدخل

(١) انظر: الكتاب لسيبويه [٢/ ٤٠٦]، والتحديد [١٠٦، ١٠٧]، والكشف [١/ ٢١٤]، والنشر [٢/ ٩٠].

بعضها على بعض لأجل الصفير فتعمل لتخليص ذلك، كقوله تعالى: ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ [الفاتحة: ٥] فيمن قراءته بالصاد وكذلك قوله تعالى: ﴿ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٦] راع الإطباق فيه لئلا يصير سيناً، كما في قوله تعالى: ﴿ مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٩] لأجل المماثلة واحذر أن تنقلب السين في ﴿ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [البقرة: ٤٠] وما جرى مجراها صادًا بذهاب انفتاحها.

ومواضع دخول بعضها على بعض كثيرة، ومن أهمها ما يتفق لفظه ويختلف معناه نحو ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا ﴾ [الأنبياء: ١١]و﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا ﴾ [الزخرف: ٣٢] و﴿ يُصْحَبُونَ ﴾ [الأنبياء: ٤٣]، و﴿ يُسْحَبُونَ ﴾ [غافر: ٧١] وهو كثير.

وربما غير بعض الناس مخرجها بأن حول [١٦٣و] ثناياه السفلى عن ثناياه العليا، كنحو ما عليه الأفقم، وألصق طرف لسانه بأطراف ثناياه السفلى وضم شفته السفلى عليها، فخرجت بصفير يخالف معهودها. وبعضهم يغيرها بما هو أخفى من ذلك بأن يبقيها على حدود مخرجها لكن يضغط الصوت الخارج بين الثنايا فيصير الصفير بها أدق من المعتاد، وهو الذي يسمى النسنسة فتأمل ذلك لتصلحه إن عثرت عليه[1].

[الشين]

من الحرف المهموسة، فتعطى حقها منه، من غير إفراط، ويوفر حظها

(١) انظر: الرعاية [ص١٩٨]، والتحديد [ص ١٠٥]، ولطائف الإشارات [١/ ٢٣٧]، والتيسير [ص ١٨].

من التنعيم، وهي والضاد الحرفان المتفشيان، فاحفظ حظها منه من غير إفراط سيما في حال التشديد كقوله: ﴿ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ﴾ [آل عمران: ٣٦]، و ﴿ فَبَشَّرۡنَٰهُ ﴾ [الصافات: ١٠١]، و﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ﴾ [إبراهيم: ١٨]، و﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧].

[الضاد]

وفي الضاد استعلاء واستطالة وجهر وإطباق يجب مراعاته فيها وتوفيره عليها سيما في ما يشتبه لفظه مثل: ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿ ٱلظَّآنِّينَ ﴾ [الفتح: ٦]، و﴿ ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ ﴾ [الإسراء: ٦٧]، و﴿ ظَلَّ وَجۡهُهُۥ ﴾ [النحل: ٥٨]، و﴿ أَضۡلَلۡنَ كَثِيرًا ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، و﴿ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ ﴾ [الشورى: ٣٣]، و﴿ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] وكذلك في مثل: ﴿ ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ﴾ [التوبة: ١١٨]، و﴿ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ ﴾ [هود: ١٢] لئلا يشتبه بقوله: ﴿ فَذَاقَتۡ وَبَالَ أَمۡرِهَا ﴾ [الطلاق: ٩]، و﴿ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥] لافتراقها في المعنى، وإن تقاربا في اللفظ.

وبعضهم يخرج السين والشين والصاد من مخرج التاء، وأكثر ما يغلب ذلك [على] لفظ الأصاغر، وأكثر القراء اليوم على إخراج الضاد من مخرج الظاء، ويجب أن تكون العناية بتحقيقها تامة، لأن إخراجها ظاء تبديل. وربما دخل الشين الوجه الأول من الوجهين اللذين قدمنا ذكرهما في السين

فينبغي أن تنعمها وتتوقى ذلك فيها[١].

[الطاء]

من الحروف المستعلية المجهورة والمطبقة والشديدة، فالفظ بها خفيفة مع بسط اللسان في مثل قوله تعالى: ﴿ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ [النحل: ٤]، و﴿ فَطَرَ ﴾ [الأنعام: ٧٩]، و﴿ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ [العلق: ٦]، و﴿ لِيَقْطَعَ ﴾ [آل عمران: ١٢٧]، و﴿ نَطْبَعُ ﴾ [يونس: ٧٤] وهي مخالطة للتاء والدال في المخرج. ولولا الإطباق الذي في الطاء لصارت دالاً، ولولا الجهر الذي في الدال لصارت تاءً فأحسن تخليصها منها[٢].

[الظاء]

حرف مجهور مستعل مطبق، ومنزلته من الذال والثاء منزلة [١٦٣ظ] الطاء من الدال والتاء، فلولا الإطباق الذي فيه صار ذالاً ولولا الجهر الذي في الذال صار ثاءً، ولولا الهمس الذي في التاء والثاء لصارت التاء دالاً، والثاء ذالاً، فأحسن تخليص ذلك[٣].

---

(١) انظر الرعاية [ص: ١٥٨]، واللطائف [١/ ٢٢٦]، والتحديد [١٠٨]، وليعلم أن نطق الضاد يختلف عند أهل العربية عما وصف به علماء العربية الصوت، وكذلك اختلافهم من إخراج هذا الصوت، فالأكثر على أن النطق يقع دالاً مفخمة وكما تنطق الضاد ظاء، أو قريبًا من الظاء ... وانظر: شرح المفصل [١٠/ ١٢٧]، والضاد لابن مالك.

(٢) انظر: الرعاية [١٥٩]، واللطائف [١/ ٢٣].

(٣) انظر: الرعاية [ص: ١٩٤] واللطائف [١/ ٢٣٢] والتحديد [١٠٤].

[العين]

من الحروف الحلقية ومن الحروف المجهورة، وكثيرًا ما تلابس الهمزة وتلابسها وهي الحرف المستعين، وينبغي أن تنعم إبانته، ولا يبالغ في ذلك فيؤول إلى الاستكراه، سواء كان متحركًا أو ساكنًا في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ﴾ [الأنعام: ٦٩] و﴿مَا عَلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٥٢]، و﴿يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥]، و﴿وَرَفَعْنَا﴾ [البقرة: ٦٣]، و﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [الأنعام: ٥٠]، و﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: ١٢]، و﴿تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] و﴿نَطْبَعُ عَلَىٰ﴾ [يونس: ٧٤] و﴿يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢] و﴿يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [الطور: ١٣] ونحو ذلك[1].

[الغين]

حرف مجهور مستعل، وينبغي أن لا يغرغر بها، فيفرط، ولا يهمل تحقيق مخرجها فيخفى، بل ينعم بيانها ويخلص، نحو قوله تعالى: ﴿بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]، و﴿أَغْنَىٰ﴾ [النجم: ٤٨]، و﴿وَأَغْطَشَ﴾ [النازعات: ٢٩] وما أشبه ذلك[2].

[الفاء]

من الحروف المهموسة، يلحق ببابه، ومن حروف الشفة، وهو ملابس

---

(١) انظر: الرعاية [١٤٣]، ولطائف الإشارات [٢٢٣/١]، والتحديد [١٠١].

(٢) انظر: الرعاية [٢٠١]، ولطائف الإشارات [٢٤٥/١]، والتحديد [١٠٩].

للباء فَأَبْنِهُ منه، وفيه تفش ما فيحفظ حال التشديد، ويتوقى الإفراط فيه بوضع الثنايا العلى على الشفة السفلى ليخرج الصوت والنفس من بينهما من غير ضغط ولا تأفيف، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ كُفُّوٓاْ أَيۡدِيَكُمۡ ﴾ [النساء: ٧٧]، و﴿ أُفّٖ لَّكُمۡ ﴾ [الأنبياء: ٦٧]، و﴿ صَفّٗا كَأَنَّهُم ﴾ [الصف: ٤] وبعضهم يلفظ بها من غير أن يعتمد بالثنايا على الشفة فيخرج معها نفخ يخالف همسها، وذلك قبيح فتجنبه.

[القاف والكاف]

متقاربان في المخرج، وهما من الحروف الشديدة، ومن حروف الاستعلاء، إلا أن القاف مجهور، والكاف مهموس، فاجهر بالقاف طاقتك، وأحسن تخليص أحدهما من الآخر، سيما إذا اجتمعا في مثل قوله تعالى: ﴿ خَلَقَكَ ﴾ [الكهف: ٣٧]، و﴿ خَلَقَكُمۡ ﴾ [البقرة: ٢١]، وكذلك فيما تماثل من الكلمات أبن كل واحد منهما بخاصته، ألا ترى أنه ما لم ينعم بيانه في قوله تعالى: ﴿ فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا ﴾ [العاديات: ٢] صار اللفظ به كاللفظ بقوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا ﴾ [الانشقاق: ٦]، وكذا ﴿ يَقۡتُلۡ ﴾ [النساء: ٩٣]، و﴿ نَكۡتَلۡ ﴾ [يوسف: ٦٣]، و﴿ مُشۡرِقِينَ ﴾ [الحجر: ٧٣]، و﴿ مُشۡرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣]، و﴿ وَلَا تَقۡفُ ﴾ [الإسراء: ٣٦]، و﴿ أَوَلَمۡ يَكۡفِ ﴾ [فصلت: ٥٣]، و﴿ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ﴾ [المطففين: ٩]، و﴿ سَحَابٞ مَّرۡكُومٞ ﴾ [الطور: ٤٤] وشبهه، فيتغير اللفظ وينقلب المعنى [١٦٤و].

ومتى أتت الكاف عقيب القاف الساكنة ذهبت قلقلتها بالقلب، وأدغمت في الكاف، في مثل قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴾ [المرسلات: ٢٠] ووجب تسهيل اللفظ وبما كان مثلها في اللفظ من قوله تعالى: ﴿ يُدْرِككُّمُ ﴾ [النساء: ٧٨] وفي ﴿نَخْلُقكُّم ﴾ كلام أختاره يأتي فيما بعد.

وإذا أتت القاف بعد النون الساكنة في ﴿ مِن قَبْلُ ﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿ مِّن قَرْيَةٍ ﴾ [الأعراف: ٤] والتنوين في نحو، و﴿ مُّؤْمِنَتٍ قَنِتَتٍ﴾ [التحريم: ٥] وما أشبه ذلك، فينبغي أن تخفف القاف، لأنها شديدة متقلقلة، فتدبر ذلك.

وبعض الناس يشوب القاف بالكاف ويضعف جهرها، وبعضهم يخرج القاف بين الهمزة والعين، وبعضهم يخرج الكاف من مخرج الهمزة، وبعضهم يخرج الكاف بغير همس فتدق، وبعضهم يخرجها من مخرج التاء[1].

[اللام]

هي الحرف المنحرف، وهي تخالط النون في المخرج، فيحاذر فيها الإسمان وإشراب الغنة. أما إسمانها فبأن يكون العمل فيها بوسط اللسان، وأدخل قليلاً من مخرجها، وأما إشرابها الغنة فأن يقال فيها إذا لم تكن قبلها نون كما يقال في لغة من يخرجها بالغنة إذا كان قبلها نون، فيقول في ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [بسم الله].

---

(١) انظر: الرعاية [٢٠٩]، ولطائف الإشارات [١/ ٢٤٥]والتحديد [١١٠].

وهي تستعمل مغلظة ومرققة. أما ترقيقها فهو الأصل لكثرته، فإنها إذا أتت متحركة أو ساكنة أو وليها حرف استعلاء أو كسرة أو غير ذلك كانت مرققة في جميع القرآن، نحو ﴿ ثَلَٰثَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿ بِغُلَٰمٍ ﴾ [الحجر: ٥٣]، و﴿ وَٱلْأَغْلَٰلَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، و﴿ خَلَا ﴾ [البقرة: ٧٦]، و﴿ لَعَلَىٰ ﴾ [القلم: ٤]، و﴿ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ ﴾ [الطور: ٣٢]، و﴿ مَا خَلَقَ ﴾ [يونس: ٥]، و﴿ وَلْتَأْتِ ﴾ [النساء: ١٠٢]، وما أشبهه، ما خلا اسم الله تعالى فإن لامه ترق لأجل الكسرة قبلها كيف كانت، نحو ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾ [الفاتحة: ١]، و﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٦١]. وتغلظ إذا كان قبلها فتحة أو ضمة، في مثل ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٨]، و﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١، ٢]، و﴿ يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾ [الحج: ١١]، وكذلك إذا ابتدأت بها في مثل ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ [الزمر: ٤٢] لأن همزة الوصل تكون فيها مفتوحة خلاف ما تكون في غيرها.

وليس في القرآن لام مغلظة ولا في غيره من الكلام سواها، باتفاق من القراء ما خلا ورشًا فإن المصريين رووا عنه تغليظها إذا تحركت بالفتح خاصة وكان قبلها حرف إطباق: إما صاد أو طاء أو ظاء، ساكنة كانت هذه الحروف أو متحركة.

والوجه في تفخيم [١٦٤ظ] اللام في اسم الله تعالى ذكره ما يحاول من

التنبيه على فخامة المسمى به وجلاله، وذلك أصل فيه إلا أن يمنع منه مانع. وأما مذهب ورش فوجهه طلب المناسبة بين الحروف، كما في إمالة الألف وترقيق الراء والقلب والتشديد[١].

[الميم]

من حروف الشفة، وفيها غنة، ويدخل عليها بذلك شبه الزمزمة والزمرة فيراعى ذلك فيها ويجتنب[٢].

[النون]

حرف مجهور رخو، وهي الحرف الأغن. فيحفظ عليها الغنة ساكنة كانت أو متحركة ولأجل جريان الغنة فيها وفي الميم إذا طرأت على الخيشوم آفة تمنع الجريان رأيت النون أقرب إلى التاء، والميم أمس بالباء. ويدخل عليها من الإسمان في اللام. وينبغي أن يجتنب فيها الطنين، وهو أن يلحق بها - إذا سكنت وأظهرت - صوت يضاهي صوت الصنجة تلقى في الطست، ولحالها في الغنة والإظهار والإخفاء والقلب موضع يأتي فيما بعد[٣].

[الواو والياء]

تكونان تارة من حروف المد واللين بأن تسكنا ويكون ما قبلهما منهما، وتارة يتحيز مخرجهما إذا تغيرتا عن هذا الوضع بأن تسكنا وينفتح ما قبلهما. ومتى وجد ذلك زال عنهما معظم المد وبقي اللين وانبسط اللسان

---

(١) انظر: الرعاية [١٣٤] ولطائف الإشارات [٢٢١]، والتحديد [٩٩].

(٢) انظر: الرعاية [٢٠٦]، ولطائف الإشارات [٢٤٦] والتحديد [١٠٩].

(٣)انظر: الرعاية [١٦٧]، التحديد [١٠٦]، ولطائف الإشارات [٢٩٩].

بهما وصارتا بمنزلة سائر الحروف الجامدة، فألقي عليهما حركات الهمزات كما تلقى على غيرهما من الحروف الجوامد.

ومتى كانا حرفي لين ولم يكن بعدهما همزة ولا حرف ساكن مدغم أو غير مدغم فينبغي أن يلزم فيهما من اجتناب الإفراط في الإشباع، والتحرز من إهماله بحيث تلتحقان بالحركة، مثل ما لزم في الألف، وقد مضى ذكره، وذلك بأن يمكنا بمقدار ما فيهما من المد الذي هو طبعهما وخاصتهما، كقولك: ﴿ مِّيعَادُ ﴾ [سبأ: ٣٠]، و﴿ مِيقَتُ ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، و﴿ مِيرَاثُ ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، و﴿ ٱلْمِيزَانَ ﴾ [الرحمن: ٧]، و﴿ ٱلْمِيثَٰقَ ﴾ [الرعد: ٢٠]، و﴿ تُوعَدُونَ ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، و﴿ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿ يُوصَلَ ﴾ [البقرة: ٢٧] وما أشبه ذلك.

[الهاء]

حرف مهتوت رخو، ويخرج من أقصى الحلق وينبغي أن يجاد [١٦٥و] إظهارها للسمع وينعم بيانها، لأن الخفاء يسرع إليها بل يغلب عليها، وسواء كانت ساكنة أو متحركة، في مثل: ﴿ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الأنعام: ٥]، و﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٥]، و﴿ عَهْدًا ﴾ [البقرة: ٨٠]، و﴿ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴾ [يونس: ١٠٨]، و﴿ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾ [الحج: ٧٤]، و﴿ ءَآللَّهُ خَيْرٌ ﴾ [النمل: ٥٩]، و﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ ﴾ [هود: ١٢٣].

ومتى اجتمع هاءان وسبقت إحداهما بالسكون تعين الإدغام من غير

تكلف في مثل قوله: ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ ﴾ [النحل: ٧٦]، و﴿ وَمَن يُكْرِههُّنَّ ﴾ [النور: ٣٣] وما أشبه ذلك، ومتى التقتا في كلمتين أو كلمة وتحركتا وجب تخليص بيانهما وإنعام فكهما من غير هذرمة ولا تمطيط، كقوله تعالى: ﴿ جِبَاههُّمْ ﴾ [التوبة: ٣٥]و﴿ وُجُوههُّمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

وفيها مع ذلك همس وضعف، فيجتنب إفراط ابتهارها وجريان النفس معها لئلا تخرج متصلة من الحلق إلى الفم في مثل قوله: ﴿ هُمْ فِيهِ ﴾ [المؤمنون: ٧٧]، و﴿ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ﴾ [النساء: ٩٥] وإنما يكون ذلك إذا حاول اللافظ بها التشبه بالعجم. وهي ضد الهمزة في جميع أحوالها، والدليل على ضعفها زيادة الواو فيها إذا ضمت، والياء إذا كسرت كقولك: ضربته ومررت بهي[1].

[الهمزة]

حرف شديد مجهور. وهو أثقل الحروف وأدخلها في الحلق، ولذلك جاء فيها من القلب والحذف والتخفيف ما لم يجئ في غيرها، وينبغي أن تخرجها مع النفس إخراجًا سهلاً من غير كلفة ولا عنف، وتجتنب فيها اللكز والهت في مثل قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، و﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [الإسراء: ١١٠] ولا ترفه عنها فتتلاشى، وخاصة إذا أتت بعد ياء ساكنة مفتوح ما قبلها، أو واو ساكنة مفتوح ما قبلها، كقوله

---

(١) انظر: النشر لابن الجزري [٢/ ٤٠٩] والرعاية [١٢٩]، والتحديد [١٠٠]، واللطائف [٢٢٢].

تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴾ [مريم: ٦٧]، و﴿ وَإِن مِّن شَىْءٍ ﴾ [الإسراء: ٤٤]، و﴿ سَوْءَةَ أَخِيهِ ﴾ [المائدة: ٣١] و﴿ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ [الفتح: ٦]و﴿ مَوْبِلًا ﴾ [الكهف: ٥٨] تخرج الهمزة معها من الصدر إخراجًا سهلاً من غير لكز ولا ترفيه يؤدي إلى التلاشي.

وكذلك أيضًا الهمزات المطولات اللاتي تأتي بعدهن الألف في قوله تعالى: ﴿ ءَامَنُوا۟ ﴾ [البقرة: ١٣٧]، و﴿ ءَامَنتُم ﴾ [البقرة: ١٣٧]، و﴿ ءَايَـٰتٍ بَيِّنَـٰتٍ ﴾ [البقرة: ٩٩]، و﴿ وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ ﴾ [الأنعام: ٨٧]، و﴿ عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم ﴾ [المائدة: ٤٦]، و﴿ وَمِنْ ءَانَآئِ ٱلَّيْلِ ﴾ [طه: ١٣٠] يجتنب لكزها، ويوقى جريان النفس في الألفات التي بعدها فإن اللكز إليها أسرع منه إلى القصيرات في مثل: ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١]، و﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم ﴾ [النحل: ٢٦]، و﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [يوسف: ٤٠]، و﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ ﴾ [النحل: ٦٨]، و﴿ هَلْ أَتَىٰ ﴾ [الإنسان: ١].

فهذا رسم في حفظ نظام الحروف يؤمل عظم الفائدة [١٦٥ ظ] به.

وقد وضع أئمة القراءة ألفاظًا اشتقوها من المعاني المستكرهة في الحروف، ودلوا بها على ما ينبغي أن يجتنب من التحريف الغالب عليها، وجعلوا تلك الألفاظ كالألقاب لذلك، فقالوا ينبغي أن لا ينبر بالألف، ولا يطبق بالباء، ولا يجهر بالتاء، ولا يثرثر بالثاء، ولا يجرجر بالجيم، ولا ينحنح بالحاء، ولا يؤخخ بالخاء، ولا يرخى بالدال، ولا يهمس بالذال، ولا يهرهر بالراء، ولا ينزنز بالزاي، ولا ينسنس بالسين ولا ينشنش بالشين، ولا

ينصنص بالصاد، ولا يعضض بالضاد.

ولا يحطط بالطاء، ولا يميل بالظاء، ولا يعنعن بالعين، ولا يغرغر بالغين، ولا يؤفف بالفاء، ولا يقلقل بالقاف، ولا يكلكل بالكاف، ولا يغلظ اللام إلا في اسم الله تعالى إذا انفتح ما قبله أو انضم، ولا يزمزم بالميم، ولا يؤنن بالنون ولا يتفلج بالواو، ولا يتهوع بالهاء، ولا يتلاشى بالياء، ولا يلين بالهمزة.

فتدبر ذلك مضافًا إلى ما قدمنا تقصيه والتنبيه عليه، فإنه زعيم ذلك بتحصيل الغرض، إن شاء الله تعالى.

الباب الثاني

في ما يعرض في هذه الحروف من الأحكام عند ائتلافها وتركبها ألفاظًا

اعلم أن التأليف: منه متعذر ممتنع ومنه ممكن ولكنه منبوذ مستكره، ومنه ممكن وهو مستحسن مستعمل. فالممتنع كالابتداء بالساكن، والجمع بين الساكنين في غير وقف، وتعذر طواعية اللسان بذلك وامتناع النطق به ويغني عن إقامة دليل عليه.

وإما المستكره فمثل أن تتوالى أربع متحركات في كلمة واحدة، لأن ذلك مما نبذ وتحومي، حتى لم يجئ منه في كلامهم إلا أحرف نادرة توهموا فيها حذف ألف ساكنة وإقامة الفتحة مقامها، وذلك نحو: هدبد وعجلظ وعثلط وعلبط وعكلط وأصله: هدابد وعجالط وعثالط وعلابط وعكالط حذفوا الألف وأقاموا الفتحة مقامها، وغير ذلك من الأمثلة التي لم يبن عليها استثقالاً لها.

وأما السائغ الممكن فما بنته العرب [١٦٦و] من المتحرك والساكن، وتكلمت به من الأمثلة المستعملة. وهذا الضرب يعرض فيه عند الائتلاف والتجاوز من الأحكام زيادة على وضع بسيط الحروف كالمد والتشديد والتليين والإظهار والإخفاء والقلب، وما يدخل من شوائب الحروف بعضها على بعض بسبب المناسبة بينها والمباينة والمقاربة والمباعدة، ونحن نبين ذلك بما يحضرنا من الاستقصاء، إن شاء الله.

[أما المد][1]

فهو حكم يجب لحروف المد واللين إذا كان عقيبها همزة أو حرف ساكن مدغم أو مظهر كـ ﴿ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿ بِنَآءً ﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿ قَآبِلٌ ﴾ [يوسف: ١٠]، و(بائع)، وكـ ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿ ٱلْعَآدِّينَ ﴾ [المؤمنون: ١١٣]، و﴿ ٱلصَّآخَّةُ ﴾ [عبس: ٣٣]، و﴿ ٱلطَّآمَّةُ ﴾ [النازعات: ٣٤]، و﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿ ٱلْأَبْرَارِ ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، و﴿ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣] إذا وقفت عليها، وما أشبه ذلك.

والعلة في وجوب المد تختلف؛ فعلة وجوبه فيما إذا كان بعد حرف المد همزة أن حروف المد في غاية الخفاء والخفة والهمزة في غاية الظهور والثقل، فهما ضدان؛ فجاء المد مقربًا لهذه الحروف ومظهرًا لخفائها؛ ليحصل هناك مناسبة ما تحصن الهمزة وتحرسها، ولولا ذلك لم يؤمن من أن يغلب خفاؤها على الهمزة، فتضعف وتتلاشى فأما إذا انفتح ما قبل الياء والواو فإنهما لا يمدان إذا عقبتهما الهمزة في مثل: ﴿ خَلَوْاْ إِلَىٰ ﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ ﴾ [آل عمران: ٦٤]، و﴿ ٱبْنَىْ ءَادَمَ ﴾ [المائدة: ٢٧]،

---

(١) قال شيخ مشايخنا سيدي عامر بين السيد عثمان ﷺ في كيف يتلى القرآن [ص ٦٠]: "المد هو إطالة الصوت بحرف من حروفه الثلاثة وهي: الألف الساكنة المفتوح ما قبلها لزوماً. الياء الساكنة بعد كسر، والواو الساكنة بعد ضم" وأقسامه: أصلي وفرعي، وهو لازم وعارض للسكون، ومتصل، ومنفصل.

و﴿ مَطَرَ ٱلسَّوۡءِ ﴾ [الفرقان: ٤٠] لأن اللسان ينبسط بهما، فيثقلان ولا تخفيان خفاء الواو والياء والألف مع حركاتهن، فلم يجب المد لذلك.

فالحاصل أن هذه الحروف إنما مدت لئلا يكون اللسان منتقلاً عن الأخف إلى الأثقل دفعة، فلا يتحقق مخرج الهمزة، فقويت بالمد إرادة لبيان الهمزة، وقصدًا لتحقيق مخرجها، وتوخي تمكن النطق بها، ولهذه العلة استحب إظهار السكون قبلها إبرازًا بينًا شافيًا، وسيأتي ذلك.

أما إذا كان بعدها حرف ساكن مظهر أو مدغم فإنما وجب فيه المد للفرق بين الساكنين لما التقيا، لأن الممدود نظير المتحرك، من حيث إن زمان النطق بالحرف الممدود أطول من زمان النطق بغيره، كما أن زمان [١٦٦ظ] النطق بالحرف المتحرك أطول من زمان النطق بالحرف الساكن، فصار المد في كونه فاصلاً كالحركة، وهو معنى قول سيبويه: إن الإدغام حسن؛ لأن حرف المد بمنزلة المتحرك في الإدغام يعني: أن الممدود صار بزيادته وطوله كالمتحرك، ولهذا لو أردنا تطويل الحرف أيّ زمان شئنا لم يمكن ذلك إلا في حروف المد، والمدغم في مثله ينحى بالحرفين فيه نحو الحرف الواحد فاجتمع فيه مد الحرف الذي هو قائم مقام الحركة وكون الحرفين كالحرف الواحد، وفي الثاني حركة، فحسن الإدغام لذلك، فصار كأنه لم يلتق ساكنان، بخلاف ما إذا كان قبل المثلين ساكن من غير حروف المد واللين في مثل ﴿ أَمۡرَ رَبِّكُمۡ ﴾ [الأعراف: ١٥٠] وكنز زيد، فإن الإدغام يمتنع لاجتماع الساكنين في غير حال الوقف فلم يجز لهذه العلة.

وقد تختلف حال الإدغام إذا كان قبل المدغم ساكن في جوازه

وامتناعه؛ بكون الأول من المثلين مضمومًا أو مكسورًا؛ وبكونه مفتوحًا مثل: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و﴿ فَنِعِمَّا ﴾ [في القرآن مدغمه هكذا «فنعمًّا» البقرة: ٢٧١]، ﴿ نِعِمَّا ﴾ [النساء: ٥٨] وليس ذلك مما يليق ذكره بهذا القدر.

وإذا كان بعد حرف المد واللين همزة فلا يخلو إما أن تكون الهمزة أصلاً كقولنا: رجل قراء ووضاء، من: قرأ ووضؤ، فهذه الهمزة لام الفعل، وجدت بعد الألف في هذا البناء الذي هو بناء فعال، فوجب المد فيه للعلة التي تقدمت.

وإما أن تكون الهمزة منقلبة عن واو أو ياء، كما في (قائل) و(بائع) و(سماء) و(كساء) و(بناء)، وكان الأصل فيه أن يقال (قاول، وبايع، وسماو، وبناي). ففي اسم الفاعل وجب تسكين الواو والياء وقلبهما ألفًا لأن الألف في (قاول) قبل الواو، وفي (بايع) قبل الياء بمنزلة الفتحة قبلهما في قول وبيع، فوجب إعلالهما بالقلب إلى الألف ليكون اسم الفاعل في الإعلال على نظام الفعل فاجتمع ألفان ساكنتان ولزم بعد اجتماعهما أحد أمرين: إما حذف هذه الألف لالتقاء الساكنين، أو تحريكها له لا يجوز [١٦٧و] أن تحذف لأنها لو حذفت لالتبس الاسم بالفعل الماضي، والحركة فيها محال فقلبوها إلى أقرب الحروف إليها. وهي الهمزة.

وأما في (سماو، وبناي) فوقعتا طرفًا بعد ألف زائدة فضعفتا لتطرفهما ووقوعهما بعد الألف الزائدة المشبهة للفتحة في زيادتها، فكما قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما في نحو عصًا ورحى كذلك قلبتا ألفًا

لتطرفهما وضعفهما، وكون الألف زائدة قبلهما فاجتمع ألفان ساكنتان، فكرهوا حذف إحداهما فيعود الممدود مقصورًا، فحركوا الألف الأخيرة منهما فانقلبت همزة. فالهمزة في الحقيقة بدل من الألف، والألف التي أبدلت الهمزة منها بدل من الياء والواو وقول النحويين: إن الهمزة منقلبة عن الواو والياء مجاز لأن مآلهما إليها فاعرفه، إن شاء الله.

واعلم أن المد يقصر في حروف المد واللين إذا كان بعدها ساكن يوقف عليه في مثل قوله تعالى: ﴿ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤]، و﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، و﴿ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧]، و﴿ بِقِنطَارٍ ﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿ وَٱلْكُفَّارَ ﴾ [المائدة: ٥٧]، و﴿ ٱلْأَبْرَارِ ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، وما أشبه ذلك عن المد في ﴿ دَآبَّةٍ ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] وإن كان المراد به الفصل بين الساكنين، وإنما قصر عنه وإن استويا في السبب من أجل أن الساكن ههنا موقوف عليه.

والجمع بين الساكنين في الوقف غير ممتنع، فلم تمس الحاجة إلى الفصل بينهما بالمد في الموضع الذي يجوز فيه الجمع بين الساكنين، وهو الوقف كما مست إلى الفصل به في الموضع الذي لا يجوز فيه الجمع، وهو الوسط، فجعل المد في حرف المد واللين إذا كان الساكن بعده وسطًا أتم منه إذا كان بعد حرف المد واللين حرف ساكن يوقف عليه للمعنى الذي أشرنا إليه، وهو لطيف جدًّا فتدبره، إن شاء الله.

فإن كان هناك روم كانت المدة أقصر من أجل أن روم الحركة حركة، وإن ضعفت وزال معظمها، فخالفت الساكن في استيجاب المد معها.

فقد حصل للطالب بما ذكرناه في هذا الفصل، وبما قدمناه آنفًا من القول على الواو والياء [١٦٧ظ] والألف في الباب الذي قبله أحكام هذه الحروف في المد وتفاوتها في مقداره، وتحقق عنده أنها تكون تارة ممدودة وذلك في الأحوال التي شرحناها، وتارة تكون مشبعة، ويكون امتداد الصوت بها دون امتداده في هذه الأحوال، فتمد المقدار الذي هو طبعها كنحو الواو في ﴿ مُوسَىٰ ﴾ [البقرة: ٥١]، والياء في ﴿ عِيسَى ﴾ [البقرة: ٨٧] والألف في (طارد) [قوله تعالى]: ﴿ بِطَارِدِ ﴾ [هود: ٢٩]، وأن إهمال الإشباع يخرجها عن كونها حرفًا، ويلحقها بالحركة، والإفراط في التمكين يلحقها بالممدود، وكلاهما مكروه.

وقد تسمع الآن جماعة من القراء يحذفون الألف من اسم الله تعالى في الوقف، يقولون: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٥٥]، و﴿ رُسُلُ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وكذلك يحذفون الواو والياء في مثل: ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٩١]، و﴿ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ٣٥]، و﴿ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [البقرة: ٦٤] في حال الوقف، وذلك على عكس مما ينبغي وكله مكروه.

وفيهم من يشبع الحركة إذا كانت قبل الحرف الذي يوقف عليه في مثل: ﴿ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر: ١]، و﴿ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص: ٢]، و﴿ وَيَقْدِرُ ﴾

[الرعد: ٢٦]، و﴿ وَيَصْبِرْ ﴾ [يوسف: ٩٠]، و﴿ وَيَأْخُذُ ﴾ [التوبة: ١٠٤]، و﴿ تَحْكُمُ ﴾ [البقرة: ١١٣] حتى تتحول الضمة واوًا، والكسرة ياء، والفتحة ألفًا، فيقول: الصماد، ويصبير، ويأخوذ، وهو قبيح أيضًا فجانبه.

فالممدود متى أهمل إعطاؤه حقه من المد لحق بالممكن، فصارت منزلته من الممدود منزلة الحركة من الممكن، بل الواجب أن يحفظ لكل منها نظامه، ويوفر عليه أحكامه.

ومتى سمعت التحريض على إشباع المد في موضع ما وليس بمدود فاعلم أن المراد بذلك توفية حقه من غير إفراط ولا تفريط لعلة توجب ذلك، إما ليفرق بذلك بين بابه وبين مثله مما يسرع إليه الهمزة لكونه على زنة المهموز بأدنى مد في الواو والياء والألف، في مثل قوله تعالى: ﴿ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿ يُورَثُ ﴾ [النساء: ١٢]، و﴿ يُوصَلَ ﴾ [البقرة: ٢٧]، و﴿ وَٱلْمَوْقُوذَةُ ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿ لِبَاسًا ﴾ [الأعراف: ٢٦]، و﴿ قِيلَ ﴾ [البقرة: ١١]، و﴿ وَحِيلَ ﴾ [سبأ: ٥٤]، فإن هناك من يغلط فيهمز لقرب ﴿ يُوقِنَ ﴾ من ﴿ يُؤْمِنُ ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، و﴿ قِيلَ ﴾ من ﴿ شِئْتَ ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، و﴿ يُوصَلَ ﴾ من ﴿ يُؤْخَذُ ﴾ [البقرة: ٤٨]، و﴿ لِبَاسًا ﴾ من ﴿ كَأْسًا ﴾ [الطور: ٢٣] فنص على ذلك بتحري المد ليؤمن من الوقوع في الهمز.

وكذلك يتعين حفظ التمكين في مثل قوله تعالى: ﴿ ٱلْمِيعَادَ ﴾ [آل

عمران: ٩]، و﴿ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، و﴿ مِيقَٰتُ ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، و﴿ ٱلْمِيثَٰقَ ﴾ [الرعد: ٢٠] وما أشبه ذلك في الياءات [١٦٨و] المنقلبة عن واوات لانكسار ما قبل الواوات حيث كانت، لينبه على أن ذلك حقها، وإن كان أصلها الواو.

وقد بقي الآن أن نبين ما يستكره في المد وننبه عليه ليجتنب، ونمثله في مواضع قريبة ليستدل بالأقل عن الأكثر، فقول: ينبغي أن يكون الصوت في المد سليمًا من ترعيد وتمطيط خالصًا من اضطراب وتهزيز، صافيًا من إجراء النفس معه وتكدير رونقه به، سيما إذا كان مدتان همزة في مثل قوله تعالى: ﴿ لِّمَن تَخْشَىٰٓ ﴿٢٦﴾ ءَأَنتُمْ ﴾ [النازعات: ٢٦، ٢٧]، و﴿ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم ﴾ [المائدة: ٤٦]، و﴿ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم ﴾ [آل عمران: ٨١] لأن الصوت بعد استيفاء المد الأول يكاد يضعف فيستند إلى إجراء النفس معه. وربما كان ذلك عادة مستكرهة.

ويجب أن يتوقى أيضًا ضغط الصوت في الواو والياء والألف، في مثل ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾ [الحجرات: ١٥]، و﴿ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، و﴿ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿ حُنَفَآءَ ﴾ [الحج: ٣١]، وما أشبه ذلك، لئلا يصير المد فيه كأنه يرام فيه النطق بكاف فهو مما يستقبح.

وسواء كان المد موجودًا في كلمة واحدة كـ ﴿ وَٱلسَّمَآءَ ﴾ و﴿ بِنَآءً ﴾

[البقرة: ٢٢]، و﴿ ٱلْأَخِلَّآءُ ﴾ [الزخرف: ٦٧]، و﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ و﴿ ٱلْعَادِّينَ ﴾ [المؤمنون: ١١٣]، و﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ ﴾ [الصافات: ١]،أو متركبًا من كلمتين كقوله تعالى: ﴿ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، و﴿ ٱلزِّنَآ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ﴾ [الإسراء: ٣٢]، و﴿ كٓهيعٓصٓ ۝١ ذِكْرُ ﴾ [مريم: ١، ٢]، و﴿ نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ ﴾[القلم: ١] مدغمًا أو مظهرًا، فكله في وجوب المد فيه على حد سواء. وإنما يختلف في الطول والقصر باختلاف اللغات، ويزيد وينقص بحسب طرق القراءات.

وذكر بعض المتأخرين أن المد فيما مده لأجل الساكنين في مثل قوله تعالى: ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾، و﴿ ٱلظَّآنِّينَ ﴾ [الفتح: ٦] وما أشبه ذلك أقصر من المد فيما مده لأجل الهمز كـ ﴿ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿ زَكَرِيَّا ﴾ [آل عمران: ٣٧][1] وما أشبه ذلك. قالوا: من أجل أن المد فيه بدل من حركة وأكثر القراء وجمهورهم على التسوية بين البابين في المد، وهو الوجه، لأن المد إنما جعل بدلاً من الحركة ليقوى به الساكن، كذلك أيضًا ألحق قبل الهمز ليقوى به الحرف الضعيف، فقد استويا في استيجابه من وجه واحد،

---

(١) قال الأزهري: وفي ﴿ زكريا ﴾ ثلاث لغات: القصر حتى لا يستبين في الألف نصب ولا رفع، ولا خفض، وفي اللغة الثانية مد الألف فتنصب وترفع ولا تخفض ولا تنون لأنه اسم لا ينصرف، وبهاتين اللغتين نزل القرآن، وأما اللغة الثالثة: فلا تجوز القراءة بها، وهو قوله: ﴿هذا ذكري قد جاء﴾ فيجوز لأشباهه المنسوب من أسماء العرب، [معاني القراءات] [ص: ١٠٠] بتحقيقنا.

فلا وجه للفرق.

ويحسن أن نلحق بهذا الفصل كيفية اللفظ بحروف الهجاء الواردة في أوائل السور ومعرفة الممدود منها والمقصور، وذلك في نحو ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ [مريم: ١] [١٦٨ظ] و ﴿ الٓمٓ ﴾ و﴿ حٰمٓ ﴾ [غافر: ١] وشبهه.

فنقول: ينبغي أن تلفظ بالكاف ممدودة، لأن قبل آخرها ألفًا ولا تكون إلا ساكنة وأواخر هذه الحروف ساكنة في حال الوصل والوقف. فتمد كما في ﴿ بِقِنطَارٍ ﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [البقرة: ١٦٤] إذا وقفت عليهما للفصل بين الساكنين. وتلفظ بالهاء والياء مقصورتين كما إذا وقفت على ﴿ ٱلْعُلْيَا ﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿ ٱلدُّنْيَا ﴾ [البقرة: ٨٥] لأن الألف فيهما طرف وليس بعدها ساكن فهي مقصورة. والصاد ممدودة كالكاف، وإن كانت القراءة بإدغام الدال من [صاد] في الذال من [ذكر] فالمد أطول؛ لأجل التشديد وعدم الوقف، وقال قوم: العين تمد للفصل بين الساكنين وليس حكمها عندي ذلك، لأن الياء، وإن سكنت فيها، ليست حرف مد لأن قبلها فتحة، لكن الياء ساكنة، والنون وإن كانت ساكنة فهي خفيفة خارجة من الخيشوم لأن بعدها صادًا فالسكون يخفى بخفائها فيحدث بسبب السكون أدنى مد لا يساوي المد في [طاها] ولا المد في [ميم] وفي [كاف] وفي [صاد]، وإنما هو كالصويت الواصل بين العين والميم المشددة في قوله تعالى: ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ [النساء: ٥٨] في قراءة من أسكن العين ولكن ههنا بسبب لين الياء والغنة في النون الساكنة يصير المد شبيهًا بالمد

الحادث بسبب الغنة في ﴿ مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف: ١٧٨] وما أشبهه.

وكذلك ﴿ حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ﴾ [الشورى: ١، ٢] تلفظ بالحاء مقصورة هنا وفي جميع مواضعها، والميم والسين والقاف ممدودات، والعين بأدنى مد للعلة التي تقدمت وكذلك سائر الحروف ما كان في أوسطه مد وبعده حرف يوقف عليه بالسكون فهو ممدود، كقوله تعالى: ﴿ قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ﴾ [ق: ١]، و﴿ نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ ﴾ [القلم: ١] في قراءة من أظهر.

وما كان منها على حرفين الثاني منهما حرف مد فهو مقصور نحو الرا، واليا، والطا، والها، والحا، حيث كن ومن كانت قراءته بالإدغام في ﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴾ [صٓ: ١] و﴿ نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ ﴾ [القلم: ١] إذا محض الإدغام فمده أكثر، ومن أدغم بغنة فمده متوسط في الطول بين مد من أظهر ومد من أمحض الإدغام، وكذلك ﴿ الٓمٓ ﴾ المد في الألف التي في (لام) أكثر، و ﴿ طسٓمٓ ﴾ [الشعراء: ١] المد في الياء التي في السين على مذهب من أدغم النون في الميم أطول [١٦٩و] من مد من أظهر النون عندها.

فأما ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١، ٢] فللقراء فيها مذهبان منهم من أشبع المد في [ميم] ومنهم من لم يشبعه، فمن أشبع قال: إن هذه الحركة حدثت أعني فتحة [ميم]، لالتقاء الساكنين والحركة الحادثة لالتقاء الساكنين غير معتد بها، فيكون وجودها كعدمها، ومثله ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾ [المزمل: ٢] فإن هذه الكسرة على الميم لو اعتد بها لعادت الواو الذاهبة من اللفظ لأجل

سكونها وسكون الميم، فلما لم تعتد دل على أن حركة التقاء الساكنين غير معتد بها، فوجب المد لذلك ومن لم يشبع المد فيها قال: المد إنما وجب في التقاء الساكنين ليفرق بينهما، وقد تحرك الساكن فلا حاجة إلى الإشباع، وأما الألف فلا مد فيها ولا تمكين لعدم حرف المد في هجاء.

فالحاصل أن هذه الحروف على ستة أضرب:

ضرب لا مد فيه ولا تمكين، وهو الألف.

وضرب دون الممكن المقصور وفوق الحركة، وهو العين.

وضرب ممكن مقصور، وهو الطا والحا وما أشبه ذلك.

وضرب فوق ذلك بأدنى مد، وهو الكاف والقاف و (صاد) و(نون) في قراءة من أظهر و﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ في حال الوقف بغير روم.

وضرب ممدود أتم المد في ﴿ الٓمٓ ﴾ و﴿ صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾ و ﴿ نٓ وَٱلْقَلَمِ ﴾ في قراءة من أمحض الإدغام. وكذلك ﴿ زَكَرِيَّا ﴾ و﴿ ٱلسَّمَآءُ ﴾ و﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ وما أشبهه.

وضرب ممدود مدًا وسطًا بين مد القاف والكاف وبين مد ﴿ الٓمٓ ﴾ و﴿ صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾ في قراءة من أدغم، وهو النون إذا أدغمت بغنة في ﴿ نٓ وَٱلْقَلَمِ ﴾، وفي ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ إذا وقف عليها بسكون أو إشمام. وذلك لطيف فاعرفه إن شاء الله[1].

---

(١) وانظر في المد: نظرات في علم التجويد [ص ٧٩] وغاية المريد [ص ٩٥]، وكفاية المستفيد [ص ٩٨]، ونهاية القول المفيد [ص ٣٨]، والعميد في علم التجويد [ص =

[وأما التشديد]

فيحدث إذا التقى حرفان مثلان أو حرفان متقاربان، الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فيقلب أحدهما إلى الآخر، فيجب الإدغام، وذلك بأن يجعل الاعتماد على الحرفين مرة فيكون النطق بهما دفعة من غير وقف على الأول، ولا فصل بين الحرفين بحركة ولا روم، ويكون الحرفان ملفوظًا بهما ويصيران بالتداخل كحرف واحد لا مهلة بين بعضه وبعض، ويلزم اللسان [١٦٩ظ] أو غيره من المخارج موضعًا واحدًا، إلا أن مكثه واحتباسه في المشدد، لما حدث من التضعيف، أكثر من مكثه واحتباسه في المخفف، كقولك: قط وثم، وكان الأصل قطط وثمم، وقد جعل، وهل ثوب والأصل فيه: قد جعل وهل ثوب.

والعلة في ذلك أن اعتماد آلة النطق على موضع وارتفاعها عنه وعودها إليه ثم ارتفاعها عنه مستثقلة يشبه مشي المقيد، فجعل اللسان أو غيره من المخارج ينبو عنهما نبوة واحدة طلبًا للخفة، ولما في ذلك من السهولة على اللافظ.

ثم الإدغام في المتقاربين تارة يكون بقلب الحرف الأول إلى الثاني، وهو الأكثر الأشيع، كقولك: ﴿ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [المائدة: ٦٥] و﴿ ٱلسَّلَمَ ﴾ [النساء: ٩٤] وهو الأصل، وتارة يكون بقلب الثاني إلى الأول نحو ﴿ مُذَكِّرٌ ﴾

=

١١٨] وفتح المجيد شرح كتاب العميد [ص ٨١]، والإتقان للسيوطي [١/ ٩٨]، وشرحا زكريا والقاري على الجزرية [ص ٥٠]، والنشر [١/ ٣١٣]، والكشف [١/ ٤٥].

[الغاشية: ٢١] في لغة من أبدل من تاء افتعل ذالاً معجمة وأدغمها في الذال الأصلية، وتارة يكون بأن يبدلا بحرف مناسب لهما، ثم يدغم، وذلك نحو ﴿ مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر: ١٥] بدال غير معجمة.

ومنه ما يقلب الأول من جنس الثاني ويترك من الحرف الأول شائبة ما، وذلك مثل ﴿ أَحَطتُ ﴾ [النمل: ٢٢] في إبقاء شائبة من إطباق مع التاء عند الإدغام، ومثل ﴿ مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف: ١٧٨] و﴿ مِّن وَرَآئِهِمۡ ﴾ [الجاثية: ١٠] في إبقاء الغنة مع إدغام النون في الياء والواو.

واستقصاء علل ذلك كله مما يضيق عنه فضاء هذا القول ويخرجه عن الغرض المطلوب به، ولو التزمنا ذلك لأخذ بنا إلى ذكر ما يجب فيه الإدغام وما يتخير بين إدغامه وتركه وإظهاره، وفي ذلك تصد لذكر المذاهب المختلفة وتعرض لاستيعاب جميع أقسامه المتنوعة، وذلك غير لائق بهذا القدر القريب، ونحن نذكر من ذلك عند إيراد ما يجب من معرفة أحكام النطق بالمدغم ما نرى أنه واف بقدر الحاجة، مستعينين بالله، ومفوضين إليه.

الواجب معرفته من كيفية النطق بالمشدد وصفة التلفظ به، هو أن يكون مقدار زمان النطق بحرفين: ساكن ومتحرك، ولا يزيد على ذلك فيصير كأنه [١٧٠ و] نائب مناب أكثر من حرفين، ولا يقصر دونه فيكون قد أخل من الكلام بحرف، بل يتحرى من ذلك ما يكفيه مؤونة الزيادة والنقصان، وينظم له المقصود في أبهى معرض من الحسن والإحسان.

ومتى سمعت من أئمة القراءة تحريضًا على المبالغة في التشديد في

موضع ما فاعلم أن المراد بذلك توقي الإخلال بحكمة لا الإفراط المخرج له عن حده لداع اقتضى ذلك وأوجبه، وكذلك متى سمعت من يندب إلى التجافي عن الحرف المشدد والتخفيف فاعلم أن مراده حسن التأتي له والتحذير من طغيان اللسان بالإمعان فيه والتمضيغ به، أو لمثل ذلك من العلل. ونحن نذكر من قولهم فيه ما يدل على حقيقة ما عزوناه إلى قصدهم فمن ذلك الياء والواو إذا جاءتا مشددتين في مثل قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، و﴿ زَكَرِيَّا ﴾ [آل عمران: ٣٧]، و﴿ خَفِيًّا ﴾ [مريم: ٣]، و﴿ سَرِيًّا ﴾ [مريم: ٢٤]، و﴿ رَضِيًّا ﴾ [مريم: ٦]، و﴿ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴾ [الكهف: ٣٧]، و﴿ سَوَّلَتْ لَكُمْ ﴾ [يوسف: ١٨] وما أشبه ذلك ينبغي أن يكون التشديد فيه مع تحقيقه أقل من إظهار حرفين، وذلك لأن الواو والياء حرفا مد والصوت يمتد بهما، وبالتشديد تخرجان عن المد واللين وبتحيز مخرجهما، فيكون الواو من الشفتين والياء من الشجر، وبالتحيز يبطل المد ويلتحقان بغيرهما من الحروف الصحاح، فلو جعل زمان النطق بالتشديد فيهما كزمان إظهارهما ووجود المد فيهما لأدى ذلك إلى أن يصير التشديد نائبًا مناب أكثر من حرفين، وذلك زيادة.

إذا جاء التشديد عقيب المد في قوله: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿ ٱلْعَآدِّينَ ﴾ [المؤمنون:١١٣]و﴿ ٱلطَّآمَّةُ ﴾ [النازعات: ٣٤]و﴿ ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة:١]، و﴿ ٱلدَّوَآبِّ ﴾ [الأنفال: ٢٢]و﴿ ٱلصَّآخَّةُ ﴾ [عبس: ٣٢] و﴿ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ ﴾ [الحشر: ٤]، و﴿ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ ﴾ [المجادلة: ٢٢] ونحو

ذلك.

ينبغي أن يشبع الشديد بعد إعطاء المد حقه لأن المد إنما حدث من أجل التشديد فإنه بتقدير سكون الحرف الأول من المثلين التقى ساكنان، ووجب المد. فمتى لم يوف التشديد حقه صار الحرف الذي بعد المد كالمتحرك فيكون المد حادثًا بلا سبب واللفظ ناقصًا حرفًا، فينبغي أن يوفى كل واحد من المد [١٧٠ظ] حقه لتحصل الفائدة المرادة به.

الراء المشددة في مثل قوله تعالى: ﴿ وَخَرَّ رَاكِعًا ﴾ [ص: ٢٤]، و﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ضُرٌّ ﴾ [الزمر: ٨]، و﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ ﴾ [يونس: ١٢]، وقوله ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة: ٣]، و﴿ مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٥]، و﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة ١٨٢]، و﴿ وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ ﴾ [سبأ: ١٣] ونحو ذلك حيث كان، ينبغي أن يكون تشديدها مع يسر من غير زيادة في التكرار ولا عسر، لأن تكرارها نزل منزلة حرفين، على ما تقدم، ومتى شددت في عسر خرجت عن زنة حرفين وذلك لا يجوز.

الواو والياء إذا جاءتا مشددتين وبعد كل واحدة منهما مثلها فتعمد إشباع التشديد فيهما من غير مبالاة ولا تهيب، كقوله تعالى: ﴿ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] و﴿ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾ [الكهف: ٢٨] ونحو ذلك لأنهما في هذا الموضع متى فرط في تشديدهما التاء إلى التليين وذهاب إحدى الواوين الياءين، وقد امتنع فيهما ذلك من أجل التشديد، إلا أن ما بعدهما يجذبهما إلى التليين، فوجب المبالغة في التشديد

لئلا يزاحمه التليين [١].

[النون الساكنة والتنوين]

ينبغي أن يتعمد إدغامها في حروف [ولنمير] على اختلاف في إظهار الغنة، مثل قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿ مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٥]، و﴿ مِن وَالٍ ﴾ [الرعد: ١١]، و﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف: ١٧٨]، و﴿ وَإِن مِّنكُمْ ﴾ [مريم: ٧١]، و﴿ إِن نَّحْنُ ﴾ [إبراهيم: ١١]، و﴿ رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٨٢]، و﴿ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾ ۞ وَإِن كُنتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢، ٢٨٣]، و﴿ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾ لِّلَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨٣، ٢٨٤]، و﴿ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]، و﴿ عَشْرًا ﴿١٠٣﴾ نَّحْنُ أَعْلَمُ ﴾ [طه: ١٠٣، ١٠٤] وما أشبه ذلك.

فإدغامها اللام والراء والنون ظاهر لقرب المخارج، وإدغامها في الميم لاشتراكهما في الغنة والهوى في الفم، والواو حملاً على الميم لأن الواو ضارعت الميم بكونها من الشفة وأيضًا فإن المد الذي في الواو بمثابة الغنة التي في الميم. وفي الياء حملاً على الواو لأنها ضارعتها في المد وإن لم تكن معها من الشفة ولقربها، أعني الياء من الراء، لأن الياء أقرب شيء إلى الراء، ولذلك يجعل الألثغ الراء ياءً.

وينبغي أن يكون التشديد ولا غنة فيه بزنة حرفين مظهرين، ومع الغنة

---

(١) انظر: الرعاية [٢١٩]، والياءات المشددة لمكي أيضًا، والتمهيد [ص: ٢٠٤].

أقل من إظهار حرفين، والوجه في كون التشديد مع الغنة أقل في مثل ﴿ غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ [غافر: ٤٦]، ﴿ فَرِيًّا ۝٢٧ يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ ﴾ [مريم: ٢٧، ٢٨] وما أشبه ذلك، أن الغنة إذا بقيت في الحرف المدغم لم ينقلب قلبًا [١٧١و] صحيحًا، فلا يندغم بأسره، بخلاف ما إذا أدغم بغير غنة فإن الحرف الأول فيه مثل الثاني فيندغم بأسره، فعلى هذا يكون التشديد في الواو الأولى في ﴿ غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ أكثر منه في الواو الثانية للعلة التي تقدمت، وهي كون الأولى واوًا صحيحة فاندغمت بأسرها، وكون الثانية لم تنقلب قلبًا صحيحًا فلم تندغم بأسرها. وكذلك الياء في ﴿ فَرِيًّا ۝٢٧ يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ ﴾ على السواء.

ووجه الإدغام بغير غنة أن الإدغام في المتقاربين يوجب قلب النون إلى جنس الحرف الذي أدغمت فيه، فتنقلب مع الراء راءً، ومع اللام لامًا، ومع الواو واوًا، ومع الياء ياءً.

وهذه الحروف لا غنة فيها فلم يجب مع ذلك إبقاء غنة كسائر الحروف المتقاربة، وأما من أدغم بغنة فلأن الحرف إذا كان له مزية على الحرف امتنع إدغامه فيه.

والنون لها غنة في نفسها سواء كان من الفم أو من الأنف، لأن الغنة صوت من الخيشوم يتبع الحرف، وإن كان خروجه من الفم، فاجتمع فيها مقاربتها لهذه الحروف ومزيتها عليها بالغنة، فجذبها كل واحد منهما إلى حكمه، فأدغمت للمقاربة وبقيت الغنة لحفظ المزية التي يمنع ذهابها الإدغام،

وكـــأنهم كرهوا ذهاب الغنة، حتى لا يكون لها أثر البتة، وهم يجدون سبيلاً إلى الإتيان بها.

وأما إذا أدغمت في مثلها أو في الميم فإنك غير محتاج إلى غنة، لأن في كل واحدة من الميم، والنون غنة، فإن الميم وإن كان مخرجها من الشفتين فالغنة تابعة لها، فاستغنى عنها معهما.

قال ابن مجاهد: لا يقدر أحد أن يأتي بـــ [عمن] بغير غنة، لغنة الميم.

قال ابن كيسان: إذا أدغمت النون في الميم فالغنة غنة النون.

وقـــال غـــيره: الغنة غنة الميم لأن النون قد زال لفظها بالقلب وصار مخرجها من مخرج الميم، فالغنة للميم لا شك لا لها.

وأنا أقول: إن هذا يلزم عليه ما إذا أدغمت النون في الياء والواو بغنة فإن النون وإن انقلبت إلى الواو والياء وليس فيهما غنة، فالغنة تقدر باقية من النون، وإن كانت [١٧١ظ] قد انقلبت واوًا أو ياءً. ومثله ﴿ أَحَطتُ ﴾ [النمل: ٢٢] و ﴿ فَرَّطتُ ﴾ [الزمر: ٥٦] فإن الطاء تدغم بإبقاء شائبة منها مع أنها تنقلب تاء والإطباق لها لا للتاء، كذلك ههنا لا يمتنع أن تكون غنة النون باقية، وإن انقلبت ميمًا لأن غنة النون أقوى من غنة الميم، فكان تقدير بقائها أولى.

واعلم أنه قد يعرض في ثلاثة أحرف من الستة، وهي الميم والواو والياء علة تمنع الإدغام وتوجب بيان النون وخروجها من الفم معها، وذلك إذا وقع حرف من هذه الثلاثة بعد النون في وسط كلمة، مثل: شاة زنماء، وغنم زنم، وكنية وقنو، وفي الكتاب العزيز: ﴿ قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾ [الأنعام:

٩٩]، و﴿ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ ﴾ [الرعد: ٤]، و﴿ ٱلدُّنْيَا ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ١٠٩] لأنهم لو أدغموا لكان الإدغام موهمًا أن الأصل ليس فيه نون، إذ لو قالوا: زماء وزم لتوهم أن عين الفعل ولامه ميمان، وأن منزلته منزلة شاة جماء وغنم جم، ولو أدغموا في الياء والواو فقالوا في قنو: قو، وفي كنية: كية، وفي منية: مية، لصار بمنزلة ما عينه غير نون، كقولنا: حي بالرجل وعي بالأمر.

فأما إذا لم يقع لبس بأن تكون النون والحرف الذي بعدها من كلمتين كنحو ما قدمنا أو بأن يعلم من بنية الكلمة أن فيها نونًا مدغمة كنحو: امحي وأصله انمحى بوزن انفعل لأنا لو جعلنا الميم المشددة مقدرة ميمين صار وزنها افعل وليس ذلك في كلامهم حسن الإدغام لزوال اللبس.

فأما الراء واللام فلم يوجدا بعد نون ساكنة في وسط كلمة وفي لغة العرب. وهذا وإن قلَّ مثله في القرآن إلا أنا ذكرناه لئلا يتوهم من يسمعه أنه لحن خفي، فنبهنا عليه ليسلم منه.

الباء: إذا كانت مشددة في مثل قوله تعالى: ﴿ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ ﴾ [الأعراف: ١٣٩]، و﴿ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا ﴾ [الأعراف: ١٣]، و﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [المدثر: ٣]، و﴿ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ ﴾ [الفرقان: ٣٢]، و﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا ﴾ [النور: ٣٦]، أو ما أشبه ذلك فإن إشباع التشديد يتعين فيها ويجب لها، لأن التشديد يمكن الشفة من أخذ حظها من مخرج الباء ويجمعها عليها، فيؤمن من إطباقها [١٧٢و].

وما ذكرناه مما يستكره في الشين إذا شددت في مثل قوله تعالى: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهُ ﴾ [الصافات: ١٠١]و﴿ يُبَشِّرُكَ ﴾ [آل عمران: ٣٩]و﴿ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر: ٥٤] و﴿ أَبَشَّرْتُمُونِى ﴾ [الحجر: ٥٤]، و﴿ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [آل عمران: ٣٦] ينبغي أن تشبع تفشيها من غير إفراط، وذلك لأن التفشي مزية لها يجب حفظها عليها.

إذا لقيت ميم الجميع ميمًا أخرى فحافظ على التشديد لئلا يصيرا كميم واحدة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِم مَّا ﴾ [الأنعام: ٩]، و﴿ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ ﴾ [البروج: ٢٠]، و﴿ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٢]، و﴿ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴾ [هود: ٥٢] وهو كثير وينبغي أن يكون تشديد هذا الباب أعني تشديد الميمين آخذا حالاً متوسطة من غير إشباع ولا ترفيه لما يحافظ عليه من إبقاء الغنة، فإنك إذا أدغمت لم تدغم الحرف كله إذ قد أبقيت بعضه ظاهرًا، أعني الغنة، وإنما يكون التشديد بالغًا إذا أدغمت، ولم تغادر من الحرف الأول بقية.

إذا قرأت ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٤] فبين التكرير بيانًا ظاهرًا وشدد ما وجب تشديده بتوسط من أجل الغنة مع استوائهما في مقدار زمان النطق بهما. وكذلك حال النون في مثل قوله تعالى: ﴿ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ ﴾ [القصص: ٣]، وفي قوله تعالى: ﴿ هَلْ نَحْنُ ﴾ [الشعراء: ٢٠٣] في قراءة من أدغم، لاستواء الميم والنون في الغنة.

التشديد في الظاء والضاد في مثل قوله تعالى: ﴿ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ ﴾ [الفرقان: ٢٧]، و﴿ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ ﴾ [الشعراء: ١٨٩]، و﴿ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ﴾ [الفتح: ٦] ونحو ذلك من الحروف التي لها مزية على غيرها بإطباق أو تفش أو تكرار أو غير ذلك، يجب إشباعه فيه لحفظ المزية له وتوفيرها عليه به.

جميع ما تقارب مخرجه من الحروف أو جمعه وصف واحد، ينبغي أن يشبع التشديد فيه ليخلص بعضه من شائبة بعض، وستأتي أمثلة ذلك ومواضعه فيما بعد، إن شاء الله.

الطاء إذا سكنت وبعدها تاء فإن الإدغام يجب لتقارب المخرج، ويبقى صوت من الإطباق كقوله تعالى: ﴿ أَحَطتُ ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿ فَرَّطتُ ﴾ [الزمر: ٥٦]، و﴿ فَرَّطتُمْ ﴾ [يوسف: ٨٠]. وكان قياسه قلب الطاء تاءً وإدغامها في التاء، كما في الحروف المتقاربة مثل: ﴿ هَلْ ثُوِّبَ ﴾ [المطففين: ٣٦]، و﴿ مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٥] وما أشبه ذلك [١٧٢ظ].

إلا أنه لما كان من أحكام الإدغام أن الحرف إذا كان له فضيلة ومزية على مقاربة امتنع الإدغام، وكان للطاء فضيلة وميزة على التاء بالإطباق الذي في الطاء كره ذهاب إطباقها بالإدغام مع القلب المحض، فغادروا فيه صويتًا من الإطباق لئلا يجحفوا بها ويسلبوها مزيتها فأدغمت في التاء مع إبقاء شائبة من الطاء لذلك.

وكذلك القاف إذا سكنت ووليتها الكاف لازمة في مثل قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴾ [المرسلات: ٢٠] فإن الإدغام يجب لقرب

المخرج، إلا أنك تبقي شائبة من جهر القاف وقوتها واستعلائها وقلقلتها كما تصنع بالغنة والإطباق مع الإدغام في ﴿ مَّن يُؤْمِنُ ﴾ [يونس: ٤٠]، و﴿ أَحَطتُ ﴾ [النمل: ٢٢]، لأن الغنة لا تدخل بكليتها في الياء ولا الطاء في التاء من أجل إطباقها واستعلائها، كذلك القاف لا تدخل في الكاف لقوتها وضعف الكاف عنها، وحال تشديد ذلك في المتوسط بين المبالغة والتخفيف على نحو ما تقدم[1].

لام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفًا، ولا يجوز أن تظهر مع شيء منها، لأن هذه اللام لا تكون إلا ساكنة، وهي لازمة لكل نكرة ومخالطة أكثر الحروف، فاجتمع لها السكون اللازم والكثرة والمخالطة فخففت بالإدغام إذ كان ذلك راحة، مع أن المعنى لا يختل به. والحروف الراء والنون والطاء والظاء والثاء والدال والذال والتاء والسين والزاي والصاد والضاد والشين.

فإدغامها في الراء نحو ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة: ٣] وفي النون نحو: ﴿ ٱلنَّبَإِ ﴾ [النبأ: ٢]، و﴿ وَٱلنَّوَىٰ ﴾ [الأنعام: ٩٥]، و﴿ ٱلنَّارَ ﴾ [البقرة: ٢٤]، و﴿ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ٨] . وما أشبه ذلك، فأدغمها وحاذر تغليظ النون وتطنينها لئلا يصير اللفظ بها مشربًا إطباقًا ما فإنه مكروه. وإدغامها في الطاء نحو: ﴿ ٱلطَّالِبُ ﴾ [الحج: ٧٣]، و﴿ وَٱلطَّارِقِ ﴾ [الطارق: ١] وفي

(١) انظر: النشر (١/ ٢٢١)، والكتاب (٤/ ٤٦٠).

الظاء نحو ﴿ ٱلظُّلَّةِ ﴾ [الشعراء: ١٨٩] و ﴿ ٱلظَّالِمِ ﴾ [النساء: ٧٥]. وفي الثاء نحو: ﴿ ٱلثَّوَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩٥] و ﴿ ٱلثَّرَىٰ ﴾ [طه: ٦]. وفي الذال نحو: ﴿ وَٱلذِّكْرِ ﴾ [آل عمران: ٥٨] و ﴿ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ [الأنعام: ٦٨]. وفي الدال نحو: ﴿ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤]و ﴿ ٱلدَّارِ ﴾ [الأنعام: ١٣٥].

وفي السين نحو ﴿ ٱلسَّلَمِ ﴾ [المائدة: ١٦] و ﴿ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الحج: ٤]. وفي الزاي نحو ﴿ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ ﴾ [النحل: ١١] وفي التاء نحو ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ﴾ [التوبة: ١١٢]، و﴿ ٱلتَّقْوَىٰ ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وفي الصاد نحو: ﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٥٣]، و﴿ وَٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٧]، وفي الضاد نحو: ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾ [النساء: ٩٥]، وفي الشين نحو: ﴿ ٱلشِّمَالِ ﴾ [الكهف: ١٧]، و﴿ ٱلشَّرَابُ ﴾ [الكهف: ١٧].

فإن كانت اللام غير لام المعرفة جاز فيها الإدغام وتركه. وقد قرأ القراء بالوجهين، كقوله تعالى: ﴿ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ ﴾ [المطففين: ٣٦]، وما أشبه ذلك من ﴿ بَلْ نَحْنُ ﴾ [الواقعة: ٦٧] و﴿ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ ﴾ [النساء: ١٥٥] فاستعمال الإظهار والتخفيف فيها يكون بمقتضى الطريق والرواية، إلا في لام واحدة وهي التي توجد ساكنة آخر الفعل وموضع لامه وبعدها نون، لضمير كانت النون أو لغير ضمير، كـ ﴿ جَعَلْنَا ﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿ وَأَنزَلْنَا ﴾

[البقرة: ٥٧]، و﴿ ضَلَّلْنَا ﴾ [السجدة: ١٠]، و﴿ قُلْ نَعَمْ ﴾ [الصافات: ١٨]، و﴿ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢١١] وما أشبه ذلك، فإن الإدغام يمتنع فيها بالاتفاق، لعلة تأتي فيما بعد. إن شاء الله.

ومما تتعين ملاحظته في باب التشديد ترك التفريط فيه، واعتماد مؤاخاته فيما إذا توالت عدة تشديدات وتجاورت. والإفراط في مثل، و﴿ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ﴾ [هود: ٤٨]، وكذلك ﴿ وَمَن مَّعَكَ ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، و﴿ بَحْرٍ لُّجِّيٍّ ﴾ [النور: ٤٠]، وكذلك ﴿ مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾ [يس: ٥٨]، و﴿ غِلاًّ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [الحشر: ١٠]، و﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ ﴾ [الذاريات: ٦٠] لأن بعضه يصير كالمثقال للبعض، فيعلم باجتماعه وتواليه ناقصه من زائده، وتصير نسبة الإفراط فيه إلى التفريط فيه نسبة المشدد إلى المخفف، فيبين خلل ذلك، بخلاف ما إذا كان التشديد منفردًا فإنه لا يكون هناك ما يوازن به فلا يبين الخلل فيه.

[فأما التليين:]

فهو أن تجتمع واوان الأولى ساكنة مضموم ما قبلها طرف، والثانية متحركة أول كلمة أخرى، أو ياءان الأولى منهما ساكنة مكسور ما قبلها آخر كلمة بعدها ياء متحركة في أول كلمة أخرى، فيكون العمل فيهما من موضع واحد مع بقاء المد واللين وعدم التشديد المحيز، كقوله تعالى: ﴿ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ ﴾ [البقرة: ٢١٨]، و﴿ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، وكقوله ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ ﴾

[السجدة: ٥]، و﴿ فِي يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٧]، و﴿ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴾ [الماعون: ٢]، و﴿ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ ﴾ [الناس: ٩]، وسواء كان الواو والياء وصلاً لهاء الضمير أو غير وصل، كقوله تعالى: ﴿ وَيَقْدِرُ لَهُۥ ۚ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ وَهُوَ ﴾ [سبأ: ٣٩]، و﴿ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ۖ وَإِن تَوَلَّوْا ﴾ [هود: ٣]، وكقوله تعالى: ﴿ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴾ [القصص: ٥٢]، و﴿ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ ﴾ [الفتح: ٢٩]، فالواجب في هذا جميعه أن تشبع الضمة التي [١٧٣ظ] قبل الواو الساكنة، وتمكن الواو تمكينًا جيدًا، وتخفف الواو المتحركة تخفيفًا حسنًا لطيفًا لئلا تزول عن حد التليين وتلحق بالتشديد. كما إذا انفتح ما قبل الواو الأولى مثل قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ ﴾ [الأعراف: ٩٥]، و﴿ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ ﴾ [الأنفال: ٧٢]، و﴿ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾ [المؤمنون: ٦٠] وما أشبه ذلك.

وكذلك في الياءين أيضًا ينبغي أن تشبع الكسرة التي قبل الياء الأولى وتمكنها تمكينًا جيدًا، وتخفف الياء بعدها تخفيفًا لطيفًا لئلا تخرج عن حد التليين وتشارك ما يشدد من الياءين إذا كان قبل الأولى منهما فتحة. كقوله تعالى: ﴿ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾ [آل عمران: ٣٩]، و﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف: ١٧٨] على قراءة من أدغم فأمحض الإدغام ولم يأت بغنة.

وذلك لأن الواوين إذا اجتمعتا كذلك والياءين أيضًا وجب الإدغام

وجرت مجرى الحروف الصحاح بزوال اللين، وكذلك إذا كانا حرفي مد ولين ولم يكن هناك مزية تمنع الإدغام في مثل عوار وإياك.

وهذا الذي ذكرنا من التليين في الواو والياء إذا كانتا حرفي مد ولين طرفا حكم تمتازان به عن أنفسهم إذا لم تكونا حرفي مد ولين، ولم يكن فيها مزية، وعن غيرهما من سائر الحروف الصحاح، لأن الحروف الصحاح إذا التقتا من حرفان مثلان أحدهما ساكن والآخر متحرك وجب الإدغام، وسواء اجتمعتا في أوسط كلمة كقوله تعالى: ﴿ قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴾ [الأعلى: ٣] و﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ ﴾ [الحديد: ١]، و﴿ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴾ [الكهف: ٣٧]، و﴿ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء: ٨١]، أو في آخر كلمة وأول كلمة أخرى، كقوله تعالى: ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى ﴾ [النمل: ٢٨]، و﴿ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، و﴿ عَصَواْ وَّكَانُواْ ﴾ [البقرة: ٦١].

وأما هذان الحرفان فإنهما يدغمان إذا كانا وسطاً ولم تكن هناك مزية كقوله تعالى: ﴿ أُوْلُواْ قُوَّةٍ ﴾ [النمل: ٣٣]، و﴿ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [القصص: ٨٣]، و﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥] وقد لا يدغمان إذا كان هناك مزية كما في قوول وخوول.

والعلة في وجوب التليين ما قدمناه من أن الحرف يمتنع إدغامه إذا كان له مزية على (مقاربة، فلذلك يمتنع إدغامه إذا كان له مزية على) مماثلة. والواو إذا كان قبلها ضمة وسكنت، والياء إذا انكسر ما قبلها وسكنت فقد

تكامل مداهما باجتماع الضمة والواو والكسرة والياء، كما إذا اجتمعت الفتحة والألف فإذا وقعت واحدة منهما [١٧٤و] طرفًا فالمد واجب لها لأنه قد يجوز السكت عليها.

وقد يجوز أن لا يكون الحرف الذي يلقاها في أول الكلمة التي بعدها مثلها، وإذا كان المد قد وجب لها إذا كانت طرفًا فالمد مزية لا يجوز إبطالها بعد خروجها، وصار وجوب المد ههنا في المنفصلين لحفظ المزية في مثل قوول وما أشبهه، كوجوبه في المتصلين لحفظ المزية (وذلك لأن قوول) فوعل من قاولن وقد ثبت المد فيها قبل قوول، فإذا قالوا قوول لزمهم أن لا يبطلوا ذلك المد لأن الواو هي الألف في قاول، فهي مد بكل حال.

فقد بان أن الواو والياء يكون لهما في بعض الأحوال مزية على أنفسهما في حال أخرى وذلك في الطرف مثل ﴿ قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ ﴾ [يوسف: ٧١] وفي الوسط في مثل قوول وطووع، ومثله قول الشاعر:[1]

بان الخليط ولو طووعت ما بانا

فامتنع الإدغام لذلك ووضح لك أيضًا كيفية اللفظ بالملين وامتناع التشديد فيما وجب فيه التليين بالعلة، فتدبره، إن شاء الله.

وأما الفرق بين التشديد والتليين في حرفية فهو أن آلة النطق لا تعتمد على مخرج الياء والواو في التليين كما تعتمد عليه في التشديد، وإنما يشار لمخرجهما مع امتداد الصوت، وأن زمان النطق بالتليين أطول من زمان النطق بالتشديد، لأن المد يبقى مع التليين ويذهب مع التشديد، فلذلك كان

(١) هو جرير كما شرح ديوانه للصاوي [٥٩٣]

زمان التليين أطول [١].

[فأما الإظهار:]

فهو حكم يجب عند اجتماع حرفين تباعدا، إما في المخرج أو في الخاصية، والأول منهما ساكن، كقوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنصَارِىٓ ﴾ [آل عمران: ٥٢]، ﴿ قَدْ خَلَتْ ﴾ [البقرة: ١٣٤] وحقيقة البيان لأن المخرج يبين بالقطع.

وأما الإخفاء:

فحكم يجب عند اجتماع حرفين أخذا حالاً متوسطة بين المباعدة في ذينك والمقاربة، وسبق أحدهما بالسكون، كقوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ ﴾[مريم: ٧٥]، ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران: ٢١]، و﴿ وَلَمَن صَبَرَ ﴾ [الشورى: ٤٣] وما أشبه ذلك، وحقيقته السترة، لأن المخرج يستتر بالاتصال.

فالتشديد إذن هو إدخال حرف في حرف، والإظهار هو قطع حرف عن حرف، والإخفاء هو اتصال حرف بحرف فبالتشديد يدخل الحرف ويغيب، وبالقطع يظهر ويبين، وبالاتصال يخفى ويستتر، ولهذه العلة لم يكن [١٧٤ظ] الإخفاء إلا في حرفي الغنة النون والميم، لأن الاتصال لا يتأتى إلا

---

(١) انظر: الممتع لابن عصفور [٦٩٥]، والكتاب [٢/ ٤١٤]، والسبعة [١٢٥]، والكشف [١/ ١٦١]، والرعاية [٢٣٦]، والتحديد [٩٦] والنشر [٢/ ٢٢]، وشرح المقدمة لابن الجزري [ص ٤٥] ونهاية القول المفيد [ص ١١٦]، وشرح الكافية الشافية [٤/ ٢١٩٢].

فيهما، لأن الصوت إذا جرى في الخيشوم أمكن اتصال الحرفين من غير إظهار ولا تشديد. ولذلك ينبغي أن يكون النطق بالمخفى بين التخفيف وبين التشديد، كما أنه بين الإظهار وبين الإدغام.

واعلم أن الإظهار يخالف الإخفاء بكونه يوجد في حروف كثيرة ومواضع عدة، وهي ما عدا مواضع التشديد والتليين والقلب والإخفاء، إلا أن الإظهار يكون في بعض الحروف أبين منه في بعض، بسبب البعد والقرب.

فأما كيفية اللفظ بالمظهر فأن يكون قطعك مخرج الحرف المظهر بإسكانه وأخذك في الحرف المتحرك بعده في زمان واحد ووقت واحد من غير إبطاء يوهم التشديد، ولا إزعاج يأخذ بك إلى الإقلال والتحريك. هذا مع إخلاص سكون الساكن وإشباع حركة المتحرك. وسنورد من أمثلة ذلك في الكتاب العزيز ما يقاس عليه غيره ويستدل به على ما سواه، إن شاء الله.

[أمثلة الإظهار:]

اللام: إذا سكنت في غير إدغام يجب أن تحسن تخليصها في إظهار وبيان وتتوقى في ذلك إزعاج سكونها وتنفيره فإن هذه الحال أسرع شيء بها إلى الحركة، وسواء كانت من نفس كلمة في مثل قوله تعالى: ﴿ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ﴾ [الفرقان: ١٥]، و﴿ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾ [الفرقان: ٤٩]، و﴿ فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾ [التوبة: ١٢٣] أو جاءت للتعريف وبعدها سوى ما ذكرناه من الحروف التي تدغم معها في مثل قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ ﴾ [الأعراف: ٤٠]، و﴿ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم: ١]، و﴿ ٱلْمَجِيدِ ﴾ [ق: ١] ، وغير ذلك، لما فيها

من المخالطة لأكثر الحروف والانحراف، فصار في النطق بها نوع ثقيل، فيثقل السكون بثقلها، فما لم يتعمل لإظهارها ويتأن فيه آلت حالها إلى الإزعاج والإقلاق وعلى أن في العامة من إدغام اللام في الجيم عادة له، فنبه عليه ليجتنب.

وكذلك إذا كانت لامًا بالفعل، وبعدها نون فأحسن خلعها وأجد إظهارها وفكها، وإلا صارت نونًا، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا ﴾ [البقرة: ٥٧]، و﴿ جَعَلْنَا ﴾ [البقرة ١٢٥]، و﴿ حَمَلْنَا ﴾ [الإسراء: ٣]، و﴿ وَفَضَّلْنَاهُمْ ﴾ [الإسراء: ٧٠]، و﴿ وَأَدْخِلْنَا ﴾ [الأعراف: ١٥١]، و﴿ بَدَّلْنَا ﴾ [الأعراف: ٩٥]، و﴿ أَكْفِلْنِيهَا ﴾ [ص: ٢٣]، وكقوله ﴿ قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَاخِرُونَ ﴾ [الصافات: ١٨]، و﴿ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢١١] وهو كثير.

وكيفية اللفظ بها أن تلصق به لسانك بمخرج اللام من الحنك الأعلى ثم تلفظ بالنون [١٧٥و] محركة أبين حركة وأخفها لئلا [تضرب اللام عند خروج النون فتنزعج، وتكلف ترقيق اللام] لئلا تتشرب غنة النون فتندغم، لأنهما قريبتا المخرج وربما تختلطان، وكثيرًا ما تسمع اليوم القراء لا يفرقون بين ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ ﴾ [سبأ: ١٠]، و﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ ﴾ [الصافات: ١٤٧].

وتوق تغليظ هذه النون وتطنينها لئلا يصير اللفظ بها مشوبًا بإطباق ما كاللفظ بالناس والنهار والنار، وقد تقدم ذكره وكذلك عند التاء والسين والصاد وغيرها مما تظهر معه، مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا ﴾ [الأنعام:

١٥١]، و﴿ فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [الأنعام: ٥٤]، و﴿ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٩٥] أحسن سكون اللام واحرسها عن الإزعاج.

والعلة في وجوب إظهار هذه اللام مع النون ومخالفتها غيرها أن اللام من حقها في الأصل أن لا تدغم في النون لتباعدهما في الخاصية، فإن اللام لها مزية على النون بانحرافها وسعة مخرجها، وإنما أدغمت فيها لام التعريف لأنها كثرت بدخولها على كل نكرة يراد تعريفها واتحدت بما بعدها وسكنت في الأصل لما أيد من تحصينها وصيانتها عن الحذف بحال ولذلك جعلت أولاً فوجب لها الإدغام باجتماع الكثرة والسكون والاتحاد، لأن ذلك يقتضي التخفيف، ولهذا المعنى أدغمت في الحروف التي ذكرناها، ولم تدغم في غيرها إذا كانت أصلاً.

أم لام [هل وبل] وما أشبههما فإنها وإن كانت ساكنة في الأصل إلا أنها لم تكثر كثرة لام التعريف، ولا لزمت ما تدخل عليه لزومها، لأن [هل وبل] يمكن السكوت عليهما مفردتين عما بعدهما فقربت من وجه [وبعدت من وجه]، فلذلك جاز فيها الإدغام وتركه.

أما هذه اللام أعني التي هي لام الفعل إذا وليتها النون فإن الأسباب الموجبة للإدغام في لام المعرفة ولام [هل وبل] تكون معدومة معها، لأن لام الفعل لم تكثر كثرة لام التعريف ولا لزمها السكون لزومه لام التعريف ولام [هل وبل] لأن لام الفعل قد وجبت لها الحركة في صيغتي الماضي والمستقبل.

ولا وجد فيها من الاتحاد بما وليها ما وجد في لام التعريف لأن لام

الفعل قد تليها الأسماء المظهرة في الأكثر والضمائر المنفصلة، فقد فارقت هذه اللام لام المعرفة في الاتحاد والكثرة، وفارقت لام هل وبل في السكون اللازم فقبح فيها الإدغام ووجب الإظهار والرجوع [١٧٥ظ] إلى الأصل لذلك البعد والمفارقة.

النون الساكنة والتنوين: يجب إظهارهما عند حروف الحلق على خلاف بين القراء في الخاء والغين، ويكون ذلك مع توقي التشديد في النون لئلا يصير الحرف حرفين بطول المكث، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ مِّنْ خَيْرٍ﴾ [البقرة: ١٠٥]، و﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ﴾ [النمل: ٦٠]، و﴿ أَمَّنْ هُوَ ﴾ [الزمر: ٩]، و﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾ [البقرة: ٦٢]، و﴿ مِّنْ عِندِهِۦ ﴾ [المائدة: ٥٢]، و﴿ مِّنْ حَيْثُ ﴾ [البقرة: ١٩١]، و﴿ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ [النساء: ٤٣] ولا تلتفت إلى قول من أظهر في ذلك صوتًا كصوت الصنجة تلقى في الطست، فإنه خطأ وستأتي علة وجوب إظهارها هنا.

الزاي: إذا سكنت في مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ ﴾ [الإسراء: ٦٤] ونحوه فأجد إسكانها وأحسن إبرازها وإظهارها، لأن الزاي بعيدة من الميم في المخرج لأن الميم من الشفة والزاي من أسلة اللسان مع السين، إلا أن في الزاي جهرًا وهي مشاركة للسين في المخرج والصفير فوجب لها الإظهار لحفظ المزية ودفع المشاركة.

الضاد: إذا سكنت وكان بعدها طاء فأحسن تخليص الضاد منها بالإظهار، وحاذر سبق التشديد إليها فيذهب التفشي وتصير طاء، وذلك

لاجتماعهما في الإطباق في مثل قوله تعالى: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و﴿ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٩]، لئلا تصير: اطر واطررتم إليه. وكذلك إذا وليتها جيم في مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ ﴾ [الحجر: ٨٨] ينبغي أن تحسن تخليصها من الجيم بالإظهار، وتحفظ تفشيها بإبراز السكون، وما لم تفعل ذلك ربما تصير جيما، وتندغم في الجيم، وذلك لا يجوز لتباعد ما بين الجيم والطاء وبين الضاد في الخاصية لأن في الضاد مزية على الطاء بالتفشي والاستطالة، وهما مشتركان في الإطباق. والإطباق مظنة الإدغام، فوجب الإظهار لحفظ مزيتها ودفع الإدغام المخل بها، وكذلك حالها أيضًا مع الجيم لأنهما وإن تقاربتا في المخرج فللضاد عليه مزية بما ذكرنا.

الجيم: إذا سكنت ووليتها هاء في مثل قوله تعالى: ﴿ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ ﴾ [الأنعام: ٥٢]، و﴿ وَجْهِىَ لِلَّذِى ﴾ [الأنعام: ٧٩] وجب أن تبين إظهار الجيم وفكها، لما بين الجيم والهاء من البعد في المخرج وفي الخاصية أيضًا، فإن الجيم مجهور شديد، والهاء مهموس رخو، وفي الهاء خفاء وفي [١٧٦و] الجيم ظهور.

الحاء: إذا سكنت وبعدها هاء في مثل قوله تعالى: ﴿ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا ﴾ [الإنسان: ٢٦] وجب إظهار بحة الحاء وخفاء الهاء، لئلا ينقلب الهاء حاءً، لقرب المخرج واشتراكهما في الهمس. فيحدث الإدغام، وذلك لا يجوز.

الغين: إذا سكنت أمام القاف وجب إظهار الغين في مثل قوله تعالى: ﴿ لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران: ٨] لئلا ينقلب الغين قافًا لما بينهما من الاشتراك في الاستعلاء والقرب في المخرج، فيحدث الإدغام، وذلك لا يجوز لما بينهما من البعد في الخاصية، فإن القاف شديد والغين رخو، وفي القاف قلقلة ليست في الغين.

العين: إذا سكنت وبعدها همزة في مثل قوله تعالى: ﴿ وَدَعْ أَذَىٰهُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤٨]، ﴿ ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ ﴾ [النمل: ٣٧] وجب إظهار العين بتؤدة وتحقيق الهمزة، لئلا تنقلب عينًا، ويحدث الإدغام، وذلك لا يجوز لأن حروف الحلق لا يدغم ما تقارب منها. وقد تقدم. وكذلك إذا كان قبلها حاء في مثل قوله تعالى: ﴿ فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ ﴾ [الزخرف: ٨٩] لئلا ينقلب الحاء عينًا، ويحدث الإدغام لتقارب المخرج، وهما متباعدتان في الخاصية، فإن الهاء مهموس والعين مجهور، ولأن الجميع من حروف الحلق، ولا يدغم منها ما تقارب.

الدال: إذا سكنت عند النون، وكذلك الذال إذا سكنت عندها فاجهر بهما ولا تساهل وإلا صارتا غنة واندغمتا في النون، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ ﴾ [البقرة: ١٤٤] و﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: ٢٥] ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا ﴾ [البقرة: ٦٣]، و﴿ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا ﴾ [النساء: ٢١]، و﴿ فَنَبَذْنَٰهُمْ ﴾ [القصص: ٤٠]، و ﴿ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ ﴾ [الأعراف: ١٧١] وما أشبه ذلك،

لئلا تصير: قنرى، ولقنصركم الله، وإذا أخنا، وأخن، وانتقنا، وقبحه ظاهر لتباعد المخارج.

وكذلك الراء واللام مع الدال يتعمد إبانتها معهما لئلا يطرأ الإدغام في مثل: ﴿ لَقَدْ لَقِينَا ﴾ [الكهف: ٦٢]، و﴿ فَقَدْ لَبِثْتُ ﴾ [يونس: ١٦]، و﴿ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ ﴾ [يوسف: ٣٢]. وقبحه ظاهر، وإنما نص أصحاب الأداء على ذلك مع بعده لأن في العامة من الإدغام فيه فاش في منطقة وعادته مستمرة به.

وكذلك إذا سكنت أمام الخاء في مثل قوله تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ ﴾ [البقرة: ١٣٤]، و﴿ وَيُدْخِلُهُمُ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [محمد: ٦]، و﴿ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴾ [الحجر: ٤٦]، و﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [الفتح: ٢٧]، و﴿ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ ﴾ [الفتح: ٢٥]، ونحو ذلك، لتباعدهما في المخرج. والخاصية في ذلك أن الدال شديدة مجهورة والخاء رخوة مهموسة، فتعين الإظهار لذلك التباعد.

الميم: إذا سكنت عند الفاء والواو في مثل قوله تعالى: ﴿ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٥]، و﴿ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم ﴾ [محمد: ٣٠]، [١٧٦ ظ]، و﴿ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران: ١٠]، و﴿ أَنتُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ ﴾ [الزخرف: ٧٠] على مذهب من أسكن الميم ولم يلحق، ﴿ نَعَمْ ۚ فَأَذَّنَ ﴾ [الأعراف: ٤٤]، و﴿ قُمْ فَأَنذِرْ ﴾ [المدثر: ٢]، و﴿ حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ﴾

[الدخان: ١، ٢]، و﴿ يُسْلِمْ وَجْهَهُۥ ﴾ [لقمان: ٢٢] فأظهر غنتها، وأجد إسكانها وتوق إزعاجها وسبق الحركة إليها بأن تطبق شفتيك على الميم في وقت واحد من غير إبطاء يؤول إلى التشديد، ولا اضطراب يوهم الإزعاج والتحريك. وهذا الأصل ينبغي أن يستعمل في جميع ما يجب إظهاره.

والعلة التي من أجلها أظهرت الميم عند الفاء والواو وأخفيت مع الباء، مع وجود المقاربة في الجميع، فإن الجميع من حروف الشفة أن في الميم غنة، والغنة مزية في الميم يجب حفظها، فبعدت بها من الفاء والواو، فوجب الإظهار وامتنع الإدغام، وكان مع الفاء أولى لأن في الفاء تفشيًا يقربها من الثاء، ومخرجها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى، والشفتان لا تنطبقان بها، وكذلك الواو أيضًا: تشاكل الفاء في أن الشفتين لا تنطبقان بها فشاركنها في ظهور الميم عندها.

وكانت حال الباء وسطًا لاتحادها بالميم في انطباق الشفتين والقوة ما خلا الغنة، فلما جاء الاتصال والغنة وجب الإخفاء لذلك.

وألحق بعضهم الباء بالفاء والواو في الإظهار عند الميم لما بين الباء والواو من الشبه، وليس إلحاق مساواة، فإن فك الفاء وإظهارها عند الميم أبين منه عند الباء، وإنما يظهر الباء معها ظهورها مع غير ما ذكرناه من الحروف.

حروف الإطباق: إذا سكنت أمام التاء وجب أن يتكلف بيانها وإظهارها من غير تنفير ولا تشديد، كقوله تعالى: ﴿ عَرَّضْتُم بِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، و﴿ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، و﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً ﴾ [طه:

٩٦]، و﴿ وَخُضْتُمْ ﴾ [التوبة: ٦٩]، و﴿ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، ما خلا الطاء فإنها تدغم في التاء وتبقى شائبة من إطباقها، وقد مر ذلك في موضعه، وذلك لتباعدهما بالإطباق مع قرب المخرج المستصعب على اللسان.

الظاء: إذا سكنت وبعدها نون في مثل: ﴿ وَحَفِظْنَاهَا ﴾ [الحجر: ١٧] ينبغي أن تشح عليها لئلا تنقلب نونًا وتندغم في النون فتصير: حفناها، وهو عادة قبيحة، وقد تقدم مثله.

وكذلك الضاد مع اللام والراء والنون في مثل: ﴿ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿ سُندُسٍ خُضْرٌ ﴾ [الإنسان: ٢١]، و﴿ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [المطففين: ٢٤]، و﴿ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [الملك: ١٩]، و﴿ يَغْضُضْنَ ﴾ [النور: ٣١]، [١٧٧و]، و﴿ لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [الطلاق: ٤]، و﴿ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ﴾ [هود: ٣]، و﴿ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ ﴾ [الفرقان: ١٧]، و﴿ تَضْلِيلٍ ۝ وَأَرْسَلَ ﴾ [الفيل: ٢، ٣]، و﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا ﴾ [الإسراء: ٢٤] وما أشبه ذلك، متى لم يراع فكه ويخلص بيانه اندغم.

الثاء: إذا سكنت وبعدها خاء في مثل قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ ﴾ [محمد: ٤]، وقوله ﴿ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنفال: ٦٧] وجب أن يبين سكونها وتظهر، لتباعدهما في المخرج ولضعف الثاء وقوة الخاء. ونبه على ذلك كله لأن إدغامه على بعض الألسنة.

الباء: إذا سكنت وبعدها واو أظهرت الباء، وذلك مثل: ﴿ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿ فَٱنصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ [الشرح: ٧-٨] لتباعدهما من حيث الشدة والرخاوة فإن الباء شديدة والواو رخوة، وفي المخرج أيضًا فإن الواو لا تنطبق بها الشفتان والباء تنطبق بها الشفتان.

وينبغي أن يتكلف إظهار الراء في مثل ﴿ بَشَّرْتُمُونِي ﴾ [الحجر: ٥٥] و﴿ أَمَرْنَا ﴾ [الإسراء: ١٦] و ﴿ فَغَفَرْنَا ﴾ [ص: ٢٥] وكل راء ساكنة لقيت نونًا سواء كانا من كلمة أو كلمتين، مثل ﴿ وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ ﴾ [الكهف: ٢٨]، و﴿ أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٤]، و﴿ ٱذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ ﴾ [يوسف: ٤٢]، و﴿ فَأَثَرْنَ بِهِۦ ﴾ [العاديات: ٤] لتباعدهما في التكرار ،فإن الراء مكررة، وحتى لم يتكلف البيان اندغمت فيها، للقرب في المخرج، وكذلك حكمها مع اللام، كقوله: ﴿ ٱغْفِرْ لِي ﴾ [الأعراف: ١٥١] و ﴿ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ ﴾ [لقمان: ١٤] إلى في قراءة من أدغم.

وكذلك ينبغي أن تخلص الراءين إذا اجتمعتا والأولى متحركة والأخرى ساكنة في مثل قوله ﴿ أَقْرَرْتُمْ ﴾ [البقرة: ٨٤] و ﴿ فَفَرَرْتُ ﴾ [الشعراء: ٢١]، وتظهر الأخيرة منهما من غير زيادة في التعمل تصير بك إلى التكلف، ولا هذرمة تزعج السكون وتقلقله، وكذلك الضادين في مثل ﴿ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ ﴾ [النور: ٣١] و﴿ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾ [لقمان: ١٩] لما في الراء من التكرار ولما في الضاد من التفشي والاستطالة، هذا مع المماثلة

التي هي بنفسها ثقل، فتعمد لطف اللفظ بهما.

الجيم: إذا سكنت أمام الزاي، والشين أشبع سكونها وأظهره في قوله تعالى: ﴿ ٱلرِّجْسَ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و﴿ وَٱلرُّجْزَ ﴾ [المدثر: ٥]، و﴿ أَجْسَامُهُمْ ﴾ [المنافقون: ٤] لأن الجيم شديد والسين والزاي رخوان إلا أن الجيم تجذبها السين والزاي إلى مخرجهما لشبه قلقلة الجيم بالصفير، فربما اندغمت الجيم فيهما فصارت سينًا أو زايًا.

الصاد والضاد: إذا سكنت أمام الطاء في مثل قوله تعالى: ﴿ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴾ [النمل: ٧]، و﴿ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا ﴾ [فاطر: ٣٧]، و﴿ فَٱرْتَقِبْهُمْ وَٱصْطَبِرْ ﴾ [القمر: ٢٧]، وقوله ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ ﴾ [البقرة: ١٧٣] ينبغي أن يجاد تخليصهما من الطاء، لأن الإطباق يجذب الصاد والضاد إلى مخرج الطاء فربما انقلبتا إليها، فطرأ الإدغام وذلك قبيح لما بينهما من التباعد، فإن الصاد [٧٧ظ] والضاد من الحروف الرخوة، والطاء شديدة، ولأن في الصاد صفيرًا وفي الضاد تفشيًا واستطالة، وذلك يمنع الإدغام ويقتضي الإظهار.

الشين: إذا سكنت وبعدها ياء في مثل قوله تعالى: ﴿ فِى مَشْيِكَ ﴾ [لقمان: ١٩] ينبغي أن تحسن تخليص سكون الشين وتبيين كسرة الياء بعدها لتظهر مزية التفشي فيها، لأن الشين وإن قربت من مخرج الياء إلا أنهما قد تباعدتا من حيث إن الشين مهموس والياء مجهور وفي الشين تفش ليس في الياء، فما لم يتعمل لبيانها لا يؤمن أن تندغم فيها، وذلك قبيح.

وكذلك السين إذا سكنت ووليتها تاء افتعل أو استفعل في نحو ﴿ وَٱسْتَكْبَرَ ﴾ [البقرة: ٣٤] و ﴿ ٱسْتَوَىٰٓ ﴾ [البقرة: ٢٩] أحسن إبرازها وتصفيتها مع توقي إزعاجها لأنهما يشتركان في الهمس فلا يؤمن الإدغام بذلك الاشتراك، وقد تباعدا من حيث الخاصية، فإن السين رخو والتاء شديد، وذلك موجب للإظهار.

الزاي: إذا جاءت ساكنة لخص بيانها وأظهرت، وسواء عقبها حرف مجهور أو حرف مهموس، لأن لها مزية بالصفير يجب حفظها لها وتوفيرها عليها، كما تقدم ذكره.

[أمثلة الإخفاء]

النون والتنوين: يخفيان عند خمسة عشرة حرفًا من حروف الفم وهي: القاف والكاف والجيم والشين والضاد والصاد والسين والزاي والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء والفاء.

ومعنى خفائها ما قدمناه من اتصال النون بمخارج هذه الحروف واستتارها بها وزوالها عن طرف اللسان، وخروج الصوت من الأنف من غير معالجة بالفم، ولذلك إذا لفظ بها لافظ وسد أنفه بان الاختلال فيها، ولو تكلف متكلف إظهارها وأخرجها من الفم لأمكن، ولكن بعلاج، وهذا يبين بالمحنة.

فمثال إخفاء النون مع القاف قوله تعالى: ﴿ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ ﴾ [الأنعام: ٩٣] ومع الكاف ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ ﴾ [البقرة: ٩٨]، ومع الجيم

﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ ﴾ [النمل: ٨٩]، ومع الشين ﴿ وَلَئِن شِئْنَا ﴾ [الإسراء: ٨٦]، ومع الضاد ﴿ وَمَن ضَلَّ ﴾ [يونس: ١٠٨]، ومع الصاد ﴿ مِن صَلْصَٰلٍ ﴾ [الحجر: ٢٦]، ومع السين ﴿ مِن سَبِيلٍ ﴾ [التوبة: ٩١]، ومع الزاي ﴿ مِّن زَوَالٍ ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، ومع الطاء ﴿ عَن طَآئِفَةٍ ﴾ [التوبة: ٦٦]، ومع الدال ﴿ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ [فصلت: ٤٩] ومع التاء ﴿ أَن تَبَوَّءَا ﴾ [يونس: ٨٧]، ومع الظاء ﴿ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾ [سبأ: ٢٢]، ومع الذال ﴿ مِّن ذِكْرِى ﷺ بَل لَّمَّا ﴾ [ص: ٨]، ومع الثاء ﴿ مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ﴾ [البقرة: ٢٥]، ومع الفاء ﴿ مَن فَعَلَ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء: ٥٩]. [١٧٨و]

وإنما خفيت النون من هذه الحروف لأنها حروف الفم والنون أيضًا لها مخرج من الفم، والإخفاء في طلب الخفة به كالإدغام في طلب الخفة به، فما أمكن استعمال الخيشوم وحده في النون ثم استعمال الفم فيما بعده كان أخف عليهم من استعمال الفم في إخراج النون ثم عودهم إليه فيما بعدها.

وهو معنى قول سيبويه ﷺ كان أخف عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة. ولا يقع لبس في خروجها من الخيشوم، وساغ ذلك في حروف الفم دون حروف الحلق لقرب مدخل الخيشوم ومخرجه من حروف الفم دون حروف الحلق.

وحكى بعضهم عن المازني أنه قال: إن الجيم والشين والضاد والفاء والياء والزاي تكون النون معها بين بين، ومعنى خصه هذه الحروف وتنصيصه عليها بالبينية أن حروف الإخفاء أيضًا ترتبت في التوسط فكان

فيها أقرب وأبعد، فكان الإخفاء في الأقرب أكثر منه في الأبعد فصار الأبعد بين الإخفاء والإظهار، وقد مر شبه ذلك في الإظهار.

وكان حق الفاء أن تفرد عن حروف الإخفاء، لأن الفاء من حروف الشفتين، وحروف الشفتين لا حظ لها في الإخفاء لبعد النون منها في المخرج، إلا أن الفاء لما اتصلت بالتفشي الذي فيها بمخرج الثاء أجريت مجرى الثاء في إخفاء النون والتنوين فيها.

فأما وجوب إظهار النون عند حروف الحلق فلأن حروف الحلق تباعدت عن مخرج النون، وهي محتاجة إلى تمكن آلة النطق بها، وإذا كان قبلها نون ساكنة أمكن إخراجها ولم يستثقل ذلك استثقاله مع حروف الفم، لأن النون ليست من قبيل حروف الحلق كما أنها من قبيل حروف الفم فاجتمع لها حاجتها إلى تمكن النطق بها وبعدها عن مخرج النون وعدم الاستثقال الموجود مع حروف الفم لو ظهرت النون معها، فوجب الإظهار.

فأما الغين والخاء فإنهما أقرب حروف الحلق إلى حروف الفم، فتأثرا بذلك القرب حتى جاز فيهما الإخفاء والإظهار جميعًا وقد قرأ بهما، فمن أخفى النون عندها أجراهما مجرى حروف الفم، ومن أظهرها معهما فكأنه اعتبر قربهما من باقي حروف الحلق، فأجرى عليهما حكمها من الإظهار. [١٧٨ظ]

فقد بان أثر القرب والبعد في حروف الحلق حتى أن إخفاء النون عند الهمزة مستحيل غير ممكن، ولو تكلف متكلف ذلك لسقطت حركة الهمزة على النون وذهبت الهمزة، وإخفاؤها عند العين والحاء والهاء كذلك، ولو

أمكن لأمكن مع قبح، وإخفاؤها مع الغين والخاء ممكن مستحسن فجاز معهما أعني الغين والخاء الإظهار والإخفاء [وامتنع الإخفاء] ووجب الإظهار فيما عداهما.

الميم: إذا سكنت وبعدها باء وجب إخفاء الميم معها كقوله تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم ﴾ [المائدة: ٤٩]، و﴿ أَنۢبِـُٔهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿ هُم بِهِۦ يُؤۡمِنُونَ ﴾ [القصص: ٥٢] وذلك أن الباء قربت من الميم في المخرج فامتنع الإظهار واستوتا في أن كل واحدة منهما تنطبق بها الشفتان فتحقق الاتصال والاستتار، وامتازت الميم عنها بمزية الغنة فامتنع الإدغام فلم يبق إلا الإخفاء.

وقد اختلف القراء في العبارة عنها، فقال بعضهم: هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقهما على أحدهما، وهو مذهب ابن مجاهد، قال ابن مجاهد: والميم لا تدغم في الباء لكنها تخفى لأن لها صوتًا من الخياشيم تؤاخي به النون الخفية.

وقال آخرون: وهي مبينة للغنة التي في الميم.

وقال بعضهم: أخذنا عن أهل الأداء بيان الميم الساكنة عند الفاء والواو والباء في حسن من غير إفحاش.

وقال بعضهم: أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة في جميع القرآن إذا لقيت باء.

والأول هو القول.

فأما عبارة بعضهم عن ذلك بالبيان فالذي عندي أنهم لهم يريدوا البيان

الذي هو التفكيك والقطع، لأن ذلك إذا لفظ به جاء في الغاية من الثقل والإشباع، وإنما أرادوا بالبيان عدم الإدغام، لأن جماعة من أغمار القراء ذهبوا إلى أنه إدغام فسموه بيانًا لينبهوا على أنه ليس بإدغام، وإن كان إخفاء [١].

[فأما القلب: [٢]]

فإنه يجب في حروف كثيرة ومواضع عدة، مثل انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض، لما توجبه أحكام التصريف، وتحول الحروف الصحاح بعضها إلى بعض للإدغام الذي يوجبه تقارب الحروف، وكتاء افتعل في انقلابها [١٧٩و] طاءً مثل (اضطرب) [ليس في القرآن المتواتر]، ﴿ ٱضْطُرَّ ﴾ [البقرة: ١٧٣] ودالاً في مثل (ازدان) و﴿ تَزَّدَرِىٓ ﴾ [هود: ٣١]، وكانقلاب الهمزة إلى الواو والياء والألف، وغير ذلك من المواضع التي يبدل فيها بعض الحروف ببعض.

وليس استيعاب ذلك مما يليق بهذا الموضع، لأنه لا حاجة تدعو إليه فيه. لأن الحفظ والتلقين يحصلان لقارئ القرآن اللفظ بالمقلوب والمبدل، كما يحصلان له اللفظ بالأصل.

وإنما المقصود من ذلك تحصيل مالا ينضبط بمجرد الحفظ ويفتقر إلى موقف ومنبه، وهو النون الساكنة والتنوين إذا وليتهما الباء، كقوله تعالى:

---

(١) انظر النشر [٢/ ٢٧]، والكشف [١/ ١٦٦]، ونهاية القول المفيد [١٢٤].

(٢) وهو الإقلاب.

﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا ﴾ [التوبة: ١١٧]، و﴿ مِّنۢ بُيُوتِكُمۡ سَكَنٗا ﴾ [النحل: ٨٠]، و﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ ﴾ [البقرة: ١٨]، و﴿ فَٱنۢبَجَسَتۡ ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، و﴿ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ ﴾ [البقرة: ٢١٣]، و﴿ ءَايَٰتٖ بَيِّنَٰتٖ ﴾ [البقرة: ٩٩]، وما أشبه ذلك، فإن النون تنقلب ميمًا وتصير في اللفظ كقولك: مم بعد، مم بيوتكم، فامبجست منه، أمبؤني. وكذلك سائرها، كما تنقلب في عنبر ومنبر، ثم بعد قلبها ميمًا يتحول اللفظ إلى الإخفاء، لأن حظ الميم إذا سكنت أمام الباء الإخفاء، وغنة النون والميم عند الباء تشتبه، فلا يوجد في اللفظ فرق بين قوله ﴿ أَم بِظَٰهِرٖ مِّنَ ٱلۡقَوۡلِ ﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿ أَم بِهِۦ جِنَّةُۢ ﴾ [سبأ: ٨]، وبين قوله: ﴿ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [نوح: ١٧] و﴿ أَنۢبِـُٔونِي ﴾ [البقرة: ٣١]، سواء كان ما قبل الباء نونًا أو ميمًا، لا فرق بينهما، كلها في اللفظ سواء، ولو تكلف متكلف إخراج النون مظهرة من غير قلب ولا إخفاء لأمكن ولكن بمشقة وفرط معالجة.

وإنما قلبت ميمًا لأن الباء لزمت موضعها ولم تتخطه ولا كان للصوت مدار بها في غير موضعها ومخرجها، كما كان للنون، فكرهوا تكلف إخراجها من الفم وآثروا إعلالها مع الباء بالإدغام، كما آثروا إعلالها مع الميم به، ولم يصلوا إلى ذلك لأن الميم التي هي أقرب إلى الباء من النون لا تدغم فيها، لم يقولوا في أقم بكر: أقبكر، وكانت النون التي هي أبعد منها من الميم أجدر بأن لا تدغم في الباء لتباعد ما بين الخيشوم وبين مخرج الباء من الشفتين ولم

يكن بينهما مشابهة تجمعهما فطلبوا حرفًا يتوسط بينهما بملابسة تكون بينه وبين كل واحد منهما، فكان الميم لأن مخرجها من الشفة، وهي مخرج الباء، وفيها غنة من الخيشوم تلابس بها النون، فأبدلت منها لذلك. [١٧٩ظ]

ومما يليق إيراده بهذا الموضع الألف التي تبدل في الوقف من التنوين اللاحق للأسماء في حال النصب علامة للأمكن [والأخف]، وهذه الألف إنما أبدلت لتكون الدلالة على الخفة والتمكن موجودة في حال الوقف حسب وجودها في حال الوصل، والذي ينبغي أن ينبه عليه القارئ فيها أن يفرد حال الوقف عن حال الوصل، فلا يبدل هذه الألف في حال الوصل، فيقول: (رحيمًا ترجى) (حليمًا لا يحل)، ولا أن يقف على التنوين ويلغي إبدالها منه فيقول (رحيمًا) (حليمًا) في الوقف، فكلاهما قبيح.

ومن ذلك أيضًا الألف التي تبدل من نون التأكيد الداخلة على الفعل، كقوله تعالى: ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف: ٣٢]، وقوله ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق: ١٥]، لا يجوز أن يبدل من النون ألفا في حال الوصل فيقول (لنسفعا بالناصية) ولا أن يترك إبدالها في حال الوقف فيقول: لنسفعن، بل يقول في حال الوقف: لنسفعا، وليكونا. وفي حال الوصل يصل بالنون ولا يخالف ذلك فيكون مخلاً[1].

فأما حسن التخلص من دخول شوائب الحروف بعضها على بعض فيكون التنبيه عليه بعد ذكر السبب الموجب له، فنقول: السبب في ذلك أن

---

(١) انظر: السبعة [١٢٦]، والرعاية [٢٣٨]، والتحديد [٩٧]، والممتع [٦٩٧]، والنشر [٢/ ٢٢٥]، والكشف [١/ ١١٢].

يجتمع حرفان امتاز أحدهما عن الآخر بميزة ما، إما بتفخيم أو إطباق أو تفش أو غير ذلك، مع إمكان تلك المزية فيه، لأن الحرف بسبب اتحاده بما جاوره يجذبه إلى حيزه ويسلبه المزية الخاصة به، أو يدخل معه فيها، أو يحدث بينهما حرف يشبههما، والذي ينبغي أن يعتمده القارئ في ذلك حسن التخلص منه بإفراد كل منهما بمزيته والتعمل لإيراده بخاصيته، وسنرسم له من أمثلة ذلك ما يكون به مثله ونظيره مقيسًا عليه.

فمن ذلك اللام إذا أتت قبل اسم الله تعالى المخالفة لامه بالتفخيم سائر اللامات خلصت اللام الأولى من تفخيم لام اسم الله تعالى تخليصًا سهلاً وتوقت سبق التفخيم إلى اللام الأولى للقرب والمجاورة، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٥٥]، و﴿ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ٩١]، و﴿ رُسُلُ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، ونحو ذلك.

ومتى كانت اللام الأولى مشددة وجب أن يكون التوقي لذلك أشد [١٨٠و] نحو قوله تعالى: ﴿ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ﴾ [النساء: ٨٨]، و﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، و﴿ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ﴾ [التحريم: ١]، و﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ ﴾ [المائدة: ٥٦]، ما أشبه ذلك، لأن التفخيم مع التشديد أسبق إلى اللسان، وهو لحن إلا لقوم ذلك لغتهم، وكذلك اللام إذا جاورت حرفًا من حروف الإطباق والاستعلاء نحو قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴾ [إبراهيم: ١٨]، و﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، و﴿ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، و﴿ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ﴾ [النساء: ٦٤]، و﴿ خَلَقَكُمْ وَمَا

تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦]، و﴿ ٱلْخَلَّقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الحجر: ٨٦]، و﴿ هَـٰذَا بَلَـٰغٌ ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، و﴿ مُّلَـٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٤٦]، و﴿ يُلْقُونَ أَقْلَـٰمَهُمْ ﴾ [آل عمران: ٤٤]، وما أشبه ذلك، وجب حراسة اللام أن يتجاوز بها حرف الإطباق والاستعلاء من الترقيق إلى التغليظ، وهو مرذول عند الجمهور إلا لمن ذلك لغته.

ومن ذلك السين إذا كانت ساكنة مع حرف من حروف الإطباق في كلمة كقوله تعالى: ﴿ وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ﴾ [الإسراء: ٣٥]، و﴿ فَمَا ٱسْطَـٰعُوا۟ ﴾ [الكهف: ٩٧]، و﴿ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ ﴾ [الحج: ٧٢]، و﴿ مَا لَمْ تَسْتَطِع ﴾ [الكهف: ٧٨]، و﴿ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ [البقرة: ٢٤٧] و﴿ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾ [الإسراء: ٢٩] وكذلك إذا تحركت في مثل قوله: ﴿ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ ﴾ [الشورى: ٢٧]، و ﴿ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ ﴾ [المائدة: ٢٨] فتوصل إلى تخليص السين من الإطباق في رفق وتؤدة لئلا تصير صادًا بالقرب من حروف الإطباق.

وكذلك إن أتى قبله أو بعده حرف من حروف الاستعلاء، مثل قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [القيامة: ١]، ﴿ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ٥٣]، و﴿ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ ﴾ [إبراهيم: ١٧]، و﴿ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴾ [البلد: ١٤]، و﴿ إِن تَسْخَرُوا۟ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ ﴾ [هود: ٣٨] فتوصل إلى اللفظ به برقة في حال سكونه وحركته كراهية أن يتحول صادًا، لأن مجاورة

الاستعلاء كمجاورة الإطباق.

وكذلك إن اتصل براء مفخمة توصل إلى النطق به في رقة ورفق لئلا يصير صادًا بتفخيم الراء، لأن التفخيم والإطباق والاستعلاء من واد واحد، في مثل قوله تعالى: ﴿ سَرْمَدًا ﴾ [القصص: ٧١]، و﴿ وَقَدِّرْ فِي ٱلسَّرْدِ ﴾ [سبأ: ١١]، و﴿ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾ [نوح: ٩]، وهو شبيه بحال الذال مع الراء، وستجيء أمثال له إن شاء الله.

الصاد: إذا سكنت قبل الطاء في مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴾ [طه: ٤١]، ﴿ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴾ [النمل: ٧]، ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ ﴾ [الصافات: ١٥٣]، ﴿ وَٱصْطَبِرْ ۝٢٧ وَنَبِّئْهُمْ ﴾ [القمر: ٢٧، ٢٨]، فصف الصاد واجهر بالطاء وأعطهما حظهما من الإطباق، وإلا صارت الصاد سينًا والطاء تاء لفرار اللسان من إطباقين، لأن ذلك في الثقل يشبه مشي المقيد، ولذلك [١٨٠ظ] أدغم مثله.

وكذلك الصاد إذا أسكنت ووليتها التاء في مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ [النساء: ١٢٩]، وما أشبهه ينبغي أن تحفظ إطباق الصاد من همس التاء، وهمس التاء من إطباق الصاد، لئلا تصير الصاد سينًا أو تصير التاء طاءً، وكل ذلك مكروه.

وكذلك إذا سكنت أيضًا قبل دال في مثل قوله: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ ﴾ [النساء: ٨٧]، و﴿ وَتَصْدِيَةً ﴾ [الأنفال: ٣٥]، و﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر:

٩٤]، أخلص إطباقها، وإلا صارت زايًا لأن الزاي أخت الصاد في الصفير، وأخت الدال في الجهر، فالدال تجذب الصاد إليها وهو قبيح عند الجماعة ما خلا حمزة والكسائي، فإنهما يلفظان بالصاد مشوبة زايًا.

الدال: إذا وليتها الخاء والحاء والجيم والقاف والراء والفاء ومثلهن فينبغي أن تظهر جهرها، وإلا صارت تاء كقوله: ﴿ يَدۡخُلُونَ ﴾ [النساء: ١٢٤]، و﴿ وَيُدۡخِلُهُمُ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ [محمد: ٦]، و﴿ لَا تَدۡرِى ﴾ [الطلاق: ١]، و﴿ تَدۡرُسُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٩]، و﴿ ٱلۡمُدۡحَضِينَ ﴾ [الصافات: ١٤١]، و﴿ مَّدۡحُورًا ﴾ [الأعراف: ١٨]، و﴿ وَلَقَدۡ قَالَ ﴾ [طه: ٩٠]، و﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ [الحج: ٣٨]، و﴿ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٧٩]، لأن هذه الحروف لا تخلو عن همس يجذبها إلى التاء، أو شدة تفر بالقارئ إليها، أو جهر يخرجها نحوها.

وكذلك الدال بعد الصاد الساكنة في مثل قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾ [القصص: ٢٣] وقوله: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤] متى لم تحفظ بالبيان انقلبت طاء لمجاورتها إطباق الصاد.

الذال: إذا لقيت الراء المفخمة في مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرۡهُمۡ ﴾ [مريم: ٣٩]، و﴿ إِذۡ أَنذَرَ قَوۡمَهُۥ ﴾ [الأحقاف: ٢١]، و﴿ وَنَذَرَ مَا كَانَ ﴾ [الأعراف: ٧٠]، و﴿ إِنِّى نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمًا ﴾ [مريم: ٣٦]، و﴿ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿ يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ ﴾ [الزمر: ٩]، وما أشبه ذلك،

لزم القارئ بيانها وتخليص إنعامها ولفظ بها رقيقة وبالراء مفخمة، ولا يغفل ذلك لئلا تنقلب الذال ظاء من أجل تفخيم الراء، لأن التفخيم نظير الإطباق، أو ترق الراء إذا خلصت هي، وحقها التفخيم، وكلاهما من اللحن الخفي.

وكذلك إذ أتت بعدها الكاف في مثل ﴿ يَذْكُرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٩١]، ﴿ وَٱذْكُرْ ﴾ [مريم: ١٦] وجب أن تصان عن شائبة الثاء، لأن الثاء من مخرج الذال، وهي أخت الكاف من الهمس والذال مجهورة، فلا يؤمن من أن يجذبها همس الكاف إلى الثاء لقرب الثاء من الذال في المخرج ومشاركتها للكاف في الهمس.

وكذلك إذا صاقبتها القاف في مثل قوله تعالى: ﴿ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، و﴿ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ ﴾ [النحل: ١١٢]، [١٨١و] فرقق اللفظ بها واحرسها من شائبة الظاء لقرب المخرج وكون الاستعلاء والإطباق متقاربين.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٨١]، وما أشبهه من الذال المجاورة للام المفخمة ينبغي أن تحمى عن شائبة الظاء لأن التفخيم نظير الإطباق، فهو أبدًا يجذب الذال إلى إطباق الظاء.

وكذلك مع العين لئلا تصير ثاء في نحو ﴿ مُذْعِنِينَ ﴾ [النور: ٤٩]، و﴿ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾ [مريم: ٢٣]، للقرب والمساواة في الجهر، وهذا ليس بالقوي، لأنه لم يكثر كثرة غيره فضعف تعليله.

الضاد: متى وليتها ذال وجب تخليص إحداهما من الأخرى في مثل

قوله تعالى: ﴿ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولاً ﴾ [الملك: ١٥]، و﴿ مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ [آل عمران: ٩١]، و﴿ وَٱلْأَرْضِ ذَاتِ ٱلصَّدْعِ ﴾ [الطارق: ١٢]، لقرب مخرج الذال من الظاء، وانفراد الضاد بالإطباق، فربما شاب الذال إطباق الضاد فتصير ظاء أو قريبة من الظاء.

وكذلك إذا لقيتها ظاء أو قاربتها في مثل قوله تعالى: ﴿ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ [الشرح: ٣]، و﴿ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ ﴾ [الفرقان: ٢٧]، وما أشبه ذلك، وجب إفراد كل منهما بتحقيق مخرجه لأنهما تشتركان في الإطباق وتنفرد الضاد بالتفشي والاستطالة، ومتى لم يضبط المخرج ويحفظ بالتفشي انقلبت ظاء بانجذابها إلى إطباقها.

الزاي: إذا سكنت وبعدها تاء أو دال في مثل قوله تعالى: ﴿ مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾ [التوبة: ٣٥]، وقوله: ﴿ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ ﴾ [هود: ٣١]، و﴿ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ ﴾ [آل عمران: ٩]، فأحسن تخليص الزاي مع التاء لئلا تصير سينًا، لأن السين تشارك التاء في الهمس وتقرب من الزاي في المخرج والصفير، فربما أذهب همس التاء جهر الزاي، فتحولت سينًا، واجهر بالدال لئلا تعود تاءً، لأنها إنما أبدلت من التاء لوقوع التاء بين حرفين مجهورين فخفيت وضعفت فأبدلت بالدال لقوتها ومشاركتها التاء في المخرج ليكون العمل من موضع واحد مع القوة، فما لم تبين الدال بالجهر رجع ما كره من ضعف التاء.

الجيم: إذا سكنت ووليتها تاء في مثل قوله تعالى: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟

﴿ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج: ٣٠]، و﴿ فَٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ ﴾ [القلم: ٥٠]، وما أشبه ذلك يجب حسن التأني في تخليص الجيم من شائبة الشين، لأن الشين قريبة المخرج من مخرج الجيم ومؤاخية التاء في الهمس، فصار اللسان أسرع إليها. أما الجيم [١٨١ظ] فإنها مجهورة، فبعدت من التاء ووجب الجهر بها لتؤمن فيها هذه الشائبة.

وكذلك مع الحاء في مثل قوله تعالى: ﴿ تَجْحَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٣]، ﴿ وَمَا يَجْحَدُ ﴾ [العنكبوت: ٤٧]، لأن الحاء مهموسة، فيتعين حفظ الجيم من الشين، وكذلك مع الراء في مثل قوله: ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر: ١٤]، و﴿ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الصافات: ١٩]، و﴿ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ [القصص: ٢٥]، و﴿ لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ ﴾ [التوبة: ٤٢]، لمشابهة الراء الشين في الاستطالة والسعة وقرب الشين من الجيم، ومنهم من حض مع الدال على مثل ذلك في ﴿ وَأَجْدَرُ ﴾ [التوبة: ٩٧]، و﴿ لَتَجِدَنَّ ﴾ [المائدة: ٨٢]، وشبهه.

وكذلك الجيم إذا سكنت ووليتها هاء في مثل قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾ [الكهف: ٢٨]، وقوله: ﴿ وَجْهِىَ لِلَّذِى ﴾ [الأنعام: ٧٩]، فبين خفاء الهاء لئلا تنقلب شينًا لقرب الشين من مخرج الجيم ومشاركتها الهاء في الهمس، فربما صار اللفظ بها مثل اللفظ: بوشهي، وذلك قبيح لا يجوز.

الجيم إذا سكنت وبعدها زاي أو سين أو جاءت هي بعد السين والزاي فأسكن الجيم إذا كانت ساكنة وأحسن تخليص السين وإلا صارت زايًا،

والزاي لئلا تخرج سينًا، وذلك للقرب بينهما مثل قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ ﴾ [الرعد: ١٥]، و﴿ ٱلْمَسْجِدِ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، و﴿ ٱلرِّجْزُ ﴾ [الأعراف: ١٣٤] و﴿ ٱلرِّجْسَ ﴾ [الحج: ٣٠]، و﴿ يُزْجِى ﴾ [الإسراء: ٦٦]، و﴿ مُّزْجَىٰةٍ ﴾ [يوسف: ٨٨] و﴿ تُجْزَوْنَ ﴾ [الأعراف: ١٤٧]، وما أشبه ذلك. وكذلك اجهر بالجيم لئلا تصير سينًا، وأخلصها لتنماز من الزاي، فإن الزاي بالزاي والسين أشبه من الجيم، لأن الجيم فيها شدة، والسين والزاي فيهما رخاوة، فربما مال اللسان إلى مفارقة الشدة بصيرورة الجيم زايًا، ليكون العمل في حرفين رخوين.

التاء: إذا جاورت حرفًا من حروف الإطباق فبين همسها وأحسن تخلصها من الإطباق وإلا صارت طاء في مثل قوله تعالى: ﴿ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ ﴾ [الكهف: ٤٥]، و﴿ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم ﴾ [الإسراء: ٦٤]، و﴿ وَلَا تُطِعْ ﴾ [الكهف: ٢٨]، و﴿ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، و﴿ حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ ﴾ [محمد: ٤]، و﴿ وَإِن تَصْبِرُوا۟ ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وكذلك ﴿ أَعْرَضْتُمْ ﴾ [الإسراء: ٦٧]، و﴿ وَخُضْتُمْ ﴾ [التوبة: ٦٩]، و﴿ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، وشبهه وذلك لأن التاء من مخرج الطاء، وإنما تمتاز الطاء بالإطباق، فإذا جاورها إطباق شابتها شائبة الطاء لذلك، ويقرب من ذلك أيضًا ما إذا جاء بعد التاء قاف في مثل قوله تعالى: ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴾ [الليل: ١٧]، [١٨٢و]، و﴿ رَتْقًا ﴾ [الأنبياء:

٣٠]، و﴿ أَتْقَنَ ﴾ [النمل: ٨٨]، فإنه يخاف عليها أن تشوبها الطاء لما قدمناه من أن الاستعلاء نظير الإطباق.

وكذلك إن سبقته سين وعقبه حرف مجهور مثل ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، و ﴿ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، وما أشبه ذلك. وكذلك إذا جاورت التاء الدال في مثل قوله تعالى: ﴿ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٦]، و﴿ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٠]، و﴿ أَعْتَدْنَا ﴾ [النساء: ١٨]، و﴿ وَأَعْتَدَتْ ﴾ [يوسف: ٣١]، و﴿ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ﴾ [الإسراء: ٣١]، وما أشبه ذلك، وجب أن يحفظ على التاء همسها، وعلى الدال جهرها، لأن الدال مع قرب المخرج تجذب التاء إلى الجهر، فتقرب إلى الدال.

العين: إذا سكنت ووليتها حروف الهمس وجب أن تخلص وتحاط عن انقلابها حاء، لما بين هذه الحروف وبين الحاء من الاشتراك في الهمس وقرب العين من الحاء في المخرج، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ يَوْمُ ٱلْبَعْثِ ﴾ [الروم: ٥٦]، و﴿ وَلَا تَعْثَوْا ﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ [الكهف: ٢١]، و﴿ فَٱعْفُ عَنْهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿ وَلْيَعْفُوا ﴾ [النور: ٢٢]، و﴿ فَٱعْتَرَفُوا ﴾ [الملك: ١١]، و﴿ يَـٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، و﴿ وَمَن يَعْشُ ﴾ [الزخرف: ٣٦]، و﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: ١٤]، و﴿ إِعْصَارٌ ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، و﴿ أُمَتِّعُكُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، و﴿ فَٱعْتِلُوهُ ﴾

[الدخان: ٤٧]، و﴿ عَسَى ٱللَّهُ ﴾ [النساء: ٨٤]، وما أشبه ذلك.

وكذلك الغين إذا سكنت وبعدها شيء من حروف الهمس، في مثل قوله تعالى: ﴿ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦]، و﴿ فَأَغْشَيْنَٰهُمْ ﴾ [يس: ٩]، و﴿ مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ ﴾ [ص: ٤٢]، و﴿ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿ لَوْ تَغْفُلُونَ ﴾ [النساء: ١٠٢]، و﴿ مَنْ أَغْفَلْنَا ﴾ [الكهف: ٢٨]، و﴿ يَغْفِرْ لَكُم ﴾ [الأحقاف: ٣١]، و﴿ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ﴾ [التوبة: ٦]، و﴿ بِيَدِكَ ضِغْثًا ﴾ [ص: ٤٤]، وما أشبه ذلك، وجب أن يؤتى بها بألطف ما يمكن لتخلص من شائبة الخاء لقرب الغين من الخاء، ومشاركة هذه الحروف للخاء في الهمس، سيما مع الشين في مثل قوله تعالى: ﴿ فَأَغْشَيْنَٰهُمْ ﴾ [يس: ٩]، ﴿ وَٱسْتَغْشَوْا۟ ﴾ [نوح: ٧]، فإن ذلك أوقع في الشائبة، فنبه عليه من أجله.

الخاء إذا سكنت وبعدها شين أو تاء في مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، و﴿ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ ﴾ [القصص: ٦٨]، و﴿ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ ﴾ [الكهف: ٤٥]، و﴿ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾ [الشورى: ٢٤]، و﴿ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ [النحل: ٦٩]، وقوله تعالى: ﴿ أَتَخْشَوْنَهُمْ ۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ ﴾ [التوبة: ١٣]، وجب حمايتها عن شائبة الغين لما بين الخاء والغين من المؤاخاة في الاستعلاء وفرار النطق من الجميع بين مهموسين الشين والخاء.

حروف الحلق إذا تجاورت ساكنة أو متحركة وجب تخليص بعضها من شائبة بعض، وإفراد كل حرف منها بمزيته وصفته الخاصة به، لئلا يدخل بعضها على بعض، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، و﴿ وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ ﴾ [النساء: ٤٦]، و﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ ﴾ [طه: ٩١]، و﴿ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾ [القصص: ٥٠]، و﴿ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾ [النور: ٢١]، ﴿ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا ﴾ [الكهف: ٤٥] (١٨٢ ظ)، و﴿ ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ﴾ [النساء: ١٥٧]، و﴿ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ ﴾ [المائدة: ١٣]، و﴿ أَفْرِغْ عَلَيْنَا ﴾ [البقرة: ٢٥٠]، سيما إذا سكنت العين ووليتها الهاء في مثل قوله تعالى: ﴿ فَلَا تُطِعْهُمَآ ﴾ [العنكبوت: ٨]، و﴿ كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ﴾ [لقمان: ٧]، و﴿ لَا تُطِعْهُ ﴾ [العلق: ١٩]، وما أشبه ذلك، لأن العين والهاء تنقلبان ههنا حاء مشددة، لأن همس الهاء يقلب العين حاء، وقرب الحاء من العين يقلب الهاء حاء، فراعه أتم المراعاة.

وكذلك الغين إذا سكنت وجاء بعدها عين في مثل قوله تعالى: ﴿ أَفْرِغْ عَلَيْنَا ﴾ [البقرة: ٢٥٠] لئلا تصير خاء لمشاركة الغين الخاء في الاستعلاء، وكذلك مع الهاء، في مثل قوله تعالى: ﴿ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ﴾ لئلا تنقلبا خاء مشددة لمشاركتها الغين في الاستعلاء وقربها من الهاء بالهمس. ومتى أمعنت النظر في هذا القدر وقفت به على ما هو أكثر منه من ميل بعضها إلى بعض.

الظاء: إذا قاربتها الفاء في مثل قوله تعالى: ﴿ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ

عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفتح: ٢٤]، وجب تخليصها وحمايتها عن شائبة الثاء، لما بين الفاء والثاء من الاشتراك في الهمس مع قرب مخرج الظاء من الثاء فاعرفه.

إذا اجتمعت القاف والكاف متحركتين في مثل قوله تعالى: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ ﴾ [الأنعام: ١٠١]، و﴿ كُلُّ فِرۡقٖ كَٱلطَّوۡدِ ﴾ [الشعراء: ٦٣] فبين استعلاء القاف لئلا تشوبها الكاف بهمسها لقرب المخرج.

إذا اجتمعت الشين والجيم في مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴾ [الدخان: ٤٣]، ﴿ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ﴾ [النساء: ٦٥]، فبين الشين جهدك، لأنهما أختان في المخرج، إلا أن الجيم أقوى للشدة والجهر، والشين أضعف للرخاوة والهمس.

الطاء: إذا سكنت قدام الفاء، مثل قوله تعالى: ﴿ مِن نُّطۡفَةٍ ﴾ [النحل: ٤]، و﴿ لِيُطۡفِـُٔواْ ﴾ [الصف: ٨]، فينبغي أن ينعم بيان إطباق الطاء لئلا ترجع تاء، لما بين التاء والفاء من الاشتراك في الهمس، مع مشاركة التاء للطاء في المخرج، وكذلك بعد السين، مثل قوله: ﴿ فَوَسَطۡنَ بِهِۦ جَمۡعٗا ﴾ [العاديات: ٥]، لأن همس السين يجذب الطاء إلى التاء على ما تقدم.

وبالجملة الحروف المهموسة إذا لقيت الحروف المجهورة، والمجهورة إذا وليتها المهموسة وجب أن يتعمل لتخليصها وبيانها لئلا ينقلب المجهور إلى المهموس، ويدخل المهموس على المجهور، فتختل بذلك ألفاظ التلاوة وتتغير

تلاوتها[١].

فهذا وما أشبهه عنوان هذا الباب، فقس عليه مثله، إن شاء الله تعالى.

(١) انظر: المنح الفكرية على المقدمة الجزرية للملا علي القاري [ص ١١، ١٦].

الباب الثالث

في الكلام على الحركات والسكون

قد بينا أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وكشفنا فيما تقدم عن حقيقة السكون، فلا حاجة إلى اقتصاصه ثانيًا، والذي يخص هذا الباب التنبيه على كيفية أداء ذلك واللفظ به.

فنقول: الذي ينبغي أن يعتمده القارئ من ذلك أن يحفظ مقادير الحركات والسكنات، فلا يشبع الفتحة بحيث تصير ألفًا، ولا الضمة بحيث تخرج واوًا، ولا الكسرة بحيث تتحول ياء، فيكون واضعًا للحرف موضع الحركة، ولا يوهنها ويختلسها ويبالغ فيضعف الصوت عن تأديتها ويتلاشى النطق بها وتتحول سكونًا.

وكذلك السكون ينبغي ألا تستوفيه إشباعًا فيخرج إلى التشديد أو السكوت ومساواة حال قطع الكلام بوصله ولا يزعجه وينفره فيصير حركة أو بعضها، بل يجعل الحركات والسكنات وزنًا واحدًا وقدرًا معلومًا وكيلاً سواءً، حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة. هذا مسلك هذا الباب الذي ينبغي أن يركبه، وعماده الذي يجب أن يتطبع به.

فإذا سمعت حض أئمة القراءة وأصحاب الأداء على اختلاس الحركة في موضع ما فإنما ذلك لأن الحركة تظهر على ذلك الحرف، وفي ذلك المكان وينطاع بها اللسان أكثر من انطياعه بها على حرف آخر، وفي موضع آخر، فيكون الإشباع إليها أسرع، والدليل على ما ذكرناه أن الحركات المختلسات كحركة همزة بين بين وغيرها صرح أئمة العربية بأنها بزنة الحركة الوافية غير المختلسة، واستدلوا على ذلك بأنها جرت مجرى غيرها من

الحركات في باب العروض الذي هو ميزان الساكن والمتحرك، إلا أنها بالتوهين والتضعيف تقرب من الساكن، وكذلك لا يبدأ بها [كما لا يبدأ] به. فحق المختلس حركاته أن يسرع اللفظ به إسراعًا يظن السامع معه أن حركته قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع، وهي تامة في الوزن كاملة في اللفظ إلا أنها لم تمطط ولم ترسل، فخفي إشباعها ولم يتبين تحقيقها.

وإذا وقفت على أمرهم بإشباعها [١٨٣ظ] في موضع ما، وعلى حرف ما، فلأنها تخفى فيه وتعسر على آلة النطق بها أكثر مما تخفى وتعسر عليها في غيره. وكذلك السكون يظهر في حال ويتلاشى في أخرى، ويسهل النطق به على حرف ويستعصي على آخر، فحقق ذلك أتم تحقيق ليعتدل ميزانك فيه، وتمرن ألفاظك عليه.

ولا يدخل على ما أصلناه إشباع من أشبع الحركات والسكنات من أئمة القراءة زيادة على غيره في الإشباع لأن من أشبع الحركات منهم أشبع الحروف التي أخذت منها أيضًا، فتصير نسبة الحركة المشبعة عنده إلى الحروف المشبعة كنسبة الحركات إلى الحروف بغير إشباع عند غيره.

ومما يستكره في هذا الباب أيضًا أن ينحو بحركة ما نحو الأخرى إلا ما وردت به العربية مما تقدم ذكره لمن كان لغته أو طريقه وروايته. فأحسن تخليصك لبعضها - حسب ما وجب - من شوائب بعض.

وسنورد عليك من مواضع الاختلاس والإشباع في كتاب الله تعالى ما يحصل مرادك ويفي بتنبيهك، وليس مرادنا بالاختلاس ههنا والإشباع ما هو رواية ولغة وإنما مرادنا ما هو عماد في كل لفظ، ومطلوب من كل لسان، والله

المعين لإصابة الحق فيه.

اعلم أن أواخر الكلم إذا كانت متحركة وجب أن تكون حركاتها مطففة لأن اللسان عند انقضائها يكاد يطغى بحركاتها لأن النفس لما تستشعره من فراغ الكلمة تجد راحة من اللفظ فتلقي بعض ما عندها من الصوت المعد العتيد، ويخرج النفس معه فتتوافر الحركة فنبه على اجتناب طغيان اللسان بها بترك التمكث فيها لذلك، كقولك: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾ [الفاتحة: ٧].

هذا هو الأصل إلا أن يمنع من ذلك مانع. والمانع ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون آخر الكلمة حرفًا خفيًا، والحروف الخفية أربعة: الألف والواو والياء والهاء، وقد تقدم ذكرها آنفًا في هذا الكتاب، إلا أن الألف لا يتحرك، فمتى كان حرف من هذه الحروف في آخر كلمة [١٨٤و] أو في أي موضع كان منها تعين إشباع حركته وسكونه. لأن الحركة والسكون يخفيان بخفائه، فتعين إظهارهما.

الثاني: أن يكون آخر الكلمة حرفًا من حروف الحلق، فإن الحركات والسكنات تثقل بثقلها، فلا تظهر فحض أئمة القراء على إظهارها لذلك، وسواء جاءت هذه الحروف أعني الخفية والحلقية وسطًا أو طرفًا فإن إشباع حركتها وسكونها يتعين، كقوله تعالى: ﴿ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴾ [الكهف: ٨٥]، و﴿ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ ﴾ [مريم: ٩٨]، و﴿ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [المائدة: ١٦]، و﴿ وَرَفَعْنَٰهُ

مَكَانًا عَلِيًّا ﴾ [مريم: ٥٧]، و﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ ﴾ [النور: ٣٦]، و﴿ فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ [الواقعة: ٧٤]، و﴿ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ﴾ [طه: ١٢]، و﴿ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ [الكهف: ٦٠]، و﴿ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [يس: ٣٧]، و﴿ لِسَبَإٍ فِى ﴾ [سبأ: ١٥]، و﴿ وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ ﴾ [يونس: ١٠٩]، و﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨]، و﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٣٩]، و﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وما أشبه ذلك.

الثالث: اجتماع حرفين مثلين في آخر كلمة وأول أخرى، كقوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤]، و﴿ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ [البقرة: ٧٩]، و﴿ تَعْلَمُ مَا ﴾ [المائدة: ١١٦]، و﴿ كُنتَ تَعْلَمُهَآ ﴾ [هود: ٤٩]، وسواء وقع المثلان وسطًا أو طرفين تتعين توفية حركتهما، كقوله تعالى: ﴿ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، و﴿ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، و﴿ قَالَ لَهُم ﴾ [طه: ٦١]، و﴿ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ ﴾ [الشورى: ٢٨]، و﴿ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ [البقرة: ١٩١]، و﴿ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ [المائدة: ٧٣]، و﴿ تَعْرِفُ فِى ﴾ [الحج: ٧٢]، و﴿ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾ [الأنعام: ٩١]، ﴿ ٱلْحَقُّ قُل ﴾ [الأنعام: ٦٦] وما أشبه ذلك، لأن تكرار الحرف الواحد ثقيل في اللفظ لما فيه من الشبه بمشي المقيد الذي يرفع رجله ويردها إلى الموضع الذي منه رفعها. وهذا دليل الثقل، ولأجله استخف الإدغام. ومتى لم توف الحركة

حقها سبق السكون والإدغام، لأن اللسان يفر إلى الأخف ويطلبه، سيما إذا كان الحرفان خفيين كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ ﴾ [النحل: ٩٠]، و﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ [الزمر: ٦٩] أو حرفي حلق، كقوله تعالى: ﴿ فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ [سبأ: ٢٣]، و﴿ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ ﴾ ، وقد يكونان حرفي حلق ومن الحروف الخفية، كقوله تعالى: ﴿ فِيهِ ۛ هُدًى ﴾ [البقرة: ٣] وذلك أولى أن تكون حركته وافية.

وجميع ما ذكرنا احتياجه إلى إظهار الحركة عليه من الحروف هو محتاج إلى إظهار السكون عليه أيضًا، فإن الحروف الخفية وحروف الحلق يتعين إظهار السكون عليهما، كما تعين إظهار الحركة، فأما سوى ذلك من المواضع التي تختلس فيها الحركات أو تشبع فنذكرها مضافة إلى زيادة أمثلة توضح مجمل ما تقدم.

فمن هذا فتحة الكاف من [١٨٤ظ] ﴿ إِيَّاكَ ﴾ [الفاتحة: ٥] ينبغي أن تسرع اللفظ بها بعد الألف ولا تتلوم وتتوقف فتصير وافية ممططة. وبين فتحة الواو بعد الدال المضمومة من ﴿ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥] لأن الواو حرف خفي فمالم يتعمد بيان الفتحة عليها لا تتبين.

الياء إذا انفتحت وقبلها كسرة في مثل قوله تعالى: ﴿ لَّا شِيَةَ ﴾ [البقرة: ٧١]، و﴿ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ ﴾ [النساء: ٩٢]، و﴿ ٱلْغَٰشِيَةِ ﴾ [الغاشية: ١]، و﴿ ٱلْأَيَّامِ ٱلْخَالِيَةِ ﴾ [الحاقة: ٢٤]، و﴿ خَافِيَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٨]، و﴿ مَا هِيَهْ

﴿ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾ [القارعة: ١٠، ١١] ينبغي أن تختلس الكسرة التي قبل هذه الياءات اختلاسًا خفيفًا ولا تشبع فتصير في اللفظ ياءين كأنه يقول: شيية، وحاميية، حتى كأنك تأتي بياء ساكنة بعدها ياء مفتوحة، وذلك غير مرضي، بل ينبيغي أن يكون الكسر فيها خلسة بزنته في عين عدة، وزاي زنة، وصاد صلة.

ويفرق بين المشبع والمختلس في اللفظ ككسرة ما قبل الياء في ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ ﴾ [المائدة: ٢٨]، و﴿ يَدِيَ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة: ٢٨]، و﴿ مِنِّيٓ إِلَّا ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، و﴿ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ ﴾ [هود: ١٠٥]، و﴿ وَجْهِيَ ﴾ [آل عمران: ٢٠]، و﴿ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ ﴾ [البقرة: ١٢٥] فإن هذه الكسرات تشبع ما دامت الياء ساكنة، فإذا تحركت بالفتح عادت الحركة التي قبلها إلى الاختلاس، لأنك لو أشبعت كسرة ما قبلها مع الفتح فيها صارت في تقدير ياءين، وذلك مستكره.

ومن ذلك قوله: ﴿ وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ۝٢ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴾ [العاديات: ١- ٣] فالدال من (العاديات) والراء من (الموريات) مختلستان. لانفتاح ما بعدهما، والغين من (فالمغيرات) مشبعة، كما أن العين من (والعاديات) مشبعة.

وكذلك فتحة الياء في قوله ﴿ فَأَذَاقَهُمُ ٱللَّهُ ٱلْخِزْيَ ﴾ [الزمر: ٢٦]، و﴿ مَعَهُ ٱلسَّعْيَ ﴾ [الصافات: ١٠٢]، و﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ ﴾ [الليل: ٤]، تكون

الحركة وافية لخفاء الحرف.

وفيما قدمناه من قوله تعالى: ﴿ لَّا شِيَةَ ﴾ [البقرة: ٧١] و﴿ هَاوِيَةٌ ﴾ [القارعة: ٩] و﴿ وَاهِيَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٦] وما أشبه ذلك ينبغي أن يتوقى الإفراط في إشباع فتحة الياء وإن كانت الياء حرفًا خفيًا، سيما في الوقف فإن الوقف موضع استراحة واستنفاد للصوت وقطع له. وكثير ما ترى القرأة في هذا الزمان إذا وقفوا على مثل هذا أشبعوا الفتحة ومططوا حتى تصير ألفًا، فيقولون: ما هياه، نار حامياه.

فقس على هذا جميع ما يرد عليك من الحركات التي تكون على الحروف قبل أواخر الكلم مثل ﴿ ٱلْأَبْتَرُ ﴾ [الكوثر: ٣]، و﴿ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص: ٢]، و﴿ ٱلْبَلَدِ ﴾ [البلد: ١]، وما أشبه ذلك فإن الحكم فيه واحد لا يختلف.

الواو: إذا انفتحت وانضم ما قبلها [١٨٥و] في مثل قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى ﴾ [التوبة: ٣٣]، و﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]، و﴿ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴾ [النحل: ١٢٦]، و﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الأنفال: ٦١]، يجب أن تكون الضمة قبلها مختلسة غير مشبعة، لأنها إن زيد على لفظها زالت عن حد الاختلاس إلى الإشباع، وإذا أشبعت صارت في اللفظ واوين: الأولى ساكنة والثانية متحركة حسب صيرورتها في الياء، فتصير هو والذي، وقل هو وَالله أحد، وذلك غير مرضي ولا سائغ.

وإذا كانت مشددة وقبلها ضمة وجب أن تختلس الضمة ولا تزاد على لفظها كقوله تعالى: ﴿ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٨]، و﴿ وَيَزِدْكُمْ

قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ ﴾ [هود: ٥٢]، ﴿ وَٱلنُّبُوَّةَ ﴾ [آل عمران: ٧٩] في قراءة من لا يهمز، وإنما تعين ذلك لأنها إن أزيلت عن حد الاختلاس ضعف تشديد الواو بعدها وآل إلى التليين، فوجب أن يكون مقدار هذه الضمة بمقدار ضمة القاف من قد، والصاد من صد.

وكذلك الياء إذا كانت مشددة وقبلها كسرة، وجب أن تختلس الكسرة حسب ما وجب فيما تقدم، كقوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ونحوه، فتدبر هذا وأجر عليه جميع ما في القرآن من بابه.

والحركة تشبع في الواو والياء إذا كانتا خفيفتين، في أول الكلام كانتا أو في أوسطه. أو في آخره مثل قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [البقرة: ١٠٤]، ﴿ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩]، و﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [البقرة: ٢١٩]، و﴿ وَتَشَاوُرٍ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و﴿ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾ [الملك: ٣]، و﴿ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِيٓ أَهْلِ مَدْيَنَ ﴾ [القصص: ٤٥]، ونحو ذلك. و ﴿ وَلَدِهِۦ ﴾ [لقمان: ٣٣]، و﴿ وُجُوهٌ ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، و﴿ أُقِّتَتْ ﴾ [المرسلات: ١١]، و﴿ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ ﴾ [الكهف: ٢٩]، و﴿ أَسَاوِرَ ﴾ [الكهف: ٣١]، ومثله ﴿ مَعَٰيِشَ ﴾ [الحجر: ٢٠]، و﴿ تَرَيِنَّ ﴾ [مريم: ٢٦]، و﴿ يَتَفَيَّؤُاْ ﴾ [النحل: ٤٨]، و﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿ يَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، و﴿ يَقُولُونَ ﴾ [البقرة: ٧٩]، و﴿ وَيَكُونَ ﴾ [البقرة: ١٤٣]، فأشبعها في جميع ذلك ولا تهيب الضمة في الواو سواء كانت لاتقاء

الساكنين أو لغيره في مثل قوله تعالى: ﴿ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ ﴾ [البقرة: ٩٤]، و﴿ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، و﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ﴾ [التكاثر: ٤٩].

وأشبع بيان حركة الواوين بتكلف وتثبت في مثل قوله تعالى: ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ [الكهف: ٤٩]، و﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ ﴾ [النمل: ١٦] وما أشبه ذلك.

وإذا انضم ما قبل الواو الساكنة منهما فأشبع ضمة الأولى لتخلص إلى سكون الثانية، كقوله تعالى: ﴿ مَا وُۥرِىَ عَنْهُمَا ﴾ [الأعراف: ٢٠]، و﴿ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ ﴾ [الأنعام: ٨٤] وما أشبه ذلك.

وكذلك أشبع الحركة من غير تشديد في الياءين والواوين في مثل قوله تعالى: ﴿ لِّنُحْىِۦَ بِهِۦ ﴾ [الفرقان: ٤٩]، و﴿ وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [هود: ٦٦]، و﴿ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ ﴾ [النحل: ٩٠]، و﴿ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ﴾ [الجمعة: ١١]، و﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، و﴿ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٤]. وإذا كان بعدها حرف مشدد في مثل قوله ﴿ يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ ﴾ [يوسف: ٣٩]، [١٨٥ظ] بعد تخليص تخفيف الياء وكسرها من تشديد السين، وكذلك ﴿ مِن ثُلُثَىِ ٱلَّيْلِ ﴾ [المزمل: ٢٠]، و﴿ يَدَىِ ٱللَّهِ ﴾ [الحجرات: ١].

ومتى كانت الواو والياء مشددتين وبعدهما مثلهما فدونك الإشباع فيهما من أجل حراسة الإدغام، كقوله تعالى: ﴿ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴾ [النور: ٣٦]، ﴿ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾ [الكهف: ٢٨].

الواو والياء إذا سكنتا وقبلهما فتحة فأشبع سكونهما ثم الفظ بما بعدهما معطيًا له حقه، كقوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، و﴿ قَوْلًا مَّيْسُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٨]، و﴿ وَٱلْمَيْسِرُ ﴾ [المائدة: ٩٠]، و﴿ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ [النحل: ٧٧]، و﴿ مِن دُونِهِۦ مَوْبِلًا ﴾ [الكهف: ٥٨]، و﴿ مَّوْفُورًا ﴾ [الإسراء: ٦٣]، و﴿ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤]، و﴿ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ﴾ [الفاتحة: ٧]، ونحو ذلك، لأن هذين الحرفين ليسا في الظهور كغيرهما من الحروف لما فيهما من الخفاء، فالسكون يختفي بخفائهما فأشبع سكونهما ليظهر بظهورهما ويبين. وينبغي أن تختلس هذه الفتحة التي قبل الواو والياء لئلا تتحول مدة، وكثيرًا ما ترى من لا ضبط له ولا أداء يمد مثل هذا وهو خطأ.

السكون في الحرف الذي بعده ياءان متحركتان كقوله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَحْيِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، و﴿ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ ﴾ [النحل: ٤٢] وما أشبه ذلك، ينبغي أن يكون بينًا ظاهرًا، قبل هذه الكسرات، لأنه إن تحرك ذهبت بحركته إحدى الياءين، وكذلك السكون الذي تعقبه واوان، كقوله تعالى: ﴿ يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم ﴾ [آل عمران: ٧٨] ينبغي أن يشبع ويبين لئلا تذهب بذهابه إحدى الواوين.

فهذه الحروف الخفية، ما أشبع منها في حال السكون والحركة فللخفاء، وما سوى ذلك فقد نبهنا على وجهه.

حروف الحلق: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، أشبع حركاتها وسكناتها متجاورة كانت أو منفردة، في مثل قوله تعالى: ﴿ أَفْرِغْ عَلَيْنَا ﴾ [البقرة: ٢٥٠]، و﴿ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ﴾ [التوبة: ٦]، و﴿ فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ ﴾ [الزخرف: ٨٩]، و﴿ زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، و﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ ﴾ [يس: ٦٠]، و﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ ﴾ [النساء: ١١٥]، و﴿ وَٱسْمَعْ غَيْرَ ﴾ [النساء: ٤٦]، و﴿ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾ [القصص: ٥٠]، و﴿ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾ [النور: ٢١]، و﴿ فَلَا تُطِعْهُمَآ ﴾ [العنكبوت: ٨]، و﴿ لَا تُطِعْهُ ﴾ [العلق: ١٩]، و﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ ﴾ [آل عمران: ١٨٣]، و﴿ قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾ [الأنعام: ٩١]، و﴿ وَٱللَّهُ خَيْرٌ ﴾ [طه: ٧٣]، و﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ ﴾ [هود: ١٢٣]، و﴿ سُلْطَٰنِيَهْ ۝٢٩ خُذُوهُ ﴾ [الحاقة: ٢٩، ٣٠]، لمن أثبت الهاء.

سيما إذا اجتمعت الهاء والهمزة في مثل قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ ﴾ [آل عمران: ٩٧]، و﴿ كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّى ظَنَنتُ ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠] لما بينها من التضاد لأن الهاء في غاية الخفاء والهمس، والهمزة في غاية الجهر [١٨٦و] والبروز والثقل، فتعمد إشباع الحركة والسكون فيهما ليتخلص بعضهما من بعض.

وكذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ ﴾ [النحل: ٩٠]، و﴿ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال: ٧]، و﴿ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [المائدة: ٥١]، و﴿ تَحْلِفُونَ ﴾ [النساء: ٦٢]، و﴿ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [البقرة: ١١٣]، و﴿ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [المائدة: ١٦]، و﴿ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [المائدة: ١٨]، و﴿ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ﴾ [يونس: ٨]، و﴿ يَسْـَٔلُكَ ﴾ [النساء: ١٥٣]، و﴿ حَـٰفِظُوا۟ عَلَى ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، و﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، و﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾ [الصافات: ١٠٢]، وما أشبه ذلك من المواضع التي تكون حروف الحلق فيها متحركة أو ساكنة ينبغي أن تسكنها إذا أسكنتها بتؤدة، وتخرج حركتها وافية غير مطففة، لأن هذه الحروف لا ينطاع اللفظ بها إلا بنوع معالجة فالحركات والسكنات متعذرة فيها ضرورة تعذر النطق بها، فندب إلى التعمل لإشباعها لذلك.

الحروف التي لها خاصية كاللام في مثل قوله تعالى: ﴿ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ﴾ [الفرقان: ١٥]، و﴿ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ ﴾ [الأعراف: ٤٠] أشبع سكونها لما فيها من الثقل بالانحراف، وكذلك الشين في مثل قوله تعالى: ﴿ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿ وَيَشْتَرُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٤]، و﴿ وَلَا تُشْطِطْ ﴾ [ص: ٢٢]، و﴿ يَشْرَبُونَ ﴾ [الإنسان: ٥]، وما أشبه ذلك، بين سكونها ليبين بيانه خاصية تفشيها.

وكذلك الراء إذا سكنت في مثل قوله تعالى: ﴿ مَّرْكُومٌ ﴾[الطور: ٤٤]، ﴿ مَرْجُوًّا ﴾ [هود: ٦٢]، بين سكونها لحفظ التكرار سيما إذا وليتها الضاد في مثل قوله تعالى: ﴿ تَرْضَىٰهُ ﴾ [النمل: ١٩]، و﴿ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، و﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا ﴾ [الزمر: ٦٧] وما أشبه ذلك، أحسن سكون الراء وانطق بها من غير إزعاج ولا تنفير، والفظ بالضاد محركة مخلصة لأنهما حرفان اتسع مخرجهما وعسر على اللسان تخليصهما، بكون الراء حرفًا مكررًا، والضاد متفشيًا مستطيلاً، فعمهما بذلك شبه ما يوجب تخليصهما بتمكين السكون.

الطاء إذا سكنت ينبغي أن يكون إسكانها ببيان شاف، وإنعام وبسط اللسان بالإطباق في مثل قوله تعالى: ﴿ يَلْتَقِطْهُ ﴾ [يوسف: ١٠] و﴿ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ [النحل: ٤]، و﴿ قِطْرًا ﴾ [الكهف: ٩٦]، و﴿ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ [العلق: ٦] لأن الإطباق مزية ومتى لم يظهر السكون سلب هذه المزية وصار دالاً أو كاد، وكذلك حكم سائر حروف الإطباق.

الغين: إذا سكنت وعقبتها راء في مثل قوله تعالى: ﴿ يُنفِقُ مَغْرَمًا ﴾ [التوبة: ٩٨]، و﴿ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ ﴾[الكهف: ٨٦]،و﴿ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ﴾[المائدة: ١٤]، و﴿ فَأَغْرَقْنَٰهُ ﴾ [الإسراء: ١٠٣] وما أشبه ذلك وجب أن تحوط سكونها من الإزعاج والتنفير، لأن الغين حرف مستعل، والراء مستطيل، فما لم تتئد في السكون [١٨٦ظ] يصير إلى التحريك، وكذلك قبل القاف في

مثل قوله تعالى: ﴿ لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ [آل عمران: ٨] أبن سكونها، ليتخلص من القاف ويؤمن الإدغام. وقد ألحق به بعض القراء ﴿ مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩] وقال: ينبغي أن يكون الوقف على الهاء بسكون خفيف لئلا يكون الإدغام، فإن هذه الهاء للسكت ولا حظ لها في الإدغام وهذا على ما ترى.

[السكون في كل حرف ساكن إذا وليته الهمزة وجب إسكانه بتؤدة وبيان طلبًا لظهور الهمزة، وتحصينًا لها بإظهار حركتها، وما لم يراع ذلك سقطت حركتها على الساكن وذهبت بغير قصد].

السكون إذا كان على حرف وجب فيه الإظهار وتعين، كالنون عند حروف الحلق وغير ذلك مما تقدم ذكره، أو حرف وجب تخلصه من دخول شائبة عليه، وقد تقضت مثالاته، وجب أن يؤتى به في رفق وبيان من غير تنفير ولا إزعاج، إذ بذلك يتحقق القطع في الإظهار والتخلص من الشائبة.

إذا توالت الحركات في مثل ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف: ٤]، و﴿ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، و﴿ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ ﴾ [التوبة: ٩٩]، و﴿ رُسُلُكُم ﴾ [غافر: ٥٠]، و﴿ رُسُلُهُم ﴾ [الأعراف: ١٠١] وما أشبه ذلك من قليل التوالي وكثيره ينبغي أن يتعمل للتسوية بينهن بحيث لا تنفرد إحداهن بإشباع وتمطيط، والأخرى باختلاس وتوهين، لأن ذلك يظهر

ويبين أكثر من بيانه وظهوره فيما إذا لم تتوال الحركات [١].

نوع منه آخر [الوقف من حيث السكون والروم والإشمام]

نذكر فيه الوقف [ونبين أقسامه من السكون والروم والإشمام لما كان الوقف] على الكلم يكون بالإسكان وبالروم والإشمام وهما بعض حركة على ما بينا لاق بهذا الموضع إيراده فيه وتقصيه، به لأن الجميع من واد واحد، ونحن نذكر من ذلك ما يحضرنا، واثقين بالله في الإعانة عليه.

اعلم أن الوقف على الكلم ينقسم بانقسام الموقوف عليه، والموقوف عليه نوعان: معرب ومبني، والمعرب ينقسم إلى منون وغير منون، وكل واحد من هذين النوعين أعني المعرب والمبني ينقسم إلى ممدود، وإلى غير ممدود، وسواء كان معربًا منصرفًا أو غير منصرف أو مبنيًا ممدودًا وغير ممدود.

إذا كان متحركًا فإن للقراء في الوقف عليه مذهبين: الإسكان والإشارة، [١٨٧و] فمن ذهب إلى الإسكان احتج بأنه الأصل، فإن الوقف ضد الوصل وموضع الراحة ولأن معنى الوقف أن يوقف عن الحركة، أي يترك، فهو يجري في جميع الكلم معربها ومبنيها إلا في موضعين:

أحدهما: المنصوب والمنون، سواء كان ممدودًا أو غير ممدود، كقوله تعالى: ﴿ عَلِيمًا حَلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ٥٨]، و﴿ وَعَادًا وَثَمُودَاْ ﴾ [الفرقان: ٥]، و﴿ وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً ﴾ [البقرة: ٢٢]،

(١) انظر شرح المقدمة الجزرية لملا على القاري ص ٥١ وغيث النفع للصفاقسي ص٧٤.

٥٨]، و﴿ وَعَادًا وَثَمُودَاْ ﴾ [الفرقان: ٥]، و﴿ وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً ﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ﴾ [الرعد: ١٧]، و﴿ ضَآلاًّ فَهَدَىٰ ﴾ [الضحى: ٧] وما أشبه ذلك، يوقف عليه بألف ممكنة بدلاً من التنوين لخفة النصب، إلا أن يكون في آخر الموقوف عليه تاء التأنيث، فإن الألف لا تلحق فيه، لأن هذه التاء تنقلب في الوقف هاء ساكنة ويزول عنها الإعراب والتنوين رأسًا، ولذهاب تقدير المبدل يذهب البدل.

الثاني: الممدود، وهو على ضربين: مشدد مهموز، فإن كان مشددًا جرى مجرى غير الممدود في السكون، ووقف عليه ساكنًا مع التشديد والمد، كقوله: ﴿ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [الرحمن: ٣٩]، و﴿ عَلَيْهَا صَوَآفَّ ﴾ [الحج: ٣٦]، إلا أن يكون منصوبًا منونًا فإنه يوقف عليه بالألف، وقد تقدم.

وإن كان مهموزًا فالقراء فيه على ضربين: منهم من يمد المد المشبع كما (لو) وصل. ويحذف الهمز، فيقول: ﴿ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿ ٱلْأَخِلَّآءُ ﴾ [الزخرف: ٦٧] ومنهم من يمد ويتخيل الهمز، ويسمون ذلك المتخيل خيال الهمز وهو الأحسن والأقوى، لأن المد إنما حدث بسبب الهمز وإذا حذف الهمز صار المد حادثًا بلا سبب، فتخيل الهمز حرصًا على مراعاة السبب ليحصل الفرق بالمد في حال الوقف كما يحصل في حال الوصل، إلا أن يكون الممدود منونًا منصوبًا فيوقف عليه بالألف. وأما من حذف الهمز فللاستثقال له مع السكون، والأول هو الوجه عندي لما ذكرت.

فأما ما كان من الكلام ساكنًا كقوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم ﴾ [الأنعام: ١٣٣] ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ﴾ [البقرة: ٢٣١] وما أشبه ذلك، فإن الاتفاق بين القراء واقع على إقراره على سكونه وإبقائه في حال الوقف عليه على ما كان عليه في حال وصله.

فأما من أشار من القراء فإنه اختار ذلك لما فيه من التنبيه والدلالة على الحركة أن لو وصل الكلم كيف كانت تكون هذه الحركة طلبًا للإبانة وشحًا على ذهاب الحركة بأسرها، فيدخل على المعنى لبس ما، وهو معنى [١٨٧ ظ] قول سيبويه: أرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان في كل حال، وهو على ضربين: روم وإشمام.

فالروم أتم من الإشمام لأنه تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، فيسمع لها صويت خفي يدركه الأعمى بحاسة سمعه والبصير بحاسة بصره، ويستعمل الضم والكسر، سواء كان إعرابًا أو بناءً، ما لم يمنع من ذلك مانع، وذلك بأن يكون آخر الكلمة الموقوف عليها تاء تأنيث أو ميم جمع توصل بواو نحو ﴿ وَرَحْمَةٌ ﴾ [البقرة: ١٥٧]، و﴿ نِعْمَةَ ﴾ [البقرة: ٢١١]، و﴿ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [البقرة: ٦]، وشبهه، فإن الروم والإشمام لا يجوز فيهما. لأن الحركة تذهب بذهاب واو الوصل وانقلاب التاء هاءً سكانة، وكذلك إن كانت الحركة عارضة في مثل قوله تعالى: ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ ﴾ [المزمل: ٢]، و﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام: ٣٩]، و﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [البينة:١] لأن هذه الحركة إنما دخلت لالتقاء الساكنين، وبالوقف يزول الالتقاء فتعدم العلة الموجبة للحركة، فيرجع الحرف إلى أصله من السكون.

وإنما كان الروم في المكسور والمضموم؛ إعرابًا كان أو بناء، دون المفتوح، وإن كان الأصل استوائهما في الروم، لأن المفتوح أخف، وحركته أسرع ظهورًا فلو رام الرائم الإتيان ببعضها وجزئها جاء كلها وجملتها، ولهذا

استوى مذهب أصحاب الإشارة والإشمام وأصحاب السكون في الوقف على المنصوب المنصرف بالألف.

وأما الإشمام فهو يشارك الروم في أنه إبقاء جزء من الحركة لكن بعد قطع الصوت قبل الإتيان بهذا الجزء، ولهذا تمحض لرؤية العين فأدركه المبصر دون الأعمى، واختص به المرفوع والمضموم دون المكسور والمجرور والمفتوح والمنصوب، لأن الضم من الشفتين، وإذا أومأ بشفته نحوه أمكن الإيماء وأدركه الرائي، وإن انقطع الصوت، لأن الرائي يدرك مخرج هذه الحركة وهو الشفتان فأمكن أن يدركها، أما في المجرور والمكسور والمنصوب والمفتوح فإنما امتنع لأن الكسر ليس من الشفة، وإنما هو مخرج الياء، ومخرج الياء من شجر الفم، والنظر [١٨٨و] لا يدركه فلم يدرك حركته، وكذلك الفتح من الألف، ولا آلة للألف يدركها النظر، لأن مخرجها من الحلق، والرائي لا يدركه ولا يدرك حركته، والصوت ينقطع دون الشروع في هذا الجزء من الحركة فلم يبق للنظر ولا للسمع وصول إلى إدراكه فامتنع الإشمام فيه لذلك.

فإن كان الموقوف عليه ممدودًا جرى في الوقف عليه مجرى غيره من الإشارة والروم والإثبات.

الألف في المنصوب إن كان منونًا وإن كان غير منون جرى عند من يشم ويروم مجراه عند من يسكن في الإسكان وحذف الهمز وتخيله، فاعرفه إن شاء الله تعالى.

نوع منه:

فأما قوله تعالى: ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ١١] فإن الإشمام فيه يحتمل أن يكون إشارة بالشفتين إلى الحركة بعد الإدغام أو بعد السكون فيكون إدغامًا تامًا ويحتمل أن يكون إشارة إلى النون بالحركة فيكون إخفاء، وهذا يفتقر إلى إمعان النظر وتبيان، فاعرفه، إن شاء الله.

فصل

في ذكر كيفية القراءة وبيان ما يستقبح منها ويستحسن ويختار منها ويستهجن

اعلم أن القرآن على عشرة أضرب من القراءة: خمسة منها نهى أئمة القراءة على الإقراء بها، وهي: الترعيد والترقيص والتطريب والتلحين والتحزين، إذ ليس فيها أثر ولا نقل عن أحد من السلف رضي الله عنهم بل ورد عن بعضهم أنه كره القراءة بذلك روى الأهوازي ﷺ في كتابه الكبير في القراءة، حديثًا اتصل إسناده إلى أبي عمران إبراهيم بن يزيد النخعي ﷺ قال: القراءة لا تطرب ولا ترجع.

وخمسة منها أجاز الأئمة الإقراء بها، ونقلت عنهم على اختلاف فيها، وهي: التحقيق، واشتقاق التحقيق، والتجويد، والتمطيط والحدر، وسنبين هذه العشرة الأضرب فصلاً فصلاً، ليعرف على حقيقته بما أمكن من الشرح والبيان، إن شاء الله تعالى.

أما الترعيد في القراءة: فهو أن يأتي بالصوت إذا قرأ مضطربًا كأنه يرتعد من برد أو ألم، وربما لحق ذلك من يطلب الألحان.

وأما الترقيص: فهو أن يروم السكوت على السواكن ثم ينفر مع الحركة كأنه في عدو وهرولة [١٨٨ظ] وربما دخل ذلك على من يريد التجويد والتحقيق، وهو أدق معرفة من الترعيد.

وأما التطريب: فهو أن يتنغم بالقراءة ويترنم بها، ويزيد المد في موضعه، وفي غير موضعه، وربما أتى في ذلك بما لا يجوز في العربية، وربما دخل ذلك على من يقرأ بالتمطيط.

وأما التلحين: فهو الأصوات المعروفة عند من يغني بالقصائد وإنشاد الشعر، وهي من ثمانية ألحان، وقد أتى القرآن بتاسع، وليس هو في موضع أصواتهم، والذي يلحن إذا أتى باللحن لا يخرج منه إلى سواه.

وقد اختلف السلف رضي الله عنهم في جواز ذلك، فكرهه قوم وأجازه آخرون، وأما الإقراء به فلا يجوز، ولا بالتطريب ولا بالترقيص ولا بالتحزين ولا بالترعيد، قال الأهوازي رحمه الله: على ذلك وجدت علماء القراءة في سائر الأمصار، قال: وسمعت أبا الفرج معافى بن زكريا الحلواني يقول: حضرت يومًا عند ابن مجاهد وقرأ عليه قارئ فطرب، فقال له ابن مجاهد: ما أطيب هذا أخبثه لبيتكم!

وأما التحزين: فإنه ترك القارئ طباعه وعادته في الدرس إذا تلا فيلين الصوت ويخفض النغمة كأنه ذو خشوع وخضوع، ويجري ذلك مجرى الرياء، لا يؤخذ به ولا يقرأ على الشيوخ إلا بغيره. قال: وإنكار شيوخنا الأخذ بما ذكرت عنهم نقل نقلوه، لأنهم متبعون غير مبتدعين، فهذه الخمسة الأضرب التي يكره الإقراء بها قد مضى شرحها.

فأما الخمسة الأضرب التي يجوز الإقراء بها **فأولها** الحدر، وهو القراءة السهلة السمحة الرتلة العذبة الألفاظ اللطيفة المأخذ التي لا يخرج القارئ بها عن طباع العرب وعما تكلمت به الفصحاء، بعد أن يأتي بالرواية عن الإمام من أئمة القراءة على ما نقل عنه من المد والهمز والوصل والتشديد والتخفيف والإمالة والتفخيم والاختلاس والإشباع، فإن خالف شيئًا من ذلك كان مخطئًا. والحدر عن نافع إلا ورشًا، وابن كثير وأبي عمرو.

وأما التجويد:[1] فهو أن يضيف إلى ما ذكرته في الحدر مراعاة تجويد

---

(١) التجويد مصدر من جود تجويدًا إذا أتى بالقراءة مجودة الألفاظ بريئة من الجور في النطق بها، ومعناه انتهاء الغاية في إتقانه وبلوغ النهاية في تحسينه، ولهذا يقال: جوّد فلان في كذا، إذا فعل ذلك جيدًا، والاسم منه الجودة، فالتجويد هو حلية التلاوة وزينة القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها، ورد الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وإشباع لفظه، وتلطيف النطق به على حال صيغته، وهيئته من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلف، وقال الداني: ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن =

الإعراب وإشباع الحركات وتبيين السواكن وإظهار بيان حركة المتحرك [١٨٩و] بغير تكلف ولا مبالغة، وهو على نحو ما ذكرت، قرأته عن ابن عامر والكسائي، وليس بين التجويد وتركه إلا رياضة من يحسنه بفكه، والقراءة هي على طباع العرب تحسن وتزين بألسنتهم، كما روي عن النبي ﷺ[1] وكما جاء عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المتقدمين رضي الله عنهم أجمعين.

وأما التمطيط: فهو أن يضيف إلى ما ذكرته في حروف المد واللين المد مع جري النفس فيه، وحروف المد واللين قد تقدم ذكرها، ولا تدرك حقيقة التمطيط إلا مشافهة، وهو على نحو ما يقرأ به عن ورش عن نافع من طريق المصريين عنه، ومن التمطيط أيضًا أن يثبت القارئ على الإعراب في موضع الرفع والنصب والخفض، مثل قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤] و ﴿ مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡحَقُّ ﴾ [البقرة: ١٠٩]، و﴿ مَا مَنَعَكَ أَن ﴾ [صٓ: ٧٥]، ونحو ذلك حيث كان.

وأما البصريون والبغداديون والخراسانيون والأصبهانيون فإنهم يأخذون عن ورش عن نافع بغير تمطيط.

وأما اشتقاق التحقيق:[2] فهو أن يزيد على ما ذكرت من التجويد روم السكوت على كل ساكن ولا يسكت فيقع للمستمع أنه يقرأ بالتحقيق،

=

تدبر بفكه "التمهيد، ص ٤٧"، "والتحديد، ٨٤".

(١) قوله: اقرءوا والقرآن بلحون العرب وأصواتها.

(٢) التحقيق مصدر من حقق تحقيقًا: إذا أتى بالشيء على حقه تقول: بلغت حقيقة هذا الأمر أي بلغت يقين شأنه، والاسم منه الحق، ومعناه أن يؤتى بالشيء على حقه وجانب الباطل فيه والعرب، من غير زيادة فيه ولا نقصان منه، وانظر: لطائف الإشارات [١/ ٢١٨]، والنشر [١/ ٢٠٥]، والتمهيد [ص ٤٨].

وكذلك جميع ما يذكر في التحقيق فإنه يرومه. وهي تقرأ بعد القراءة بالتحقيق، ليعلم أن القارئ قد ضبط ذلك. وربما أخذ لغير حمزة. قال الأهوازي ﷺ سمعت أبا الحسن العلاف البصري يقول: قرأت لأبي عمرو باشتقاق التحقيق بعد قراءتي لحمزة على أبي الطيب الإصطخري خمسًا وثلاثين ختمة، وختمة أخرى إلى رأس الجزء من سبأ، ومات الشيخ رحمة الله عليه فتممتها على قبره.

وأما التحقيق: فهو حلية القراءة وزينة التلاوة ومحل البيان ورائد الامتحان وهو إعطاء الحروف حقوقها، وتنزيلها منازلها، ورد الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، ولطف النطق به، فإنه متى غير ذلك زال الحرف عن مخرجه وحيزه. وأصل التحقيق المد والهمز والقطع والتمكين والتشديد والتخفيف، وأن يكون المد سالمًا من جري النفس معه، والتشديد من أن يكون أثقل من إظهار حرفين، والتخفيف من الاعتماد عليه، وأن يكون المخفى عندما [١٨٩ظ] أخفي عنده بين أقل من حرفين وأكثر من حرف، ومعنى ذلك أن يكون المخفى بين المشدد والمظهر، وقد قدمنا من ذلك ما يؤدي مقصود طالبه ويزيد عليه.

واعلم أن ما نبه عليه من مستحسن الألفاظ ووجوه القراءة متى لم يتأت لقارئ لطف اللفظ بها ورفع التكلف عنها ولم يتعمل لارتكاب النهج الأقوم منها خرجت عن حدها ونادت بالاستكراه على نفسها. وروي عن حمزة ﷺ في كراهية ذلك والنهي عنه، مع أنه صاحب التحقيق ومختاره، ما ذكره ابن مجاهد ﷺ فيما رواه السعيدي رحمه الله عنه، قال: قال لي الدوري: حدثني عبد الله بن صالح العجلي قال: قرأ أخ لي أكبر مني على حمزة، فجعل يمد ويمكن، فقال له حمزة: لا تفعل أما علمت أن ما كان فوق الجعودة فهو قطط وما كان فوق البياض فهو برص وما كان فوق القراءة فليس بقراءة.

قد أتت هذه الفصول على ما إذا تدبره الراغب وتأمله أشرف فيه على المقصود وكفل له بدرك المراد، فمن سبقت له عناية من الله تعالى آمنته وصمة

تعترض منطقه، وعيًا يختلج طبعه، ففطر سليمًا من اللكنة والحكلة والحبسة والرتة واللثغة، خالصًا من الهثهثة والتهتهة والفأفأة والتعتعة، بعيدًا من اللجلجة والخنخنة والمقمقة والتمتمة، بنجوة من اللفف واللیغ والفهاهة والحصر، وكانت عربيته بريئة من الكشكشة والكسكسة والتلتلة والكتكتة واللخلخانية والطمطمانية والعنعنة، ولم يكن ثرثارًا ولا مهذارًا ولا متشدقًا ولا متفيهقًا —فقد قال ﷺ «**إن أبغضكم إليَّ الثرثارون المتفيهقون**[1]»، حصل بذلك على الغرض وأتى من وراء المقترح وسنفسر هذه الألفاظ لمن لعلها تعتاص عليه.

أما اللكنة والحلكة فهما عقدة في اللسان وعجمة في الكلام.

وأما الرتة والحبسة فهما عقلة في اللسان وعجلة في الكلام.

وأما اللثغة فهي أن تصير الراء لامًا في كلامه ويبدلها بها. وقد أبدل بعض العرب الحرف بغيره، واستقبح حتى جرى مجرى اللثغة، فمن ذلك إبدالهم الياء في الوقف جيمًا مشددة [١٩٠و] ومخففة، وفي المشدد أكثر. قال الراجز:[2]

خـــالي عويـــف أبـــو علـــج
المطعمـــان الـــشحم بالعـــشج
وبالغـــداة فلـــق الـــبرنج

وقال في المخففة:

يـــا رب إن كنت قبلت حجتج
فـــلا يـــزال شاحج يأتيك بج
أقمـــر نهـــات يـــنزي وفـــرتج

---

(١) رواه الترمذي (٤/ ٣٧٠)، وأحمد في المسند (٤/ ١٩٣)، وابن حبان (٢/ ٢٣١)، (١٢/ ٣٦٨)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٩٣، ١٩٤)، والطبراني في الكبير (١٠/ ١٩٠)، والبخاري في الأدب المفرد (ص/ ٤٤٣)، وهناد في الزهد (٢/ ٥٩٣)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ١٨٨)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٤٩)، (٤/ ١٦٨).

(٢) قال رجل من أهل البادية، كما في سر صناعة الإعراب لابن جني [١/ ٢٢٨] بتحقيقنا.

وقد أبدلت خيبر والنضير من الثاء تاء في كثير من الحروف قالوا في ثوم: توم، وفي مبعوث: مبعوت، وفي الخبيث: الخبيت، وأنشدوا فيه:

يـنفع الطـيب القلـيل مـن الرز ق ولا يـنفع الكـثير الخبـيت[١]

روي أن الخليل قال للأصمعي: لم قال الخبيت؟ فقال: هذه لغتهم. وقد أبدل بعضهم التاء من السين، قال:

يـا قاتـل الله بـني السعلات
عمـرو بن يربوع شرار النات
غـير أعفـاء ولا أكـيات

يريد: الناس وأكياس[٢]

الهثهثة والهتهتة بالثاء والتاء: حكاية التواء اللسان عند الكلام.

والتعتعة: حكاية صوت العيي والألكن.

وأما الفأفأة: فالتردد في الفاء.

واللجلجة: أن يكون في نطقه عي وإدخال لبعض الكلام على بعض.

والخنخنة أن يتكلم بالخاء من لدن أنفه وقيل هي ألا يبين المتكلم للسامع كلامًا فيخنخن في خياشيمه.

والمقمقة: أن يتكلم من أقصى حلقه، عن الفراء.

والتمتمة: التردد في التاء.

اللفف: أن يكون في اللسان عجلة وانعقاد.

الليغ: مصدر الألیغ، وهو الذي لا يفصح بالكلام، عن أبي عمرو.

والفهاهة والحصر سواء: العي.

فأما الكشكشة: فما يعرض في لغة تميم عند خطاب المؤنث من إبدال

---

(١) انظره في النوادر لأبي زيد (ص: ١٠٤).

(٢) قائلة: علباء بن أرقم كما في نوادر أبي زيد (ص: ١٠٤).

الشين من كاف الخطاب، يقولون: ما جاء بش، يريدون: ما جاء بك. وقيل بل في لغة بكر، وقرأ بعضهم (قد جعل ربش تحتش سريًا) في موضع ﴿ رَبُّكِ تَحْتَكِ﴾ [مريم: ٢٤].

والكسكسة: تعرض في لغة بكر، يقولون في خطاب المؤنث: أبوس وأمس، يريدون: أبوك وأمك، فيبدلون من الكاف سينًا. ومن العرب، [وهم هوازن، من يزيد على كاف المؤنث في الوقف سينًا] لتبين كسرة الكاف، فيقول. جررت بكس. ونزلت عليكس، وإذا وصل حذف لبيان الكسرة بالوصل. ومنهم من يجعل الزيادة شينًا وهم ربيعة.

والكتكتة: إبدال تاء المخاطب كافًا، يقول بعضهم: عصيك، في موضع: عصيت.

قال الراجز:

يـا ابـن الـزبير طـال ما عصيكا / ١٩٠ظ/
وكـال مـا عنيكـنا إلـيكا
لنضربن بسيفنا قفيكا[1]

وأما التلتلة: فهي في لغة بهراء، يقولون: تعلمون وتصنعون بكسر أوائل الأفعال.

اللخلخانية: تعرض في لغة أعراب الشحر وعمان، يقولون في ما شاء الله: مشاء الله، فيحذفون الألف من ما.

الطمطمانية: تعرض في لغة حمير، يقولون في طاب الهواء. طام الهواء، فيبدلون من الباء ميمًا. وبعض العرب يقولون فيما رواه الأحمر: طانه الله على الخير، أي جبله، فيبدلون من النون ميمًا وأنشد:

ألا تلك نفس طين منها حياؤها

(١) الرجز قائله أعرابي من بني حمير كما في النوادر [ص ١٠٥].

العنعنة: تعرض في لغة تميم، وقيل في لغة قضاعة، يقولون: ظننت عنك ذاهب وهم يريدون: أنك ذاهب، فيبدلون من الهمزة عينًا، قال ذو الرمة:

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم[١]

فأما الثرثار فهو المهذار الكثير الكلام في غير إصابة.

وأما المتشدق فهو الذي [يملأ شدقيه بالكلام. وأم المتفيهق فهو المتعيق الذي] يتوسع في كلامه حتى يغص به فمه، مأخوذ من الفهق، وهو الامتلاء، كأنه يفهق فيه بالكلام، أي يملأ به.

وقد جاء تفسير ذلك في الحديث قالوا: يا رسول الله: ما المتفيهقون؟ قال: «**المتكبرون**»[٢]. وهذا يؤول إلى ما فسرناه لأن ذلك إنما يكون من التكبر.

وهذه المعاني كلها قريبه بعضها من بعض.

والله تعالى أسأل ملحفًا، وإليه أرغب ملحًا أن ينفع به في الدارين، إنه سميع الدعاء، فعال لما يشاء.

تم الكتاب بعون الملك الوهاب والصلاة والسلام على خير خلقه ومظهر حقه محمد وآله وصحبه أجمعين.

---

(١) في ديوانه [٥٦٧]، والجمهرة [١/ ٢٣٨]، والخصائص [٢/ ١١]، وخزانة الأدب [٤/ ٤٩٥]، وشرح شواهد الشافية [٤٢٧]، وأساس البلاغة [١/ ٣٣٩] وشرح شواهد المغني [١٤٩]، واللسان [١٧/ ١٦٨].

(٢) تقدم تخريجه بنحوه.

فهرس المحتويات

مقدمة ٣

التعريف بالمصنف ٥

الموضح في التجويد ٩

فصل في بيان معنى اللحن في موضوع اللغة ١١

فصل في حد اللحن وحقيقته في العرف والمواضعة وذكر السبب الموجب لانتشاره واستمراره ١٢

فصل في بيان المراد بالتنبيه على اللحن الخفي والمقصود بالحض على اجتناب الألفاظ المستهجنة ١٩

فصل في ما يستفاد بتهذيب الألفاظ وماذا تكون الثمرة الحاصلة عند تثقيف اللسان ٢٢

فصل في الكلام على اللحن الخفي والألفاظ المستكرهة من جهة التفصيل وعلى وجه التقسيم ٢٣

الباب الأول

في الكلام على بسط الحروف ٢٩

الباب الثاني

في ما يعرض في هذه الحروف من الأحكام عند ائتلافها وتركبها ألفاظًا ٧٣

الباب الثالث

في الكلام على الحركات والسكون ١٣٣

نوع منه آخر [الوقف من حيث السكون والروم والإشمام] ١٤٧

فصل في ذكر كيفية القراءة وبيان ما يستقبح منها ويستحسن ويختار منها ويستهجن ١٥١

فهرس المحتويات ١٥٩